

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية السودان



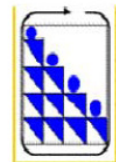
الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان (2016 - 2012)



سبتمبر 2012



شعوب متحدة، أمم واحدة



الجهاز المركزي للإحصاء

تصدير

أن حكومة السودان في سعيها لتحقيق وتسريع وترتيب وانتظام التنمية الوطنية لكل البلاد قررت تبني نظام الإدارة المبنية على النتائج كمدخل أساسي للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لكل الأطر التنموية كمشاريع مكافحة الفقر في الوثيقة المرحلية لتخفيض الفقر بالسودان والخطة الاستراتيجية الثانية للخمس سنوات القادمة (2012-2016) البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2011-2013) والاطار متوسط المدى للإنفاق وكذلك أهداف الألفية للتنمية.

لقيام بصياغة ومتابعة التنفيذ وتقييم لكل هذه الخطط والبرامج لابد من ان تكون لدينا بيانات إحصائية عالية الجودة وفي الوقت المحدد كشرط ضروري وشئ لابد منه لقياس نتائج التنمية وتقديمها ولتحديد قضاياها لرسم السياسات وقياس اثر وتأثير تنفيذ مشاريعها.

وعلى كل حال أن تبني نظام الإدارة المبنية على النتائج يضع حملاً ثقيلاً وتحدياً عظيماً على النظام الإحصائي الوطني بوضعه الحالي الذي يتسم بالهشاشة والضعف فيما يتعلق بإمكانية إنتاج وإدارة البيانات الإحصائية التي نحتاج إليها بالتوقيت والكفاءة ونشرها وتوقع استخدامها بكثرة من قبل المستخدمين.

هذه التحديات يجب أن تواجه بطريقة مؤسسه وإستراتيجية تضمن أن اهتمامات كل الوزارات والقطاعات والمصالح والمؤسسات والولايات قد أخذت في الحسبان وكذلك استصحاب حاجة كل ذوي الشأن للبيانات الإحصائية.

لهذه الأسباب فان الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وكل بنياتها وأطرها في الوزارات والمصالح والمؤسسات والولايات قد شكلت وصممت بطريقة كلية و تشاوريه وتشاركيه لضمان تشكيل إطار موحد للتعامل مع هذه التحديات.

ومما يسعد القلب أن نلاحظ أن مختلف الاستراتيجيات كإستراتيجية خفض الفقر والإستراتيجية الثانية للتنمية وأهداف الألفية للتنمية كلها قد اعتمدت نفس الفترة الزمنية للإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء والناحية الايجابية الثانية للإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء والاستراتيجيات الإحصائية للوزارات والولايات سوف تنفذ بالتزامن والتطابق والتوازي مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية.

مما لاشك فيه أن العديد من الموارد (المالية والمعدات والأدوات والموارد البشرية) مطلوبة لضمان تنفيذ فعلي و فعال وتبني الدولة ومساندة ودعم شركاء التنمية للوفاء والتعهد والالتزام الكامل بالتنفيذ لكل الخطط الإحصائية.

إنني أؤمن واقدر دور الجهاز المركزي للإحصاء في قيادة دفة عملية تصميم الإستراتيجية والتزام الوزارات والمصالح والمؤسسات والولايات وتعاونهم مع الجهاز المركزي للإحصاء. وخص بالذكر برنامج الأمم المتحدة الانمائي لما قدمه من دعم فني ومالي طوال فترة التحضير والإعداد

للإستراتيجية وكذلك اقدر دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة و برنامج باريس 21 خلال فترة الإعداد للإستراتيجية.

إنني أتوقع أن نفس الروح المفعمة بالحماس في مرحلة الإعداد من الممكن أن تتواصل وتستمر في مرحلة التنفيذ.

أحمد سعد عمر

وزير رئاسة مجلس الوزراء
حكومة السودان

تقديم

أن التطور الإحصائي خاصة في أفريقيا والحال في السودان ليس استثناء قد اتسم بالبطء ويعود السبب في ذلك بان التركيز دائماً ينصب على الجهاز الإحصائي بالدولة عوضاً عن النظر لتطوير الإحصاء في مجمل النظام الإحصائي الوطني وازرعه المختلفة والتي تشمل القطاعات (الوزارات والمصالح والمؤسسات والمؤسسات) والولايات، مستخدمى ومقدمي البيانات، ومراكز التدريب والبحوث، ... الخ، هؤلاء تم تجاهل أمرهم ودورهم في النظام الإحصائي الوطني.

ان الاعتقاد السائد بأن تحسين انتاج البيانات الاحصائية واستخدامها معنى به الجهاز الاحصائي الوطنى وفي حالة السودان ينظر للجهاز المركزي للإحصاء على انه يمكن أن يوفر لوحده كل البيانات الإحصائية المطلوبة في كل المستويات التي سبق ذكرها - وهذا بالطبع مفهوم خاطئ.

ولهذا فإننا نقدر هذه النقلة النوعية والتحول الجذري باستصحاب ومشاركة الوزارات والمصالح والمؤسسات والولايات في إعداد الإستراتيجية الحالية لتطوير الإحصاء لنحسن ونجود جميعاً إنتاج البيانات الإحصائية واستخدامها في السودان.

كانت البيانات الإحصائية وما زالت تنتج بشكل روتيني ولكن مستقبلاً سيكون انتاجها مصاحباً ومتوازياً ومتطابقاً لدعم اطر التنمية وضمان توفرها لدعم الادارة المبنية على النتائج. وهكذا تصبح الإحصاءات متاحة للمستويات الإدارية المختلفة على مستوى الولايات والوزارات والمصالح والمؤسسات حيث أن القدرة على إنتاج البيانات المطلوبة على كل المستويات سيتم تطويرها من خلال الإستراتيجيات الإحصائية.

في مرحلة إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء واستراتيجيات القطاعات والولايات تم وضع هيكل لتصميمها وهذا الهيكل سيتم من خلاله متابعة تنفيذ الخطط و ادارة العمليات الاحصائية فى النظام الاحصائي الوطنى.

أن مرحلة إعداد وتصميم الإستراتيجية يمكن إجمالها في عشرة خطوات رئيسية شملت الإعلام والمناصرة، التدريب الفني، تشكيل اللجان المختلفة التي تضمنها هيكل الإستراتيجية، تقييم الوضع الحالي للتعرف على التحديات لوضع الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها خلال الفترة الزمنية للخطة، بعض هذه القضايا تشمل مراجعة القانون الإحصائي، الأطر المؤسسية والتنظيمية للإدارات الإحصائية، التنسيق، الترويج الإعلامي، تحفيز وترقية العاملين، النشر، جودة البيانات وحشد التمويل ... الخ.

بناءً على تقييم الوضع الراهن للقضايا المذكورة أعلاه، تم وضع إطار استراتيجي حددت فيه الرؤيا والرسالة والقيم الأساسية لكل مستوى وتحديد الأهداف الإستراتيجية مع التسلسل التنظيمي الذي يمكن

من تحقيق الأهداف الإستراتيجية حيث تم وضع مجموعة من الأنشطة وتحديدها وتعريفها بدقة لكل هدف استراتيجي. كل هذا تم عرضه في مصفوفة (الإطار المنطقي) الذي يبين بوضوح تام اطر خطط التنمية والتطوير.

ولقد تم تناول خطط لتنفيذ الإستراتيجية وخطط تمويلها. بهذا الترتيب الواضح أتوقع أن خطة التنفيذ سوف تسير بصورة جيدة.

لم يتبقى لي إلا أن أثنى واقدر الالتزام وتكريس الوقت والجهد لكل الشركاء والزملاء في النظام الوطني الإحصائي الذين شاركوا في عملية الإعداد والتطوير لهذه الإستراتيجية في الشهور الماضية. بتعاونكم والدعم المستمر من الدولة وشركائنا في التنمية فان التطوير المستدام للإحصاء يمكن تحقيقه لوطننا العزيز.

د. يس الحاج عابدين
مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء

مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان

ينطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دوماً، من إيمانه بموائمة مسعاه الرامي الى تطوير وتنمية القدرات مع الإحتياجات الإستراتيجية للبلدان وأولوياتها الوطنية. لقد كان توجه الحكومة السودانية غاية في الوضوح والشفافية بشأن أولويات السودان الإحصائية الجديدة عند مبادرتها، عبر الجهاز المركزي للإحصاء، في وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء في نهايات عام 2010م. هدفت تلك المبادرة الى وضع إطار للتطوير الإحصائي يتسم بإستشراف الآفاق المستقبلية في المدى المتوسط. من شأن هذا الإطار أن يقود ويوجه إنتاج البيانات ونشرها واستخدامها بفعالية، لذا لا بد من صياغته عبر التشاور مع كافة الجهات المعنية وذلك من خلال ما يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء من دور تنسيقي في هذا المنحى.

لهذا السبب إعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ البداية، ذلك التعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء جانباً هاماً من جوانب المشاركة على مستوى السياسات. ونحن نرى أن هذه الإستراتيجية من شأنها سد النقص الكبير في البيانات الذي واجهه السودان في سعيه لرصد تقدم سير أطره الإنمائية الوطنية، وإلتزاماته العالمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية، أوراق إستراتيجية الحد من الفقر كورقة إستراتيجية الحد من الفقر المحلية الصادرة في أغسطس 2012 وتقييم وضعية جهود التنمية البشرية الوطنية.

ويسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يرى الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، التي تمتد عبر فترة الخمس سنوات (2012-2016)، وهي تتوافق مع الإطار الزمني لخطة التنمية الخمسية القومية (2012-2016). ومن رأينا أن هذا التوافق سوف يساعد الإستراتيجية على تعزيز توفير البيانات الإحصائية من أجل إدارة مخرجات خطة التنمية الخمسية وفق نهج يقوم على النتائج. فضلاً عن ذلك، فإن وجود إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء سيساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة العاملة في السودان ومجتمع التنمية الدولي ككل، الى جانب تمكين جميع الشركاء من رصد التقدم المحرز في أدوارها التنموية بطريقة منسقة ومتسقة.

هذا، ويشيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجهاز المركزي للإحصاء بجعله لعملية تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء أكثر شمولاً وتشاوراً ومشاركة مما يعكس الحاجة للبيانات على مستوى الحكومات الوطنية والولائية والمحلية، والجهات غير الحكومية (القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني) وشركاء التنمية الدوليين.

لقد كانت ورشة إطلاق عملية إعداد وتصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في أكتوبر من العام 2011، وما أعقب ذلك من ورش عمل تشاورية على المستوى الفني إنتظمت البلاد في الفترة من ديسمبر 2011 حتى أغسطس 2012 مع الشركاء الحكوميين على المستويين المركزي والولائي، ومشاورات مع الجهات غير الحكومية، والأكاديميين وشركاء التنمية، كانت كلها دلالات على شمولية عملية تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء الأمر الذي يتيح إمتلاك الإستراتيجية وطنياً.

تعتبر عملية اشراك جميع القطاعات أمراً أساسياً لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء لاحقاً، إذ أظهر الجهاز المركزي للإحصاء قيادة مقنطرة في إجراء العملية التشارورية. ويسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون جزءاً من هذه العملية.

الآن وبعد صدور وثيقة الإستراتيجية، يبقى التحدي الرئيسي هو تنفيذها بشكل سليم وفي التوقيت المناسب إذ يتطلب تنفيذ الإستراتيجية تنسيق مشاركة شركاء التنمية لدعم الجهاز المركزي للإحصاء. ونحن من جانبنا، نؤكد على أنه لا بديل حقيقي لدور الحكومة في حشد الموارد اللازمة لإنفاذ الإستراتيجية. ولهذا فإن ما أجري من عملية تشارورية مع جميع الشركاء أثناء صياغة الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء سيساعد في تحديد مقدرات حشد الموارد لتنفيذها.

ختاماً، يهنئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وجميع الشركاء الذين جهودوا في سبيل بلوغ هذا الهدف ويؤكد التزامه لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين.

علي الزعتري

المنسق المقيم للشئون التنموية والإنسانية

والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شكر وتقدير

إن تصميم وإعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ومكوناتها في كل المستويات في الوزارات والمصالح والمؤسسات والولايات هو مشوار طويل شاركت فيه مجموعة من الأفراد في المراحل المختلفة للعمل ولا تتسع المساحة لذكرهم جميعاً، فلهم العذر إن تم ذكر عدد قليل منهم بالاسم ولكن ما قام به الآخرون سوف يدون في مختلف مجموعات العمل الأخرى.

في مرحلة الإعداد والتخطيط لهذا المشروع هنالك أفراد اساسيين في الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لعبوا دوراً رئيساً قاد الى النتيجة التي نشهدها الآن بين أيدينا.

على رأس القائمة بالجهاز المركزي للإحصاء الرجل الذي لا يكل ولا يمل المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء دكتور يسن الحاج عابدين الذي كان هادياً ومرشداً ومتابعاً وذا بصيرة إستراتيجية نافذة ودافعة لهذا المشروع ومن خلفه مصطفى حسن علي باشا، حسن إبراهيم حسن، سمية خالد الخير، السر حسن عباس ومن جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي المدير القطري للبرنامج سيد اغا وطاقمه نذكر منهم فاطمة الشيخ، غيتاشو طاهر، احمد محمد الحاج، محمد السيد، على محمد عباس، مفيدة الهادي، كل هؤلاء شاركوا بفعالية وهمة خلال فترة المشروع وقدموا دعمهم ومساندتهم اللامحدودة.

ايضاً ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقديم الدعم المالي والفني لبعض أنشطة المشروع وتمويل بعض ورش العمل الفنية مع وعدهما بالالتزام بالدعم لهذه المبادرة. لا يفوتنا إن نذكر برنامج باريس 21 حيث قدموا دعماً فنياً للمشروع تمثل في إيفاد خبير دولي للنظر في موضوع الترويج والإعلام الإحصائي.

خلال فترة الإعداد تم الاستعانة بفريق من لجان الإستراتيجية بالوزارات والمصالح والمؤسسات نذكر منهم د. سلوى احمد وعائشة الصديق الزمزمى من ضمن آخرين.

قيادة تنفيذ المشروع ومتابعة العمل في كل مراحله أوكلت للفريق الفني للإستراتيجية وتضم من الجهاز المركزي للإحصاء مصطفى حسن علي باشا، سمية خالد الخير، حسن إبراهيم حسن، ومن برنامج الامم المتحدة الانمائي الخبير الدولي أولاديجو أجاى والخبير الوطني النعيم سليمان عباس، غيتاشو آدم طاهر، أحمد محمد الحاج، محمد السيد، على محمد عباس (والذى كان ايضاً منسقاً للعمل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ونادين مجدى (سكرتيرة المشروع) تحت قيادتي.

لقد تم دعم اللجنة الفنية وبالتحديد في تنفيذ البرنامج الإعلامي اثناء الاعداد بفريق من إدارة العلاقات العامة والإعلام بالجهاز المركزي للإحصاء نذكر منهم نازلة عبد الرحمن، نفيسة مختار، مي الهادي البشير، فاروق على راشد، أمجاد عبد الوهاب.

لتسريع متابعة العمل بلجان الإستراتيجية بالوزارات تم الاستعانة بكل من سلوى احمد والشيخ التجاني. كما شكل السيد المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء مجموعة عمل من بروفيسير اسماعيل بخيت، عبد الباري حسن، د. سلام عبد الله ، فاطمة ابراهيم ، د. فاطمه مختار، نصر الدين نور الدائم، مها محمد ومنال شيخ الدين حسن لابداء الملاحظات و التعليق على الوثيقة.

بالطبع شكرنا وتقديرنا لكل ذوي الارتباط للذين قدموا مساهمات مفيدة في الورشة التي خصصت لاستعراض آرائهم وملاحظاتهم حول الوثيقة التي ساهمت بلا شك في تجويدها وتحسينها.

في هذه السانحة لا يفوتني أن اذكر الكوادر المساعدة الذين كانت لهم مساهمات هامة وضرورية واذكر منهم ماجدة محمد علي ونجاة عبد العاطي وحنان صديق وعبد الحميد وصلاح برعى والسائقين سامي محجوب وقاسم احمد على وهؤلاء بعض من كل فلهم جميعاً الشكر والتقدير.

وأخيراً أتقدم بالشكر لزملائي الذين ساهموا في اللجان القطاعية كمنسقين من الجهاز المركزي للإحصاء وأيضاً أعضاء اللجان القطاعية للإحصاء ولجان الولايات للإحصاء لما بذلوه من جهد وما قضوه من ساعات طوال والتزامهم وتعاونهم لانجاز هذا العمل.

بالطبع هنالك أشخاص آخرين ومجموعات وهيئات قدموا دعم وخدمات هامة وجيليلة لمجمل العمل وهم بالكثرة التي لا تمكنني من ذكرهم جميعاً ولكن تبقى مساهماتهم محل تقدير وعرفان فلهم الشكر.

السر حسن عباس

المنسق الوطني

مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

المحتويات	
2	تصدير
4	تقديم
6	مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان
8	شكر وتقدير
13	الملخص التنفيذي
20	-1 خلفية
20	1-1 أطر التنمية والطلب على الإحصاءات
21	2-1 السياق
22	-2 عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، وغيرها من الاستراتيجيات على مستويات المجالات الأدنى (القطاعية والولائية)
27	-3 النظام الإحصائي الوطني
27	1-3 مفهوم النظام الإحصائي الوطني
28	2-3 خصائص النظم الإحصائية الوطنية الجيدة
29	3-3 الإطار التنظيمي للإحصاء
32	4-3 دور مختلف ذوي الارتباط في النظام الإحصائي الوطني
32	1-4-3 الجهاز المركزي للإحصاء
33	2-4-3 إدارة السياسات الكلية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني
34	3-4-3 وحدة الفقر في الإدارة العامة للسياسات والتخطيط والدراسات بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الإتحادية
34	4-4-3 المجلس القومي للسكان (الأمانة العامة)
34	5-4-3 المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي
34	6-4-3 المنتجون والمستخدمون والمزودون للإحصاءات
35	5-3 ترتيبات التنسيق الحالية
36	6-3 الطلب على البيانات

36	أنواع البيانات الرئيسية	7-3
45	مصادر البيانات الرئيسية	8-3
48	النظام الإحصائي الوطني: الرؤيا، الرسالة، والقيّم الأساسية	-4
48	الرؤيا	1-4
48	الرسالة	2-4
48	المهام الأساسية للنظام الإحصائي الوطني	3-4
49	القيّم والمبادئ الأساسية	4-4
51	الإطار الاستراتيجي	-5
52	الغاية الاستراتيجية 1: تعزيز المناصرة الإحصائية	1-5
54	الغاية الاستراتيجية 2: التطوير المؤسسي والتنظيمي	2-5
55	الغاية الاستراتيجية 3: تنمية الموارد البشرية وإدارتها	3-5
56	الغاية الاستراتيجية 4: تطوير البنى التحتية	4-5
58	الغاية الاستراتيجية 5: تسخير تكنولوجيا المعلومات لعملية الإنتاج الإحصائي	5-5
59	الغاية الاستراتيجية 6: تطوير إدارة البيانات	6-5
60	الغاية الاستراتيجية 7: تحسين التعاون والتنسيق في نظام الإحصاءات الإدارية عبر النظام الإحصائي الوطني	7-5
62	الغاية الاستراتيجية 8: سياسة وخطط نشر البيانات	8-5
63	الغاية الاستراتيجية 9: تنسيق التعدادات والمسوحات	9-5
65	الغاية الاستراتيجية 10: التدقيق والمراجعة الإحصائية	10-5
66	استراتيجية وخطّة التنفيذ	-6
66	مقدمة	1-6
66	ذوو الإرتباط الأساسيين، والخطّة الاستراتيجية للتنفيذ	2-6
71	الشراكة والتعاون بين الفاعليّات الرئيسية في النظام الإحصائي الوطني	3-6
71	تعزيز الملكية الوطنية لمفهوم النظام الإحصائي الوطني	4-6
72	العمل مع شركاء التنمية	5-6
72	تطوير خطط العمل المشتركة لجمع ونشر البيانات	6-6

73	الرصد والتقرير والتقييم	7-6
75	خطة التمويل والموازنة	-7
75	الموازنة	1-7
75	تمويل الخطة	2-7
الملاحق		
78	البرنامج الوطني للإحصاء، التعدادات والمسوحات (2012- 2016)	الملحق (1):
82	التحديات والاستراتيجيات والأنشطة ذات الأولوية للوزارات والمؤسسات، والولايات	الملحق (2):
100	الإطار المنطقي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء	الملحق (3):
120	قرار مجلس الوزراء: اجازة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء	الملحق (4):
قائمة الجداول، الأطر، والأشكال		
الجداول		
37	أنواع البيانات الرئيسية	الجدول 1:
40	بعض الإصدارات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يصدرها النظام الإحصائي الوطني	الجدول 2:
الأطر		
30	تحليل SWOT	الإطار 1:
38	الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي يوفرها النظام الإحصائي الوطني	الإطار 2:
الأشكال		
24	الهيكل الإداري للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء/النظام الإحصائي الوطني	الشكل (1):
69	حوكمة النظام الإحصائي الوطني	الشكل (2):

المخلص التنفيذي

1. المقدمة:

في عام 1994م تبنى السودان نظام الحكم اللامركزي وهو نظام فدرالي يتكون من ثلاث مستويات للحكم وهي: الفدرالي ومستوى الحكم المحلي. كل مستوى من هذه المستويات من الحكم يتطلب وضع سياسات وخطط وبرامج للتنمية ومتابعة تنفيذ هذه الخطط بالإضافة إلى تقييم التقدم المحرز لخطط التنمية. وللقيام بكل هذه الالتزامات يجب توفير إحصاءات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب لتوفير التنمية لسكان السودان. إلا أن القدرات الإحصائية المطلوبة للإنتاج الإحصائي بصفة مستدامة وعلى كل المستويات ضعيفة وتحتاج للتطوير والارتقاء بها. وقد أصبح من الضرورة بمكان تعميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء تقوم بفحص دقيق للأنظمة الإحصائية على كافة مستويات الحكم بهدف توفير إحصاءات مناسبة ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب لدعم التنمية في السودان.

أطر التنمية والطلب على الإحصاءات:

على المستوى القومي، تم إنشاء المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في العام 2006م لتطوير رؤية واسعة للتنمية تمتد على مدى 25 عاماً تمثلت في وثيقة الخطة الإستراتيجية ربع القرنية(2007-2031). وباستشراف هذه الرؤيا كأساس للعمل (أطلق السودان خطة الخمسة سنوات الثانية للتنمية (2012-2016) لتكون بمثابة إستراتيجية موجهة للنمو مع التركيز بشكل أساسي على التنمية المستدامة والحد من الفقر في المدى المتوسط. وتتضمن هذه الإستراتيجية خطط التنمية القطاعية والوطنية. وضمن هذا السياق، فإن ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيض حدة الفقر التي وضعت مؤخراً (اغسطس 2012) لم تحل محل الأدوات الحالية للتخطيط سواء تلك التي تعمل فعلاً أو قيد الإعداد، ولكنها بالأحرى تكملها، من خلال تعزيز تحديد أولويات العمل داخل أو عبر القطاعات المختلفة المستهدفة بالفقر. كما أن ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيض حدة الفقر وإجراءات تنفيذها ترتبط بالبرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2011-2013) والخطة الخمسية للتنمية (2012-2016) وتعتبر مكملة لهما. والبرنامج الاقتصادي الثلاثي، بدوره، كخطة مفصلة متوسطة المدى ومحدودة التكاليف، وفر إطاراً للإنفاق الحكومي متوسط المدى، تم تصميمه أساساً للتكيف مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد الذي نشأ في أعقاب انفصال الجنوب، يصطف مع الخطة الإستراتيجية الخمسية (2012-2016) التي أعقبت الخطة الخمسية السابقة (2007-2011). وجميع هذه الخطط التنموية المتنوعة، أي: الأهداف الإنمائية للألفية، والخطة الإستراتيجية الخمسية (2012-2016)، وإطار الإنفاق متوسط المدى، وورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر، تتطلب دعماً وتعزيزاً بالبيانات من أجل رصد مدى تنفيذها وتقييمها. ولحسن الحظ، فإن إستراتيجية تطوير الإحصاءات تشارك كل هذه الأطر التنموية الرؤيا نفسها، مما يجعل توفير البيانات خلال هذه الفترة مطلباً ملحاً.

السياق:

ليس من نافلة القول التأكيد على أهمية الإحصاء في التنمية لأمة ما، بكونها تؤدي دوراً حاسماً في قياس ورصد التقدم في طريق السودان نحو التنمية. فالحاجة الماسة إلى البيانات لقياس التقدم المحرز على جميع مستويات التنمية: الوطنية، والقطاعية من الوزارات والإدارات والمؤسسات الاتحادية، ونظيراتها الولائية والمحلية.

وعلى الرغم من انه يوجد في السودان نظام إحصائي منظم يوفر مستوى معقولاً من الإحصاءات من حيث الكمية والنوعية، سواء على المستوى الوطني أو القطاعي، إلا أن هذا الوضع ليس موحداً في جميع المجالات. فهناك فجوات في البيانات، والمتوفر منها مبعثر وغير كامل. كما أن اغلب سلاسل البيانات أما قديمة أو لا تصدر في الوقت المناسب. فهناك افتقار إلى سلاسل زمنية ملائمة للبيانات بسبب التغيرات في البرامج/الأنشطة الإحصائية، وتنوع المصادر، واختلاف التعريفات والمنهجيات والتصنيفات، وعدم قابلية البيانات للمقارنة عبر الزمن وفي مختلف المجالات. ومهما يكن من أمر، تصف هذه الأوضاع سمات البيانات على المستوى الوطني والقطاعي والولائي، وتعكس نظاماً إحصائية ضعيفة للغاية تعمل على جميع هذه الأصعدة.

وهكذا، تصبح معالجة هذا الوضع بطريقة إستراتيجية من المهمات الحاسمة لجمهورية السودان، من شأنها أن تؤدي إلى تقوية النظام الإحصائي الوطني، والنظم الإحصائية القطاعية، والنظم الإحصائية الولائية. لذا، ولضمان أن هذه النظم تعمل بطريقة متكاملة ومنسقة، ويتم إعادة بنائها وتقويتها، فإن النهج الاستراتيجي الذي ينبغي أن يتبع، هو وضع استراتيجيات وطنية وقطاعية وولائية لتطوير الإحصاءات، وإدخالها في الاتجاه العام لخطط وسياسات التنمية المختلفة، التي تتطلب بدورها توفر بيانات/إحصاءات، ومعلومات/مؤشرات، من النظم الإحصائية المعنية. وكذلك فإن هذه الاستراتيجيات ستعمل على إنشاء مناهج متنوعة لتطوير البيانات وضمان استدامتها.

2. عملية تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، وغيرها من الاستراتيجيات على مستويات المجالات الأدنى القطاعية والولائية:

وضعت الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء كإطار لتقوية القدرات الإحصائية على نحو منسق عبر النظام الإحصائي بأكمله، وبحيث يتم تمكين كل واحد من النظم الفرعية من إدارة نتائج ومحصلات التنمية. وأيضاً لتقوية إنتاج البيانات، وتحسين التنسيق وتعزيز التكامل والتعاون بين ووسط منتجي البيانات ومستخدميها، وتقوية القدرات الوطنية لضمان استدامة طويلة المدى للنظام الإحصائي الوطني عن طريق تأمين التمويل اللازم لإنتاج البيانات ذات الأولوية، وتحليلها، ونشرها.

قام الجهاز المركزي للإحصاء، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، بتنسيق جهود إعداد إستراتيجية لتطوير الإحصاءات للنظام الإحصائي الوطني بأكمله. وشملت الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء استراتيجيات فرعية لكل من الوزارات والإدارات والمؤسسات، ولكل ولاية من الولايات، أي في جميع مكونات النظام الإحصائي الوطني. وبحيث تشكل هذه المكونات لبنات أساسية للإستراتيجية الوطنية المطلوبة لإعادة بناء النظام الإحصائي الوطني.

ولكن وبسبب العدد الكبير من الوزارات والإدارات والمؤسسات على المستوى الاتحادي (35) والولايات (17)، في السودان، تم إعداد استراتيجيات الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات على مراحل، غطت المرحلة الأولى منه 11 من الوزارات والمؤسسات، 7 من الولايات.

تصميم الإستراتيجية:

كان إعداد الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ولبناتها، وهي: الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاء والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاء على التوالي، خطوة مهمة لا بد منها لتحديث الجهاز المركزي للإحصاء ومكونات النظام الإحصائي الوطني. ومع ذلك فإن عملية إعداد الإستراتيجية، كما يقال في كثير من الأحيان، لا تقل أهمية، إن لم يكن أكثرها، عن أهمية الوثائق الإستراتيجية نفسها. وبالتالي، نشأت ثمة ضرورة لإنشاء هيكل تنظيمي لعملية تصميم الإستراتيجية، وليكون أيضاً بمثابة منصة لتقوية النظام الإحصائي الوطني، وإدراج النظم الفرعية المكونة له (النظم الإحصائية القطاعية) للوزارات والإدارات والمؤسسات والنظم الإحصائية الولائية في تراص وثيق معه. لذا انفق وقت طويل في إعداد هذا الهيكل وتفعيله أثناء عملية تصميم الاستراتيجيات، وليكون بالتالي بمثابة بنية تنظيمية دائمة لإدارة وتشغيل النظام الإحصائي الوطني.

وتم تصميم الاستراتيجيات القطاعية (استراتيجيات الوزارات والمؤسسات) والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاء تبعاً للخطوات التالية:

- توعية ذوي الارتباط الأساسيين.
- إطلاق مفهوم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.
- إعداد خارطة طريق.
- مزيد من المناصرة.
- لجان الإحصاء القطاعية والولائية.
- اللجنة الاستشارية الوطنية للإحصاءات.
- إعداد مسودات الاستراتيجيات القطاعية والولائية لتطوير الإحصاءات.
- مصادقة ذوي الارتباط، ووضع اللمسات الأخيرة على الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، والاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاء، والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاء.

3. النظام الإحصائي الوطني:

يتكون النظام الإحصائي الوطني من الآتي:

- المنتجون للإحصاءات.
- المستخدمون للإحصاءات.
- المزودون/الموردون للبيانات الإحصائية.
- مراكز التدريب الإحصائي والمؤسسات البحثية.
- المجتمع الإعلامي.

النظام الإحصائي الجيد هو الذي لديه القدرة على توليد البيانات بواسطة المنتجين، واستخدامها لوضع القرارات بواسطة المستخدمين، بينما مزودي البيانات لديهم المعرفة التامة بأهمية تزويد البيانات الصحيحة. وتقوم مراكز التدريب بالاهتمام بتطوير القوى البشرية أما المؤسسات البحثية تحسن من التحليل الإحصائي الجيد. من هنا تنبع الأهمية الإستراتيجية لبناء القدرات في كل مكونات النظام الإحصائي الوطني.

أيضاً من خصائص النظام الإحصائي الوطني الجيد أن يعمل بحيادية في جمع البيانات ونشرها ويضمن سرية البيانات الموفرة ويقوم على الموضوعية والشفافية والتكامل والاستقلال الذاتي في جميع عملياته. ويجب أن يتم إنتاج ونشر واستخدام البيانات على نحو متوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. يبنى النظام الإحصائي الوطني الفعال على جملة من التشريعات الإحصائية الملائمة. وفي سياق هذه الخصائص اجري تشخيص سوات (تحديد نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص والتحديات) للنظام الإحصائي الوطني بالسودان. وتتلخص نتائج هذا التشخيص في هذا التقرير. كما تضمن الفصل الخاص بالنظام الإحصائي الوطني ادوار كل ذوي الشأن، الطلب على البيانات، أنواع البيانات الرئيسة بالإضافة إلى مصادر البيانات وتم عرض جداول تحوي أنواع البيانات ومخرجات البيانات بالنظام الإحصائي الوطني.

4. الرؤيا، الرسالة والقيم الأساسية للنظام الإحصائي الوطني:

الرؤيا:

نظام إحصائي وطني، من بين الأفضل في العالم، تصطف نظمه الفرعية في منظومة إحصائية تتصف بالتكامل والجودة وفاعلية التنسيق والأداء.

الرسالة:

تطوير نظام إحصائي وطني، يوفر بنية تحتية أساسية ومورد عام لازم لبناء نظام وطني متكامل ومستدام للمعلومات داعم لإدارة التنمية بالنتائج وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في السودان.

القيم والمبادئ الأساسية:

إلى جانب الالتزام بمنظومة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية على جميع ذوي الارتباط ضمن النظام الإحصائي الوطني تبنى وزرع وإتباع النظم والمبادئ التالية: نظام ميسر لتعامل المستخدم، النزاهة، تحفيز المزودين، الجودة العالية، الكفاءة، الاستدامة، الاحترافية، السرية، الإطار القانوني، التنسيق الفعال، المساءلة والشفافية وتأكيد قياسية العمليات.

5. الإطار الاستراتيجي:

خلص التحليل الدقيق للوضع الراهن للنظام الإحصائي الوطني إلى قاعدة نتائج، من بينها أن النظام يواجه عدداً من التحديات التي ينبغي التصدي لها، لتحقيق رؤيته وانجاز مهمته وبعض من هذه التحديات:

- التنسيق أما غائب أو غير فعال عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله، وداخل النظم الفرعية، وعلى صعيد العمليات بين الأجهزة الاتحادية والولايات.
- أوجه القصور المؤسسية والتنظيمية على صعيد الإدارات الإحصائية بالجهاز المركزي للإحصاء، والوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات.
- نقص البنيات التحتية في النظام الإحصائي الوطني بأكمله.
- تطوير وإنتاج مجمل عملية إنتاج البيانات ومعالجتها غير متنسقة وتتم بشكل غير منتظم مما يؤدي إلى ضعف إمداد البيانات مع تدني نوعيتها وعدم وجود سلاسل بيانات موثوق بها وفي الوقت المناسب.
- الافتقار للموارد اللازمة لتسيير البرامج الإحصائية حتى بعد إعدادها.
- ضعف التقدير العام بأهمية الإحصاءات.
- ضعف القدرات الإحصائية المطلوبة لتسيير البرامج الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني.
- غياب أو قلة تحليل البيانات، ومع ما يترتب عن ذلك في انخفاض مستوى استخدام البيانات من قبل مستخدمي البيانات الرئيسية.
- ضعف ممارسات نشر البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني، بما في ذلك عدم وجود قواعد البيانات التشغيلية.
- وعدم كفاية الإطار القانوني لدعم أعمال النظام الإحصائي الوطني بأكمله إضافة إلى قصور تنفيذ الأحكام الأساسية المتعلقة بالجهاز المركزي للإحصاء في قانون الإحصاء في سنة 2004

إذا وبشكل عام النظام الإحصائي الوطني في حاجة إلى إزالة هذه التحديات، وذلك عبر تبني بعض المبادرات الإستراتيجية في إطار عدد من الأهداف الإستراتيجية العامة. وفي حين أن الأهداف الإستراتيجية المعينة الموضوع هنا تحتضن التوجيهات المركزية ومجالات الأداء إلا أنه يجب على النظام الإحصائي الوطني السعي نحوها من أجل تحقيق رؤيته وإنجاز مهمته.

الأهداف الإستراتيجية العامة للنظام الإحصائي الوطني في السودان هي التالية:

- تحسين قاعدة المعلومات الإحصائية من حيث المحتوى والنوعية على حد سواء.
- بناء قدرات مستدامة لإدارة البيانات وإنتاجها واستخدامها.
- رفع مستوى تقدير أهمية الإحصاءات بين عموم الناس.
- توفير التوجيه وتنمية المهارات وتقديم المساعدات الأخرى التي قد تكون مطلوبة من قبل مقدمي الخدمات ومستخدمي ومنتجي الإحصاءات.
- تشجيع التعاون والتعاقد والتنسيق وروح الترشيح بين مستخدمي ومنتجي الإحصاءات على مستوى الوزارات والإدارات والمؤسسات الاتحادية، والولايات على حد سواء. وذلك لمنع الازدواجية في الجهود.
- تعزيز ودعم الإدارة المرتكزة على النتائج وصياغة السياسات وصنع القرارات المبنية على الأدلة (البيانات) طالما يمكن استدعائها من قواعد البيانات التشغيلية.

بعد ذلك وضعت عشرة غايات إستراتيجية، مستمدة من التحديات المحددة التي تواجه النظام الإحصائي الوطني، والتي من شأنها تسهيل تحقيق رؤية النظام الإحصائي الوطني، وما الذي ينبغي القيام به على مختلف المستويات اللازمة لتحقيق الأثر المطلوب على النظام الإحصائي الوطني. وهذه الغايات تغطي مجالات: المناصرة، التطوير التنظيمي والمؤسسي، تنمية القوى البشرية وإدارتها، تطوير البنيات التحتية، تطوير تكنولوجيا المعلومات، برامج المسوحات والتعدادات، تعزيز نظام الإحصاءات الإدارية، سياسات وخطط نشر البيانات (بما في ذلك الوصول إلى البيانات)، والتدقيق والمراجعة الإحصائية.

كل غاية إستراتيجية تضمنت استراتيجيات محددة وكل إستراتيجية تضمنت أنشطة محددة. أما تفاصيل ذلك فهي معروضة في الإطار المنطقي للإستراتيجية في إحدى الملاحق المرفقة. كذلك يوجد ملخص للتحديات والاستراتيجيات والأنشطة الرئيسية لكل من الوزارات والإدارات والمؤسسات الاتحادية والولايات (وهي تمثل لبنات بناء الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء) تم عرضها في احد الملاحق.

6. الإستراتيجية و خطة التنفيذ:

يتطلب تنفيذ الإستراتيجية تنفيذ الأنشطة، المتابعة، التقييم وكتابة التقارير ويتطلب تطبيقاً صادقاً للخطط على جميع المستويات.

سيتم الإبقاء على الهيكل الإداري الحاكم لعملية تنفيذ الإستراتيجية الذي اعد خلال عملية التصميم مع تحسينات إضافية لتوجيه عملية التنفيذ والإشراف عليها بأكملها. ستنشأ وحدة تنفيذ الخطة بالإدارة العامة للتنسيق بالجهاز المركزي للإحصاء، ولها رئيس وحدة يكون مسؤولاً لدى مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء بواسطة مدير الإدارة العامة للتنسيق. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن رصد تنفيذ المهام على المستوى الوطني والعمل من خلال لجان الإحصاء بالوزارات والمؤسسات/الولايات، والتأكد من توفر الموارد وانسياب تقارير الأداء التي تقدمها مراكز التنفيذ بصورة دورية ويفضل أن تكون شهرية.

تتولى وحدة تنفيذ الخطة تجميع وحصر تقارير التقدم في التنفيذ وفي ما ذلك تسليط الضوء على التحديات ووضعها أمام الاجتماع ربع السنوي المشترك للجنة الاستشارية الوطنية للإحصاءات واللجنة الاستشارية الإحصائية للوكالات الاتحادية برئاسة مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء بغية إصدار التوصيات اللازمة ليقوم المدير العام باتخاذ إجراءات محددة لتصحيح التنفيذ باعتباره مدير الإستراتيجية الوطنية للإحصاء.

يقوم المدير العام بإبلاغ اللجنة الوطنية ومستخدمي ومنتجي البيانات بالتطورات الماثلة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإحصاء للعلم إلا انه يرفع تقارير متابعة تنفيذ الإستراتيجية كل ستة أشهر فيما يخص الموضوعات كافة إلى لجنة التسيير الوطنية برئاسة وزير مجلس الوزراء للتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسياسات.

ويتواصل مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء مع مجتمع شركاء التنمية لضمان التنسيق المناسب وتيسير إجراءات التمويل والدعم الفني للإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات/ النظام الإحصائي الوطني ككل وتقديم تقارير الأداء المرحلية عن تنفيذ الإستراتيجية.

7. الميزانيات:

تم إعداد ميزانيات تنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، والاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاء واستراتيجيات الولايات لتطوير الإحصاءات.

ومن المتوقع أن يتم تمويل الخطط من حكومة السودان وشركاء التنمية عبر محفظة مشتركة للتمويل.

1. خلفية:

منذ عام 1994م تبنى السودان نظام الحكم اللامركزي وهو نظام فدرالي يتكون من ثلاثة مستويات للحكم. الحكومة الاتحادية ومركزها الخرطوم عاصمة البلاد والحكومات الولائية بالسبعة عشر ولاية ولها استقلالية في إدارة شؤون الحكم بالولاية والمستوى الثالث إدارات الحكم المحلي. وقد حددت مسؤوليات كل مستوى من الحكم وهي تتضمن رسم السياسات والتخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي ومتابعة ومراقبة وتنفيذ الخطط وتقييمها بالإضافة إلى اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التنمية والتقدم على كافة مستويات الحكم الثلاث.

واحدة من أساسيات الحكم الرشيد المساءلة والشفافية وإنشاء نظام إحصائي وطني فعال وكفؤ يستصحب القطاعات والولايات لإنتاج معلومات إحصائية شاملة لوضع السياسات ورسم الخطط التنموية والإدارة المبنية على النتائج لتحقيق أهداف التنمية.

وحسب قانون الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2004م الذي أوكل للجهاز مسؤولية إنتاج البيانات الإحصائية القومية وتشجيع المستويات الدنيا للحكم لإنتاج ما تحتاج إليه من إحصاءات لتساعدهم في تحقيق أهداف التنمية. وأيضاً على الجهاز المركزي للإحصاء مهمة تقديم المشورة الفنية والتنسيق في مجال العمل الإحصائي للمستويات الدنيا من الحكم.

ولسوء الحظ يواجه الجهاز المركزي للإحصاء تحديات تعيق خلق نظام إحصائي وطني فعال بالإضافة إلى عدم توفير الإمكانيات المادية والبشرية على مستوى الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات لإدارة وإنتاج إحصاءات على هذه المستويات بصورة مستدامة لتلبية طلبات مستخدمي البيانات.

من أساسيات البيانات الإحصائية أن تكون ذات جودة عالية وفي التوقيت المناسب والشمول والمصدقية وملاءمتها للاحتياجات كافة. لذلك فإن تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ضرورة ملحة لرسم خارطة الطريق للارتقاء بالنظام لتحقيق التنسيق وسط وبين مكونات النظام الإحصائي الوطني لتعزيز ملكية الإستراتيجية على كل المستويات.

1.1 أطر التنمية والطلب على الإحصاءات:

من المسلم به أن الأهداف الإنمائية للألفية متطلّبات أساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في السودان. علاوة على ذلك، تم إنشاء المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي في العام 2006 لتطوير رؤية واسعة للتنمية تمتد على مدى 25 عاماً تمثلت في وثيقة الخطة الاستراتيجية ربع القرنية (2007-2031). وباستشراف هذه الرؤيا كأساس للعمل، أطلق السودان الخطة الخمسية للتنمية (2012-2016) لتكون بمثابة استراتيجية موجهة للنمو مع التركيز بشكل أساسي على التنمية المستدامة والحد من الفقر في المدى المتوسط. وتتضمن هذه الاستراتيجية خطط التنمية القطاعية والوطنية. وضمن هذا السياق، فإن ورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر التي وضعت

مؤخرا (اغسطس 2012) لم تحل محل الأدوات الحالية للتخطيط سواء تلك التي تعمل فعلا أو قيد الإعداد، ولكنها بالأحرى تكملها، من خلال تعزيز تحديد أولويات العمل داخل أو عبر القطاعات المختلفة المُستهدفة الفقر. كما أن ورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر وإجراءات تنفيذها ترتبط بالبرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي (2011- 2013) والخطة الخمسية للتنمية (2012-2016) وتعتبر مكملة لهما. والبرنامج الاقتصادي الثلاثي، بدوره، كخطة مفصلة متوسطة المدى ومحددة التكاليف، وقر إطارا للإنفاق الحكومي متوسط المدى، تم تصميمه أساسا للتكثيف مع الواقع السياسي والاقتصادي الجديد الذي نشأ في أعقاب انفصال الجنوب؛ يصطف مع الخطة الاستراتيجية الخمسية (2012-2016) التي أعقبت الخطة الخمسية السابقة (2007- 2011)، وجميع هذه الخطط التنموية المتنوعة، أي: الأهداف الإنمائية للألفية، والخطة الاستراتيجية الخمسية (2012-2016)، وإطار الإنفاق متوسط المدى، وورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر، تتطلب دعما وتعزيزا بالبيانات من أجل رصد مدى تنفيذها وتقييمها. ولحسن الحظ، فإن استراتيجية تطوير الإحصاءات تشارك كل هذه الأطر التنموية الرؤيا نفسها، مما يجعل توفير البيانات خلال هذه الفترة مطلباً ملحاً.

2.1 السياق:

ليس من نافلة القول التأكيد على أهمية الإحصاء في التنمية لأمة ما، بكونها تؤدي دورا حاسما في قياس ورصد التقدم في طريق السودان نحو التنمية. فالحاجة ماسة إلى البيانات لقياس التقدم المحرز على جميع مستويات التنمية: الوطنية، والقطاعية من الوزارات والإدارات والمؤسسات الاتحادية، ونظيراتها الولائية والمحلية.

وعلى الرغم من أنه يوجد في السودان نظام إحصائي مُنظم يوفر مستوى معقولا من الإحصاءات من حيث الكمية والنوعية، سواء على المستوى الوطني أو القطاعي، إلا أن هذا الوضع ليس موحدا في جميع المجالات. فهناك فجوات في البيانات، والمتوفر منها مبعثر وغير كامل. كما أن أغلب سلاسل البيانات إما قديمة أو لا تصدر في الوقت المناسب. فهناك افتقار إلى سلاسل زمنية ملائمة للبيانات بسبب التغييرات في البرامج/الأنشطة الإحصائية، وتنوع المصادر، واختلاف التعريفات والمنهجيات والتصنيفات، وعدم قابلية البيانات للمقارنة عبر الزمن وفي مختلف المجالات. ومهما يكن من أمر، تصف هذه الأوضاع سمات البيانات على المستوى الوطني والقطاعي والولائي، وتعكس نظاما إحصائية ضعيفة للغاية تعمل على جميع هذه الأصعدة.

وهكذا، يصبح معالجة هذا الوضع بطريقة استراتيجية من المهتمات الحاسمة لجمهورية السودان ، من شأنها أن تؤدي إلى تقوية النظام الإحصائي الوطني، والنظم الإحصائية القطاعية، والنظم الإحصائية الولائية. لذا، ولضمان أن هذه النظم تعمل بطريقة متكاملة ومنسقة، ويتم إعادة بنائها وتقويتها، فإن النهج الاستراتيجي الذي ينبغي أن يُتبع، هو وضع استراتيجيات وطنية وقطاعية وولائية لتطوير الإحصاءات، وإدخالها في الإتجاه العام لخطط وسياسات التنمية المختلفة، التي تتطلب بدورها توفر بيانات/إحصاءات، ومعلومات/مؤشرات، من النظم الإحصائية المعنية. وكذلك فإن هذه الاستراتيجيات ستعمل على إنشاء مناهج متنوعة لتطوير البيانات وضمان استدامتها.

2. عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، وغيرها من الاستراتيجيات على مستويات المجالات الأدنى (القطاعية والولائية):

وضعت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء إطاراً لتقوية القدرات الإحصائية على نحوٍ متسقٍ عبر النظام الإحصائي بأكمله، وبحيث يتم تمكين كل واحد من النظم الفرعية من إدارة نتائج ومُحصّلات التنمية. ولكي يكون أيضاً بمثابة إطار متكامل؛ تتمكن من خلاله النظم الفرعية ومختلف ذوي الإرتباط من إنتاج ونشر وإستخدام إحصاءات يُعَوَّل عليها، وأيضاً تلبية مطالبها الفردية من الإحصاءات، كل على حده، ويوفّر أساساً سليماً للتخطيط القومي والتنمية. وبوجه خاص ستعمل الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء على:

- أ- تقوية إنتاج إحصاءات جيدة النوعية وفي الوقت المناسب وبما يتفق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وبناءً على أفضل الممارسات والموجهات الدولية لدعم مبادرات وبرامج التنمية الوطنية؛
- ب- تحسين التنسيق وتعزيز التكامل والتعاون بين منتجي البيانات ومستخدميها وبين بعضهم البعض؛
- ج- تقوية القدرات الوطنية لإنتاج وتحليل وإستخدام إحصاءات موثوقة يتم توليدها بواسطة نظام إحصائي وطني متكامل؛
- د- وضمان إستدامة طويلة المدى للنظام الإحصائي الوطني عن طريق تأمين التمويل اللازم لإنتاج البيانات ذات الأولوية، وتحليلها، ونشرها.

وعلى الرغم من أن عدة محاولات سابقة، قد بُذلت في السودان من أجل وضع خطط إحصائية يمكن إستخدامها لتحسين الإحصاءات، إلا أن أيّاً منها لم يحقق فعلاً النتائج المرجوة. لذلك، صار من الضروري إتباع نهج التفكير الاستراتيجي لتحقيق النتائج. والسودان - على الرغم من انضمامه مؤخراً - استند في تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء على توصيات اجتماع المائدة المستديرة الدولي الثاني عن "إدارة التنمية بالنتائج"¹ الذي عقد في مراكش/المغرب في فبراير 2004، واقترح "خطة عمل مراكش للإحصاءات" بتوصيات لتحسين إحصاءات التنمية، وضعت هدفاً لجميع البلدان ذات الدخل المنخفض يتمثل في إنجاز تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء بحلول العام 2006، والبدء في تنفيذها بحلول العام 2007، من أجل الحصول على إحصاءات كافية وعالية الجودة لقياس التقدم المحرز تجاه الأهداف الإنمائية للألفية. وضمن هذا السياق، قام الجهاز المركزي للإحصاء، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، بتنسيق جهود إعداد استراتيجية لتطوير الإحصاءات للنظام الإحصائي الوطني بأكمله، بلغت أوجها في هذه الوثيقة - الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات.

وشملت الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء استراتيجيات فرعية لكلٍ من الوزارات والإدارات والمؤسسات، ولكل ولاية من الولايات، أي في جميع مكونات النظام الإحصائي الوطني. وبحيث

¹ بمعنى إدارة التنمية بقياس النتائج المرجوة منها والمخططة سلفاً. المترجم.

تُشكّل هذه المكونات لبنات أساسية للاستراتيجية الوطنية المطلوبة لإعادة بناء النظام الإحصائي الوطني. ولكن وبسبب العدد الكبير من الوزارات والإدارات والمؤسسات على المستوى الإتحادي (35) والولايات (17) في السودان، تمّ إعداد استراتيجيات الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات على مراحل، غطت المرحلة الأولى منها:

- الوزارات والمؤسسات - وزارات المالية والاقتصاد الوطني؛ والعمل؛ الصحة؛ الصناعة؛ الثروة الحيوانية والسمكية؛ الداخلية؛ التربية والتعليم؛ الزراعة؛ البيئة والغابات والتخطيط العمراني؛ إضافةً إلى بنك السودان، والجهاز المركزي للإحصاء؛
- الولايات - الجزيرة؛ نهر النيل؛ كسلا؛ شمال كردفان؛ النيل الأزرق؛ جنوب دارفور؛ والبحر الأحمر.

وعلى الرغم من ان هذه الكيانات في مجملها لم تستجب بشكل متنسق لعملية اعداد الاستراتيجية. إلا أن كل من الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات المشاركة أعدت استراتيجية قطاعية لتطوير الإحصاءات، حُدّدت فيها الإحتياجات من البيانات ذات الأولوية، والتحديات التي تواجهها في عملية الإنتاج الحالي للبيانات وسبل التعامل معها، بشكل مترابط وعبر رؤية وأهداف استراتيجية لتحقيق غايات هذه الاستراتيجيات. كما إشتملت الاستراتيجية أيضاً تدابير تنفيذية من خلال خطة عمل محددة زمنياً، واستراتيجية للتمويل، إضافةً إلى تقدير تكاليف الخطة، وإطار للرصد والتقييم بما في ذلك مؤشرات الأداء لتقييم التقدم المحرز في التنفيذ.

1.2 تصميم الاستراتيجية:

كان إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء ولبناتها، وهي: الاستراتيجية القطاعية لتطوير الإحصاءات والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاءات على التوالي، خطوة مهمة لا بدّ منها لتحديث الجهاز المركزي للإحصاء ومكونات النظام الإحصائي الوطني. ومع ذلك، فإن عملية إعداد الاستراتيجية، كما يقال في كثير من الأحيان، لا تقل أهمية، إن لم يكن أكثر، عن أهمية الوثائق الاستراتيجية نفسها. وبالتالي، نشأت ثمة ضرورة لإنشاء هيكل تنظيمي لعملية تصميم الاستراتيجية، ويكون أيضاً بمثابة منصة لتقوية النظام الإحصائي الوطني، وإدراج النظم الفرعية المكونة له (النظم الإحصائية القطاعية) للوزارات والإدارات والمؤسسات والنظم الإحصائية الولائية في تراص وثيق معه. لذا أنفق وقت طويل في إعداد هذا الهيكل وتفعيله أثناء عملية تصميم الاستراتيجية؛ وليكون بالتالي بمثابة بنية تنظيمية دائمة لإدارة وتشغيل النظام الإحصائي الوطني.

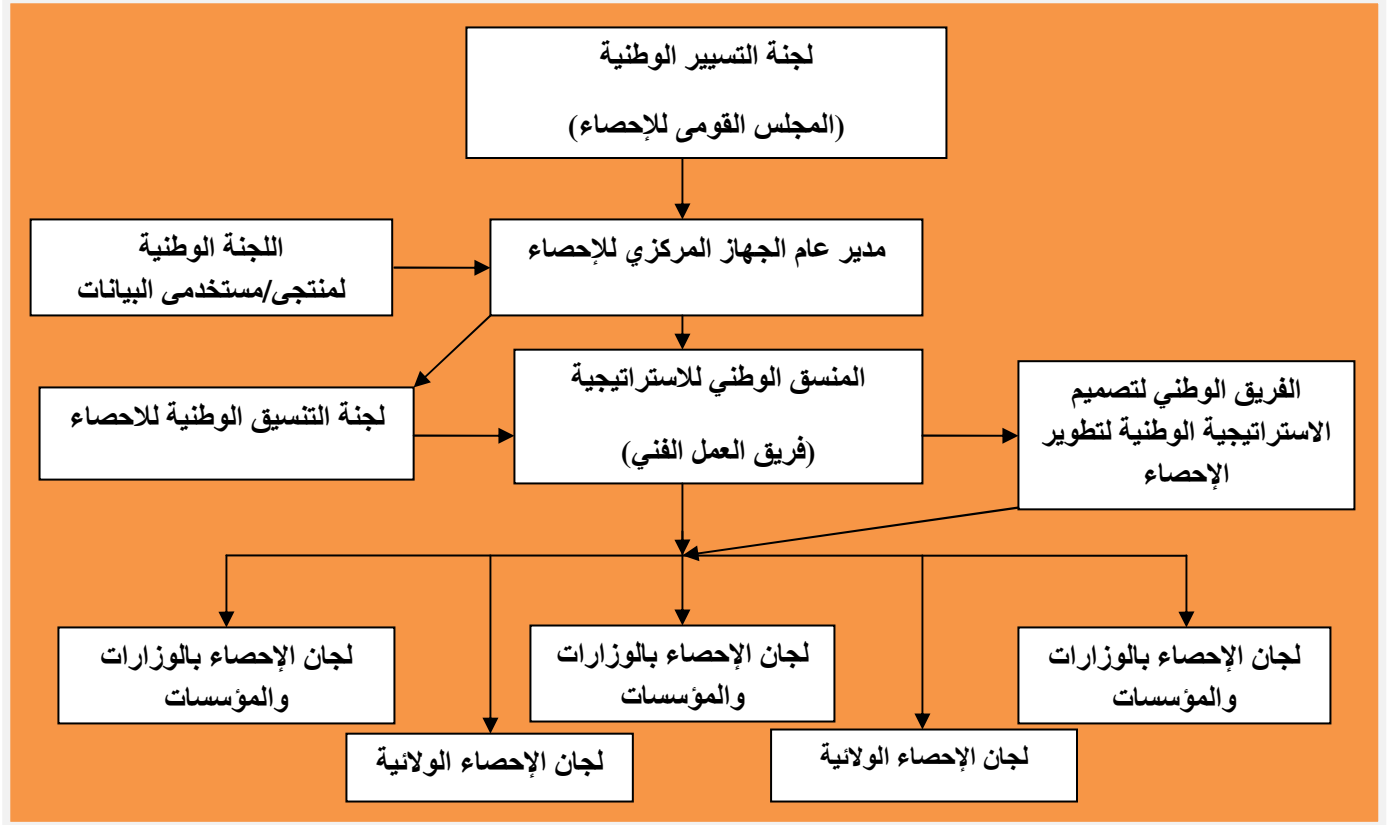
وفي قلب هذا الهيكل، يقع الجهاز المركزي للإحصاء، الذي يتحمل مسؤولية تحديد وتعبئة وتوعية فئات ذوي الإرتباط كافة بأهمية الإحصاءات، وإنشاء أو تحفيز فرق العمل واللجان ومجموعات العمل. وشكّلت اللجان على مستوى الوزارات، والمؤسسات، والإدارات، والولايات، وعلى مستوى الجهاز المركزي للإحصاء.

ومن ثم، تكون الهيكل الإداري للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات/النظام الإحصائي الوطني من العناصر/المكونات التالية:

- مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء
- المنسق الوطني للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء/النظام الإحصائي الوطني؛

- الفريق الوطني لتصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء؛
 - الفريق الفني الأساسي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء؛
 - اللجان القطاعية/الوزارات والمؤسسات مع ضابط اتصال من الجهاز المركزي للإحصاء كأعضاء؛
 - لجان النظام الإحصائي الولائية مع مديري مكاتب الإحصاء/التابعة للجهاز المركزي للإحصاء/بالولايات كأعضاء/مقررين؛
 - اللجنة الوطنية لتنسيق الإحصاء، كلجنة مشتركة بين وكالات منتجي الإحصاءات؛
 - اللجنة الوطنية لمنتجي/مستخدمي الإحصاءات؛
 - وعلى رأس الهيكل لجنة التنسيق/المجلس الوطني للإحصاء.
- ملحوظة: جميع مكونات الهيكل لها مهام ومسئوليات محددة.

الشكل (1): الهيكل الإداري للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء/النظام الإحصائي الوطني



وتتمّ تصميم الاستراتيجيات القطاعية (استراتيجيات الوزارات والمؤسسات) والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاء تبعاً للخطوات التالية:

• **الخطوة 1: توعية ذوي الارتباط الأساسيين:**

هدفت هذه الخطوة لرفع الوعي بمفهوم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء لا سيما على مستوى القيادات العليا المعنية بصياغة السياسات بالوزارات والإدارات والمؤسسات المختلفة، وأيضاً على مستوى السلطات العليا بالولايات. وأعدّ مشروع خطة عمل لهذا الغرض.

• **الخطوة 2: إطلاق مفهوم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء:**

أطلق مفهوم صياغة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء رسمياً للبدء في هذه العملية. كما أصدرت نشرة إعلامية عن الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء /النظام الإحصائي الوطني كوسيلة لتعريف ذوي الارتباط بشأن التقدم المحرز والأنشطة المخططة لهذه العملية.

• **الخطوة 3: إعداد خارطة طريق:**

استناداً على خطة العمل كأساس، أعدت أيضاً خارطة طريق لتحديد المهام، والأنشطة الرئيسية، الأطراف الفاعلة المسؤولة مع إعداد الموازنات المناظرة.

• **الخطوة 4: مزيد من المناصرة:**

علاوة على ما سبق، أجريت مزيد من أنشطة المناصرة من خلال الزيارات للوزارات والإدارات والمؤسسات، والولايات، المستهدفة بالمرحلة الأولى من مراحل تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، بهدف شرح مفهوم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وكيفية تصميمها.

• **الخطوة 5: لجان الإحصاء القطاعية والولائية:**

شكّلت لجان الإحصاء القطاعية والولائية للوزارات والإدارات والمؤسسات، والولايات، على التوالي لتسهيل التنسيق الداخلي في القطاعات الفرعية، وبناء التفاعل النشط بين مستخدمي ومنتجي الإحصاءات خلال عملية تصميم الاستراتيجيات القطاعية والولائية لتطوير الإحصاءات.

• **الخطوة 6: اللجنة الاستشارية الوطنية للإحصاءات:**

إضافةً إلى تشكيل لجان الإحصاء القطاعية والولائية، أنشئت لجنة مشتركة باسم اللجنة الوطنية الاستشارية للإحصاءات لتكون بمثابة ملتقى تفكري لتبادل الدروس والخبرة وتعزيز المهارات بين ممثلي الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات المعنية.

• **الخطوة 7: بناء القدرات الفنية:**

تمّ تعزيز القدرات الفنية لأعضاء اللجان القطاعية والولائية من خلال ورش العمل الفنية هدفت إلى شرح الإجراءات والأساليب الفنية للتخطيط الاستراتيجي، وطرق التقييم وإبداع رؤى التطوير. وأسكملت ورش العمل بمتابعة عمل اللجان بواسطة الفريق الفني الأساسي الذي قام بزيارات دورية للوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات المعنية من أجل معالجة أية مشاكل فنية واجهتها خلال هذه العملية.

• الخطوة 8: تقييم الوضع الحالي للإحصاء:

أجريت تقييمات لاحتياجات مستخدمي الإحصاءات، من خلال عدة جلسات للحوار والمراجعة مع مستخدمي الإحصاءات الأساسيين. هذه الملتقيات مكّنت الوزارات والإدارات والمؤسسات المعنية ومستخدمي البيانات المناظرين لكل منها من الوصول إلى توافق بشأن طرائق تحديد أولويات الاحتياجات وتوفير البيانات المناظرة. علاوة على ذلك، تم استعراض عمليات إنتاج البيانات باستخدام نماذج موحّدة لتقييم إنتاج البيانات ونوعيتها. وأدى استخدام استبيانات المستخدمين والمنتجين إلى تحسين محتوى التقييم سواء للطلب على البيانات أو عمليات إنتاجها. إضافة إلى ذلك، تمّ إجراء تشخيص (SWOT) أي تحديد نقاط القوة؛ نقاط الضعف؛ الفرص؛ والمهددات لتقييم قدرة الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات على إنتاج إحصاءات كافية، وكاملة، وفي الوقت المناسب، ويمكن الوصول إليها بسهولة.

• الخطوة 9: إعداد مسودات الاستراتيجيات القطاعية والولائية لتطوير الإحصاء:

وضع هيكل التقرير، وتمت مناقشته ملياً مع لجان الإحصاءات بالوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات. وقامت اللجان بمناقشة تصورات ورؤى التطوير، وبحث المهام التفويضية، ووضع الإطار الاستراتيجي الذي يحدد الأهداف الاستراتيجية، وتطوير استراتيجيات التطوير واستنباط خطط العمل؛ وبذلك أمكن وضع خطط استراتيجية قطاعية لمدة 5 سنوات، إدرجت تكاليفها التقديرية ضمن موازنة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

• الخطوة 10: مصادقة ذوي الارتباط، ووضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، والاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاء، والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاء:

وأخيراً، عقدت ورشة عمل لذوي الارتباط، ناقشت السمات الرئيسية للاستراتيجيات القطاعية والولائية لتطوير الإحصاء على التوالي. وأتاحت الورشة منبراً للمناقشات التفاعلية وتوحيد الرؤى حول القضايا البارزة والاستراتيجيات والتوصيات. وبناءً على الملاحظات والتوصيات، أعدت المسودات النهائية للوثائق. ومن المقرر أن تصدر الوثائق الختامية بعد اعتمادهم لها.

3. النظام الإحصائي الوطني:

1.3 مفهوم النظام الإحصائي الوطني:

بموجب قانون الإحصاء الحالي في السودان (قانون الإحصاء لسنة 2004)، على الجهاز المركزي للإحصاء "إنشاء نظام وطني للمعلومات الإحصائية، وتعزيز النظم". ومع ذلك، فإن القانون المذكور - وهو في جوهره قانون للجهاز المركزي للإحصاء - لم يحدد ما هو المقصود بالنظام الوطني للمعلومات الإحصائية؟ أو ما هي النظم المقصودة التي ينبغي تعزيزها؟. وحتى دوره التنسيقي ورد فقط كما يلي: "تنسيق العمل الإحصائي بين الولايات، أجهزة الولاية، والوزارات والوحدات الحكومية". وفي جميع المواد التي وردت فيها عبارات النظام الوطني أو تعزيز النظم؛ لم يشر إلى مكونات النظام الإحصائي الوطني صراحة. عليه، فإن وضع تعريف جامع قاطع للنظام الإحصائي الوطني والنظم الفرعية المكونة له، سيضمن بالتالي أن هيكلية النظام الوطني منسقة ومتكاملة، وأن نظمه الفرعية سيتم إنشاؤها وتعزيزها بطريقة أكثر تحديداً.

الإنتاج الإحصائي، بما في ذلك عمليات نشر واستخدام المنتجات الإحصائية، مشروع يتطلب بذل مزيد من الجهود التعاونية والتعاقد بنمط وروح فريق العمل مع مجموعات واسعة من السكان والمجتمع تؤدي كل منها وظائف ومهاماً مختلفة. ويتألف الفريق من مستخدمي ومنتجي وموردي/مزوودي البيانات/الإحصاءات، أي أولئك الذين يقومون بجمع وتصنيف، واستخدام وتزويد، المواد الخام من البيانات، على الترتيب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كل مجموعة من هذه المجموعات تشارك بدرجات متفاوتة في وظائف المجموعات الأخرى. والكيانات الرئيسية داخل هذه الفئات الواسعة ووظائفها المترابطة تُشكّل النظام الإحصائي الوطني في بلد ما. ويتكون النظام الإحصائي الوطني من النظم الفرعية، مثل النظم الإحصائية القطاعية/الوزارات والمؤسسات، والنظم الإحصائية الولائية؛ والتي بالطبع يجب أن تنشأ بطريقة راسخة وتعزيزها بقوة، كما ينبغي أن تكون مصطفة على نحو وثيق ضمن النظام الإحصائي الوطني. وفي العادة، يتم تسيير وتنسيق النظام الإحصائي الوطني بواسطة مكتب الإحصائي الوطني، أي الجهاز المركزي للإحصاء في حالة السودان. وبشكل أكثر تحديداً، تُعرّف الأطراف الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني على النحو التالي:

• المنتجون:

تشمل هذه الفئة وكالات إنتاج البيانات في القطاع العام - الجهاز المركزي للإحصاء، والوحدات، الشعب، الأقسام، في الوزارات والإدارات والأجهزة التنفيذية، والمؤسسات العامة مثل بنك السودان المركزي. وغيرهم من منتجي الإحصاءات في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات التدريب والبحوث.

• المستخدمون:

وتضم هذه الفئة مؤسسات صياغة السياسات وصنع القرار ومصممي أطر التنمية عبر الحكومة في الوزارات والإدارات والمؤسسات والمؤسسات شبه الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى، وكذلك شركات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والباحثين، والشركاء في التنمية، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية والمناطقية، وبين المدراء المسؤولين عن المتابعة والتقييم، والمجموعات السكانية والأفراد في المجتمع. وغيرهم من مستخدمي

الإحصاءات والبيانات ضمن النظام الإحصائي الوطني كوسائل الإعلام لما له من دور مهم في مجال المناصرة ونشر المعلومات من خلال النشرات الإعلامية وبث التصريحات الصحفية.

• **المزودون/الموردون:**

تشمل هذه الفئة المنشآت/المؤسسات في القطاع العام، والمؤسسات التجارية في القطاع الخاص، والمؤسسات المالية بما فيها البنوك وشركات التأمين ومكاتب الصرافة، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع غير المنظم خاصة الأسر والأفراد.

• **مؤسسات/مراكز التدريب الإحصائي والمؤسسات البحثية:**

وتُسهّم هذه الفئة في تنمية المهارات الإحصائية لمنتجات البيانات ومستخدميها، وأيضا ترقية قيمة ومستوى نوعية البيانات من خلال البحوث والتطوير والتحليل.

إن الهدف الجوهري من إنشاء نظام وطني للإحصاءات ونظمه الفرعية المدرجة في الإتجاه العام للنظام، هو وضع جميع الأطراف الفاعلة في صناعة إنتاج البيانات معا، والعمل كفريق واحد. والنتائج المترتبة عن ذلك، تتمثل في توليد منتجات البيانات متسقة وموثوق بها وقائمة على أساس تلبية الطلب بطريقة فعّالة لدعم إدارة وتطوير المبادرات بما في ذلك صياغة السياسات وإتخاذ القرارات الحيوية. وتقع على عاتق الوكالة الوطنية للإحصاء للنظام الإحصائي الوطني (أي الجهاز المركزي للإحصاء في السودان) مسؤولية التنسيق الحكيم لجهود ومهام الأطراف الفاعلة الأساسية كافة، مؤسسيا وفنيا وعمليا، فيما يتعلق ببرامجها وموازنات ها، من أجل تنظيم نظام متكامل للإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية للبلد. والجهاز المركزي للإحصاء كمرکز للنظام، يؤدي أيضا دور الوسيط، والدافع، والموجه الضابط، لمجمل عمل النظام الإحصائي الوطني ومكوناته.

2.3 خصائص النظم الإحصائية الوطنية الجيدة:

• **القدرة الإحصائية - النظام الإحصائي الوطني الجيد هو الذي لديه قدرة على توليد وإستخدام الإحصاءات عبر النظم الإحصائية المكونة له على نحو منظم ومستدام نسبيا. ومن هنا تنشأ أهمية المنظور الاستراتيجي لبناء القدرات الإحصائية للأطراف الفاعلة الأساسية كافة وعبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله.**

• **الحيادية والشفافية والتكامل - النظام الإحصائي الوطني الجيد يعمل بحيادية في جمع البيانات ونشرها؛ ويضمن سرية البيانات الموفرة؛ ويقوم على الموضوعية والشفافية والتكامل والإستقلال الذاتي في جميع عملياته. علاوة على ذلك، تعمل مكونات النظام على إنتاج البيانات ذات الصلة (من خلال التفاعلات بين المستخدمين والمنتجين)، وتحويل البيانات إلى معلومات من خلال تحليل السياسات/البحوث؛ والتأكد من التوقيت المناسب لصدور البيانات وفقا للتقويم الزمني للنشر كنتيجة للتعاون الجيد والإستجابة المتبادلة بين مزوّدي البيانات ومنتجيها. وهكذا، وعلى وجه التحديد، يجب أن يتم إنتاج ونشر وإستخدام البيانات على نحو متوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.**

• **المناصرة والوعي الإحصائي وضبط الجودة - وهو دور تؤديه بشكل جيد وسائل الإعلام المختلفة في حشد التأييد الواسع حول أهمية الإحصاءات للمجتمع والنشر الواسع للبيانات**

للجمهور، بينما تضمن مؤسسات التدريب توفير بناء فعال وملائم للقدرات الإحصائية. وتتسم فيه الأطراف الفاعلة الأساسية كافة في النظام الإحصائي الوطني بوعي بأهمية نوعية وجود البيانات، بمعنى اجتياز البيانات التي يتم توليدها في النظام جميع اختبارات التقييم عبر كل أبعاد ضبط الجودة، ووثوقية الصلة، والدقة، والشمول، والإتساق، والتوقيت المناسب، والوصول إليها، والمستويات الملائمة لتفصيل البيانات التجميعية.

وفي سياق هذه الخصائص، أُجريَ تشخيص² (تحديد نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، المهددات) للنظام الإحصائي الوطني للسودان، وتتلخص نتائج هذا التشخيص في الإطار (1).

3.3 الإطار التنظيمي للإحصاء:

ينبغي النظام الإحصائي الوطني الفعّال على جملة من التشريعات الإحصائية الملائمة. التي ينبغي عليها أن توفر إطار مؤسسيا وتنظيميا داعما لإنتاج الإحصاءات الرسمية وإدارتها؛ وضامنا للاستقلال المهني للوكالة الوطنية للإحصاء أي الجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسات الأخرى ضمن النظام الإحصائي الوطني لتعزيز حيادية ومصداقية الإحصاءات الرسمية، فضلا عن سرية البيانات الشخصية للأفراد والطبيعية للمؤسسات.

ومن المؤكد أن وتيرة الطلب على الإحصاءات سيزيد كثيرا حالما تتوفر الإستجابة الملائمة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرّ بها السودان خاصة الحالية التي نشأت منذ إنفصال جنوب السودان. فسنوات من الصراع جلبت معها عجزا ضخما في توافر البيانات ترك فراغا هائلا ينبغي سده بوصفه مهمة عاجلة. وفي ثمة ظروف كهذه، كان على الجهاز المركزي للإحصاء وبموجب قانون الإحصاء لسنة 2004، معالجة بعض التحديات الناجمة عن الطلب الضخم على البيانات. ومع ذلك، لم يكن بمقدوره وحده تصحيح الوضع المائل في غياب جهود الكيانات الأخرى اللازمة لتكملة الجهود التي يبذلها الجهاز. فالقانون المذكور لم يؤدي إلى تمكين الجهاز المركزي للإحصاء بدرجة كافية من أداء دوره الإشرافي والرقابي على النظام الإحصائي الوطني. وذلك للأسباب التالية:

• هناك أطراف فاعلة أخرى في النظام الإحصائي الوطني لديها لوائحها وتشريعاتها الخاصة التي تستمد منها صلاحياتها ومهامها التفويضية. وهذه اللوائح والتشريعات كانت موجودة جنبا الى جنب قانون الإحصاء لسنة 2004، دون أي وضوح أو تحديد قاطع للجهة المناط بها أداء الدور الرئيس في الرقابة والإشراف.

• قانون سنة 2004 هو في جوهره قانون خاص بالجهاز المركزي للإحصاء وليس النظام الإحصائي الوطني بأكمله. حيث لم يتم فيه، كما أشير إليه سابقا، تعريف النظام الإحصائي الوطني، ولم يتم تحديد العلاقات والإرتباطات بين دور الجهاز المركزي للإحصاء في مقابل دور النظم الإحصائية الفرعية بصورة مفصلة وواضحة بما فيه الكفاية. وعلى وجه الخصوص، لم يتطرق القانون إلى

مستخدمي الإحصاءات - وبدلاً من ذلك، فإنه يؤكد على المشتغلين بجمع البيانات الإحصائية من خلال المسوحات أو الإجراءات الإدارية.

ولذلك، فإن أي قانون لإنشاء نظام إحصائي وطني يُنص فيه على مواصفات أدوار ومهام وكالة التنسيق وغيرها من مكونات النظم الفرعية لا بدّ من إصداره ووضع حيز التنفيذ.

الإطار (1): تحليل SWOT

نقاط القوة:

• توفر روح العمل الجماعي بين الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات/الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة الموظفين على التوالي ضمن النظام الإحصائي الوطني؛ والقطاعات/الولايات أيضاً تعترف بالحاجة إلى نظام إحصائي وطني قوي؛

• تمتع الجهاز المركزي للإحصاء بصلاحيات شبه ذاتية وبمكاتب فرعية في جميع الولايات، يعزز ليس فقط جمع البيانات على المستوى القومي بل أيضاً التنسيق بين النظم الإحصائية القطاعية (الوزارات والإدارات والمؤسسات) ودون الوطنية (الولائية) إضافةً إلى ضمان إنتاج إحصاءات رسمية محايدة وموثوقة، زائداً خلق فرص للإبقاء على الموظفين المهرة؛

• توفر كفاءات وقدرات فريدة من نوعها في المؤسسات ضمن مكونات النظام الإحصائي الوطني تعطي هذه المؤسسات ميزة نسبية على الأخرى في أداء مهام إحصائية معينة (مثل قيام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء التعدادات والمسوحات واسعة النطاق؛ وإجراء التعدادات المدرسية في إطار نظام إدارة المعلومات التعليمية بواسطة وزارات التعليم العام على المستويين الإتحادي والولائي على حد سواء؛ وجمع وتصنيف المؤشرات الإحصائية الصحية من المستشفيات بواسطة وزارات الصحة على المستويين الإتحادي والولائي على حد سواء)؛

• توفر إطار حديث لمناطق العدّ الجغرافية و متاح للإستخدام لكل أصحاب المصلحة كإطار لإجراء كافة مسوحات الأسرة في السودان؛

• توفر تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية لتقوية العرض المكاني للبيانات، ومن ثم تسهيل فهم جميع فئات مستخدمي البيانات للسياسات، مثل صياغة خرائط للفقر؛

• وجود مركز للتدريب الإحصائي يقوم بتدريب العاملين في مجال العمل الإحصائي النظام الإحصائي الوطني بأكمله، وأيضاً للموظفين في القطاع الخاص.

نقاط الضعف:

• عدم فعالية أو غياب التنسيق داخل الجهات المعنية (الوزارات والإدارات والمؤسسات، الولايات، الجهاز المركزي للإحصاء) وبين مجمل مكونات النظام الإحصائي الوطني يؤدي إلى مخرجات ضعيفة من حيث المنتجات والخدمات الإحصائية؛

• غياب التنسيق داخل الإدارة العامة في الجهاز المركزي للإحصاء يعيق التنسيق الداخلي للجهاز ودوره التنسيقي في النظام الإحصائي الوطني بأكمله على حد سواء.

الفرص:

• طلب عالي على البيانات بسبب متطلبات الإدارة بالنتائج والبيانات الداعمة للتخطيط والرصد والتقييم لأطر التنمية الوطنية والدولية [ورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر، والبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (2011-2013)؛ والخطة الاستراتيجية الثانية (2012-2016)؛ والأهداف الإنمائية للألفية، وخطط التنمية القطاعية]؛

• توفّر دعم رفيع المستوى للسياسات المتعلقة بتطوير الإحصاءات في السودان إضافةً إلى توافر إرادة سياسية قوية لإحداث نقلة نوعية تؤسس لنظام إحصائي وطني فعّال؛

• توفّر دعم دولي واسع النطاق من أجل تطوير الإحصاءات في البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال أنشطة منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن 21 [باريس 21]؛ وبنوك التنمية وغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة؛

• توفّر التعاون بين بلدان الجنوب – الجنوب الإفريقي ومنظمات اقاليمه الجغرافية الفرعية إضافةً إلى توفّر الأطر الدولية، والبرامج والمبادرات ومجموعة من أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وكذا وجود برامج وأنشطة إقليمية مثل النظم العامة لنشر البيانات، وبرنامج المقارنات الدولية لإفريقيا، وأنشطة المفوضية الإحصائية لإفريقيا، منتدى إفريقيا من أجل تطوير الإحصاءات.

المهددات:

• الصراعات الداخلية تؤثر سلباً على تنفيذ التعدادات السكانية وبرامج المسوحات من حيث نقص التغطية، وضعف جمع البيانات، وعدم وجود بيانات تمثيلية سواء على الصعيد الوطني أو مناطق النزاعات؛

• ضعف الاقتصاد يؤدي إلى محدودية تمويل النظام الإحصائي الوطني لتطوير الإحصاءات إضافةً إلى انخفاض مستوى تحديد الأولويات المتعلقة بإنتاج الإحصاءات؛

• ضعف شروط خدمة العاملين في مجال الإحصاء وتدني بيئة عمل دون المستوى المعياري قد يؤدي إلى ضعف التجاوب مع استراتيجيات إعادة بناء النظام الإحصائي الوطني؛

• تعدد متطلبات التقارير التي تطلبها الجهات المانحة وعدم إتساقها أو توافقها مع معايير التقارير الوطنية.

4.3 دور مختلف ذوي الارتباط في النظام الإحصائي الوطني:

الجهاز المركزي للإحصاء هو الوكالة المركزية لتطوير الإحصاءات في السودان ومحور النظام الإحصائي الوطني، هذا بوصفه منسقا ومُيسراً لعمل النظام بأكمله. كما أنه أيضاً مُنتج للإحصاءات التفويضية الرسمية مثل الحسابات القومية، وإحصاءات التجارة الخارجية، والرقم القياسي للمستهلك (مقياس معدل التضخم)، والكتاب الإحصائي السنوي، وكتيب السودان في أرقام. ويُنتج كذلك الإحصاءات غير التفويضية من خلال التعدادات والمسوحات بالعينة.

ومع ذلك، وعلاوة عن الجهاز المركزي للإحصاء، هناك آخرين من ذوي الارتباط يشاركون في إنتاج وإستخدام الإحصاءات أهمهم ما يلي:

- وحدة الفقر في الإدارة العامة للسياسات والتخطيط والدراسات بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الإتحادية؛
- المجلس القومي للسكان (الأمانة العامة)؛
- المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي المسؤول عن إعداد الخطة ربع القرنية للتنمية في السودان (2007 - 2031) والخطط الاستراتيجية متوسطة المدى المكونة لها (2007-2011)، (2012 - 2016)، (2017 - 2021)، (2022 - 2026)، (2027 - 2031) على التوالي؛
- الوزارات والمؤسسات الإتحادية؛
- الوزارات والمؤسسات الولائية؛
- القطاع الخاص؛
- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛
- مؤسسات التدريب والبحوث؛
- شركاء التنمية.

1.4.3 الجهاز المركزي للإحصاء:

يهدف الإطار التفويضي الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء على نحو أكثر تحديداً، إلى إنشاء النظام الإحصائي الوطني وصونه لضمان جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات الإحصائية المتكاملة، والقيام بدور وكالة التنسيق والمتابعة والإشراف على النظام الإحصائي الوطني. كما عليه مسؤوليات أخرى تشمل ما يلي:

- تقديم خدمات معلومات إحصائية وطنية ذات جودة عالية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان ويكون قادرا على تنظيم إطار عمل للنظام الإحصائي الاجتماعي/الاقتصادي في البلد لتوجيه عمليات صياغة السياسات؛

- تعزيز معايير جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات لضمان الإتساق في النوعية، ومدى كفاية التغطية، وموثوقية النظام الإحصائي الوطني ونظمه الفرعية؛
- تقديم التوجيه اللازم وتنمية المهارات وغيرها من المساعدات التي قد يحتاج إليها المنتجون والمستخدمون والموردون الآخرون؛
- تعزيز التعاون والتعاقد والتنسيق بخاصة داخل النظم الفرعية وترشيد العمل بين منتجي ومستخدمي ومزوّدي الإحصاءات على المستويات الوطنية والولائية والقطاعية لتجنب الإزدواجية في الجهود، وضمان الإستخدام الأمثل للموارد الشحيحة؛
- تعزيز - كونه بؤرة النظام الإحصائي الوطني - التعاون مع مستخدمي ومزوّدي الإحصاءات على المستويين الإقليمي والدولي؛
- ضمان أن ترتيبات التنسيق مع شركاء التنمية والجهات المانحة قد تمّ وضعها تمكينا من التنسيق الفعّال لمدخلاتهم بما في ذلك المساعدات الفنية والتمويل لصالح تطوير الإحصاءات في البلد؛
- ضمان أن المعايير المتفق عليها وطرق جمع البيانات وتجهيزها/تصنيفها وتحليلها والمحافظة عليها قد تمّ اعتمادها والإلتزام بتطبيقها؛
- تبادل البرامج عبر النظام الإحصائي الوطني لتحقيق أقصى قدر من التآزر ودعم مجموعة ذوي الإرتباط الأخرى التي قد لا تكون قادرة على المشاركة في النظام الإحصائي الوطني،
- العمل - بوصفه نقطة ارتكاز النظام الإحصائي الوطني - على تسهيل، وحشد/تعبئة، وتحفيز، وإعادة توجيه ذوي الإرتباط الآخرين من المنتجين على مستوى النظام الفرعي، ومستخدمي، ومزوّدي البيانات.

2.4.3 إدارة السياسات الكلية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني:

إدارة السياسات الكلية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني تقع عليها مسؤولية ربط مجاميع الاقتصاد الكلي وتوضيح حالة الاقتصاد السوداني بالقيام بتحليل معمق للبيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء وبنك السودان مثل بيانات الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه في القطاعات الحقيقية والقطاعات الخدمية، نسبة نمو الاقتصاد مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتضخم، البطالة وميزان المدفوعات... الخ.

3.4.3 وحدة الفقر في الإدارة العامة للسياسات والتخطيط والدراسات بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية:

هذه الوحدة، كمنسق لعملية إعداد ورقة الاستراتيجية المرئية لتخفيف حدة الفقر، تحتاج للبيانات لإعدادها؛ وفي ذلك تتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في تحديث البيانات من خلال المسوحات الجديدة؛ وتسهيل إجراء المسوحات القومية للبيانات الأساسية، ومسوحات توفير بيانات الرصد مثل استبيان مؤشر الرفاه الأساسي. وقد شاركت الوحدة في استخدام البيانات فضلاً عن تسهيل إنتاج البيانات ذات الصلة وبناء نظام قاعدة بيانات معلومات مؤشرات الفقر، والتي يتم توفيرها بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات المختلفة.

4.4.3 المجلس القومي للسكان (الامانة العامة):

الامانة العامة للمجلس القومي للسكان هي المؤسسة الوطنية المسؤولة عن صياغة السياسات السكانية للبلاد ووضع البرامج والخطط السكانية. كذلك تقع على عاتقها مسئولية تنسيق ومتابعة تنفيذ هذه البرامج والخطط السكانية. كما تقوم الامانة العامة حالياً بتنسيق إعداد التقرير الوطني بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يساعد في بناء القدرات في مجال تحليل السياسات والرصد والتقييم والتنسيق بين الشركاء والجهات المشاركة من إدارة التعاون الدولي في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الخارجية، وزارة التعليم، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، وزارة الصحة، المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي، بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء. وفي هذا الصدد تعمل الامانة العامة للمجلس القومي للسكان من خلال مجموعات عمل من الوزارات والمؤسسات المختلفة.

يتمثل دور الجهاز المركزي للإحصاء في التحقق من صحة المؤشرات المنتجة وقد أوصى في التقرير الأخير المتعلق بتحقيقه في تقرير الألفية لعام 2010م بان يقر المجلس القومي للسكان هذه المهمة ويجب إعطائها الأولوية القصوى لدعم وتعزيز القدرات الإحصائية من اجل تقديم بيانات موثقة ودقيقة تساعد على رصد ومتابعة وتقييم الأداء فيما يتعلق بالتقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

5.4.3 المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي:

في الأساس هو مستخدم للبيانات، ودوره على وجه التحديد تقديم الاحتياجات من البيانات/المطلوبة من خلال إجراء تقييم لاحتياجات أطر التنمية [الخطط الاستراتيجية، البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي]، وفي هذا الصدد يعمل مع مكونات النظام الإحصائي الوطني لتوفيرها.

6.4.3 المنتجون والمستخدمون والمزودون للإحصاءات:

تتنوع الجهات الأخرى المنتجة والمستخدمة والمزودة للإحصاءات في السودان وفقاً لأطرها التقويمية الرسمية المبينة في نطاق مهامها ومسؤولياتها. فالوزارات المعنية مباشرة بالإحصاءات تضع السياسات والنظم واللوائح، وتعدّ المعايير، ونظم التفتيش والإشراف ورصد وتقييم الأداء. وهذه الوزارات والإدارات والمؤسسات، على المستويين الاتحادي والولائي على حد سواء، هي مصدر أساسي للإحصاءات المترتبة عن الإجراءات الإدارية. ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب

المنظمات غير الحكومية، وفي سياق أداء وظائفها، تقوم بإنتاج وإستخدام البيانات والإحصاءات لمراقبة البرامج و لاغراض المناصرة والتأييد والتوعية، ومن ثم تساعد على رفع مكانة الإحصاءات في البلد. أما **القطاع الخاص**، من ناحية أخرى، فيسعى إلى الإحصاءات لإتخاذ قرارات إستثمارية سليمة؛ كما يُنتج أيضا البيانات ضمن تقاريره، التي تشكّل مصدرا مهما للمعلومات الإحصائية للمسوحات الخاصة بالمؤسسات والشركات. إضافة إلى ذلك، يسهم هذا المصدر في تصنيف الحسابات القومية. والحال هكذا، يعتبر القطاع الخاص مستخدما ومنتجا ومزودا للبيانات الإحصائية ضمن النظام الإحصائي الوطني.

وتساعد وسائل الإعلام في تسليط الضوء على أهمية الإحصاءات بإستخدامها البيانات في دعم أخبارها وقصصها، وتقديمها الإحصاءات المنشورة بانتظام إلى أفراد الجمهور، كما أنها تدعم المؤسسات الإحصائية بتعبئة تعاون المجتمع عند إجراء المسوحات الإحصائية والتعدادات والأنشطة الإحصائية الأخرى.

أما **مؤسسات التدريب والبحوث** فتؤدي دورا أساسيا في تطوير القدرات الإحصائية من خلال التدريب وإستخدام الإحصاءات والمشاركة الفعّالة في التتقيب والبحث عن البيانات وتحليلها من خلال إعداد البحوث المتعلقة بالسياسات وتحليلها. أما **شركاء التنمية** والجهات المانحة، من جانبهم، فيقدمون التمويل والمساعدة الفنية؛ كما يستخدمون أيضا الإحصاءات لتحديد القطاعات التي تحتاج إلى الدعم المالي و الفني، ومتابعة تقارير التنمية.

وفي جميع هذه الوظائف والمهام التي يقوم بها ذوي الإرتباط كشركاء في النظام الإحصائي الوطني، يقع على عاتق الجهاز المركزي للإحصاء عبء المسؤولية في تعبئة، وتحفيز، وضبط عمل الأعضاء الآخرين في النظام.

5.3 ترتيبات التنسيق الحالية:

النظام الإحصائي الوطني هو ذلك النظام الذي يجمع كل ذوي الإرتباط الأساسيين والمؤسسات العاملة في مجال إنتاج وتوريد وإستخدام البيانات معا. وكذلك هو النظام الذي تصطّف فيه كل برامج ذوي الارتباط، ويتم فيه تطبيق المعايير الموضوعية. والجهاز المركزي للإحصاء هو الوكالة المسؤولة لإداء دور محور النظام، المناط بها تنسيق ومراقبة النظام الإحصائي الوطني في السودان والإشراف عليه، وضمان التقيد بالمعايير الدولية والوطنية. لكن، وكما هو الحال الآن، تبدو الروابط داخل النظام الإحصائي الوطني غير متسقة، وغير رسمية، وضعيفة نسبيا.

والجهاز المركزي للإحصاء، على الرغم مما ورد في قانون الإحصاء لسنة 2004 عن دوره كمنسق لعمل النظام الإحصائي الوطني في البلاد، إلا أنه لم ينشأ أجهزة تنسيق رسمية، بل يحتفظ في الوقت الراهن بعلاقاته مع مستخدمي ومنتجي البيانات من خلال تفعيل آليات مؤقتة مثل اللجان الآنية، وفرق العمل، وورش العمل والحلقات الدراسية. وفي الواقع، يعتبر عدم وجود آليات أو أجهزة دائمة للتنسيق الإحصائي نقطة الضعف الأساسية في النظام الإحصائي الوطني في السودان. بل ليس هناك فهم مشترك وشامل للتبعات المترتبة عن أنشطة أحد القطاعات على القطاعات الأخرى.

ومع ذلك، فإن هناك ثمة إجماع على الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين منتجي البيانات ومستخدميها من أجل:

- أ- منع الازدواجية في الجهود وإنتاج بيانات غير متسقة؛
- ب- تحقيق أكبر قدر من المردودية من إستخدام الموارد الشحيحة؛
- ج- تجنب تداخل الأهداف والمهام بين مكونات النظام؛
- د- إنتاج بيانات ذات نوعية أعلى.

6.3 الطلب على البيانات:

في حين أن التحديات التي تواجه جانب عرض البيانات أي نظم الإنتاج، تبدو واضحة جدا واستراتيجيات التعامل معها مُعدّة بشكل معقول، فإن وضع الطلب على البيانات لم يزل غير مفهوم بدرجة كافية عند المستخدمين والمنتجين على حد سواء. وعلى الرغم من أن نظام مواصفات البيانات المطلوبة ضعيف للغاية، فليس من المهم فقط التحديد الواضح للاحتياجات من البيانات في نطاق أطر التنمية القائمة، بل من الضروري أيضا الإقرار بأن مبادرات التنمية الجديدة سوف تتطلب بيانات إضافية. عليه، يجب تحقيق حالة توازن بين جانبي العرض والطلب. وبالمثل، يجب أن تُعالج قضايا كفاية وتوقيت البيانات لضمان تزامن العرض والطلب بحيث يمكن أن تتم عمليات وضع ورصد وتقييم سياسات ونتائج التنمية بطريقة فعّالة.

7.3 أنواع البيانات الرئيسية:

المهمة التفويضية الرسمية للنظام الإحصائي الوطني هي توفير معلومات إحصائية عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية المختلفة (أنظر الجدول رقم 1 والإطار 2) التي يتم جمعها من مصادر مختلفة. واستنادا على هذه الإحصاءات، وقر النظام الإحصائي الوطني كثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية (أنظر الجدول 2).

الجدول 1: أنواع البيانات الرئيسية

إحصاءات أخرى	إحصاءات إجتماعية وديموغرافية	إحصاءات اقتصادية
<p>إحصاءات البيئة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معدلات تدهور الأراضي/التعرية • إحصائيات إزالة الغابات • المياه والصرف الصحي • بيانات الأرصاد الجوية • الكوارث الطبيعية • حطب الوقود للاستهلاك • استخدام الطاقة وإنتاجها • الحياة البرية <p>إحصائيات البنية التحتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إحصاءات الطرق والنقل والمواصلات • الاتصالات • تعريف الكهرباء • إحصاءات الإسكان • أسعار البناء والتشييد 	<p>الإحصاءات السكانية والديموغرافية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • وفيات الرضع • وفيات الأطفال دون الخامسة • الخصوبة في سن المراهقة • وفيات الأمهات • متوسط العمر المتوقع عند الميلاد • معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز • حالات الإصابة بالمalaria • التحصين • التغذية • إحصاءات الفقر (غير مكتملة) • معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم • الإلمام بالقراءة والكتابة • إحصائيات التعليم الفني العالي • نسبة التلاميذ إلى المعلمين • إحصاءات الصعوبات الخاصة <p>العمالة والعطالة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معدلات النشاط الاقتصادي • حجم وتكوين قوة العمل • المهن • معدلات العطالة <p>القضايا البيئية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قضايا النوع 	<p>إحصاءات الاقتصاد الكلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الناتج المحلي الإجمالي • معدلات التضخم • الواردات والصادرات • إحصاءات نقدية • ميزان المدفوعات • الإستثمار الأجنبي المباشر • الإستثمار المحلي • إحصاءات العون الأجنبي • إحصاءات الدين الخارجي • إحصاءات التمويل الأصغر • إحصاءات التأمين • إحصاءات التجارة • الاقتراض المصرفي التجاري • أدونات/سندات الخزانة • عمليات الحكومة المالية • ضريبة القيمة المضافة <p>إحصاءات الأعمال والإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إحصاءات الأعمال • القيمة المضافة • الناتج الإجمالي • استخدام القدرات (من المسح) • العمل في الصناعات (من المسح) • أسعار المنتجين • السياح الأجانب – القادمين والمغادرين • تجهيزات المنشآت (المسكن) • السجل التجاري <p>الإحصاءات الزراعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإنتاجية • المساحة • المدخلات • أعداد الحيوانات وفقا للنوع • صيد السمك • توافر الأسواق • خدمات الإرشاد الزراعي

الإطار 2: الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي يوفرها النظام الإحصائي الوطني

إحصاءات الحسابات القومية:

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتصنيف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي السنوية باستخدام النظام المعياري SNA68. وبدأ الجهاز المركزي للإحصاء بتطبيق النظام المعياري SNA93 على القطاع الحكومي والقطاع المالي. وتصنيف الحسابات القومية يتم باستخدام المعلومات الواردة من عدة مصادر من بينها الجهاز المركزي للإحصاء. وفعليا، كافة المعلومات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء هي مدخلات في الحسابات القومية، وكذلك يتم جمع بعض المعلومات مباشرة من المؤسسات والمؤسسات الأخرى في النظام الإحصائي الوطني أو بإرسالها بالبريد الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.

ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة القيمة المضافة هي الضريبة المفروضة على السلع والخدمات الاستهلاكية عند نقاط الإنتاج والتسويق، وتفرض أيضا على قيمة السلع والخدمات المستوردة عند نقطة التخليص الجمركي. وهذه الضريبة تساوي 17٪ من قيمة هذه السلع والخدمات. ويتم الحصول على بيانات ضريبة القيمة المضافة بصورة شهرية من مؤسسات تجارية معينة. ولكن هناك حاجة لتحسين جمع بيانات ضريبة القيمة المضافة لضمان شمولها.

إحصاءات المالية العامة:

تُجمع إحصاءات المالية العامة من الوزارات المركزية والولائية. وتوفر هذه المعلومات مُدخلا رئيسيا لتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نهج الإنفاق.

إحصاءات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (مؤشر قياس التضخم):

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بجمع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية من المناطق الحضرية والريفية لجميع ولايات السودان (حاليا 17 ولاية). حيث تُختار من كل ولاية منطقتان حضرية ومنطقتان ريفية لحساب الرقم القياسي للأسعار و معدلات التضخم ونشرهما في الأسبوع الأول من الشهر التالي. وتوفر مسوحات الأسعار أيضا الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يبين بشكل أفضل تحركات الأسعار فيما يتعلق بأنماط مستويات المعيشة، وكذلك نمط الأسعار في الريف والحضر. ويتم حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للسودان باستخدام مسح الأسرة السريع في العام 2007 (سنة الأساس 2007 = 100).

إحصاءات التجارة:

الجهاز المركزي للإحصاء هو المسؤول عن تصنيف إحصاءات التجارة الخارجية. بينما إدارة الجمارك هي مصدر هذه البيانات. ومنذ العام 1992 جرى إدخال النظام الآلي للبيانات الجمركية في معظم مكاتب الجمارك في السودان، لتجهيز سجلات التجارة الجمركية. وتمّ تنصيب نظام المتابعة الأوربي في الجهاز المركزي للإحصاء، منذ العام 1996، لتصنيف ومعالجة بيانات التجارة الخارجية. ويصدر الجهاز المركزي للإحصاء التقرير السنوي للتجارة الخارجية الذي يحتوي على إحصاءات سنوية عن الصادرات، والواردات، وإعادة الصادرات، حسب السلع، والدول. وينتج أيضا سنويا ملخص إحصاءات تجارة السودان الخارجية المنتجة. ويشتمل التقرير عادة على الميزان التجاري، صادرات النفط والمنتجات النفطية والمنتجات غير النفطية، وملخص للصادرات والواردات والميزان التجاري حسب الدول.

تابع الإطار 2: الإحصاءات الاقتصادية الأساسية التي يوفرها النظام الإحصائي الوطني

مؤشر أسعار المنتجين:

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء مسحا صناعيا في العام 2010 بالنسبة لبيانات العام 2009 غطى جميع السودان. وحاليا يبدي الجهاز المركزي للإحصاء إهتماما كبيرا بالقطاع الصناعي. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء بجمع أسعار المنتجين عند بوابة المصنع بصورة فصلية/ربع سنوية منذ العام 2009 من عينة من المنشآت الصناعية التي تقع في مناطق مختلفة من البلاد، وبيانات عن الأنشطة التي تقوم بها كما هي معرفة وفقا لنظام التصنيف الصناعي المعياري - التعديل الثالث. والمعلومات عن الأسعار متاحة لحساب مؤشر أسعار المنتجين للصناعات المختلفة. وهناك نوايا لتوسيع مؤشر أسعار المنتجين لتغطية قطاعات أخرى مثل الزراعة، والتعدين، والمحاجر.

الطاقة، والبناء والتشييد:

تصدر إحصاءات الطاقة والإحصاءات الخاصة بإمدادات وتوليد الكهرباء من وزارة الكهرباء، بينما تتوفر إحصاءات الطاقة الأخرى من وزارة الطاقة والموارد المعدنية بشكل رئيسي. إضافة إلى أشكال أخرى من إحصاءات الطاقة التي يتم جمعها من خلال المسوحات الأسرية والتعدادات. أما فيما يتعلق بقطاع البناء والتشييد، فيستخدم الجهاز المركزي للإحصاء الطريقة غير المباشرة لتقدير الأنشطة في هذا القطاع.

ميزان المدفوعات:

يقوم بنك السودان المركزي بتصنيف ميزان المدفوعات باستخدام بيانات وارده من الجهات التالية: مصلحة الجمارك، وزارة المالية، ديوان الضرائب، والفنادق. وبيانات ميزان المدفوعات هي أحد المدخلات لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك يقوم البنك بصورة دورية بجمع البيانات المتعلقة باحتياطيات البنوك التجارية (عبر المسح المصرفي النقدي).

الجدول 2: بعض الإصدارات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يصدرها النظام الإحصائي الوطني

الجهاز المركزي للإحصاء:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	مجلد الحسابات القومية	المؤشرات الأساسية للحسابات القومية	سنوي	يونيو 2011
2	التقرير السنوي للحسابات القومية	النتائج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى	سنوي	2008-2006
3	ملخص إحصاءات التجارة الخارجية	الميزان التجاري، ملخص للصادرات والواردات، مؤشرات عن الشركاء الأساسيين في الصادرات والواردات	سنوي	2010-2000
4	الكتاب الإحصائي السنوي	البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. ويحتوي الكتاب على 20 فصلا يختص كل منها بأحد القطاعات الرئيسية تتوفر عنها بيانات لمدة ثلاث سنوات حسب الولاية	سنوي	2009
5	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وفقا لبنود سلة المستهلك.	شهريا	فبراير 2012
6	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوية	تحركات أسعار بنود الاستهلاك، والأرقام القياسية لأسعار المستهلك (معدلات التضخم)	سنوي	مارس 2012
7	الأسعار الدولية المقارنة	بيانات ومؤشرات	سنوي	2010
8	تقرير التعداد القومي للسكان والمساكن	بيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان، إضافة إلى بيانات عن ظروف المسكن	كل 10 سنوات	2011

بنك السودان المركزي:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	العرض الاقتصادي والمالي	(1) القطاع الخارجي: ويشمل ميزان المدفوعات، المسحوبات والمخصصات من القروض والمنح، الحسابات غير المرئية الحالية، موقف قروض القطاع العام، إتفاقية التجارة والدفع مع مصر، الصادرات، الواردات، أسعار الصرف، والتداولات بالنقد الأجنبي. (2) القطاع المالي: ويشمل الموازنة الموحدة للمصارف التجارية، موازنة بنك السودان المركزي، تحليل الودائع المصرفية، رصد تدفق التمويل المصرفي، هوامش الربح من المعاملات التجارية الإسلامية بالمرابحة، صفقات تداول الأسهم بينك الخرطوم، عرض النقود والعوامل المؤثرة عليه، رأس المال/الاحتياطي النقدي، الأوراق المالية (شمم وشهامة)، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم، التداولات في سوق الأوراق المالية، ومنحني الإيرادات	ربع سنوي	سبتمبر 2011
2	النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية	(1) الميزان التجاري (2) الصادرات والواردات مصنفة حسب السلع والدول والكمية والقيمة	ربع سنوية	سبتمبر 2011
3	كتيب الاقتصاد السوداني في أرقام	المؤشرات الاقتصادية، عرض النقود، ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي، سوق الأوراق المالية، المالية العامة، والبنوك وشركات الصرافة	سنوي	2011
4	النشرة الاقتصادية	عرض النقود، ميزان المدفوعات، الودائع المصرفية، وتدفقات التمويل	مرتين في الشهر	فبراير 2012
5	نشرة سعر الصرف اليومي	سعر الصرف اليومي للدولار واليورو	يوميًا	يوميًا
6	النشرة الدورية الاقتصادية	الاقتصاد العالمي وشركاء السودان في التجارة الخارجية، أداء المؤشرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد السوداني، التضخم، عرض النقود، سعر الصرف وسوق العملات الأجنبية، أداء التمويل المصرفي، موقف القطاع الأجنبي وحركة التجارة الخارجية، الذهب والمعادن الأخرى، وعمليات السوق المفتوحة.	سنوي	2011
7	التقرير السنوي لبنك السودان المركزي	المؤشرات الاقتصادية الأساسية للتنمية الاقتصادية للسنة المالية المنتهية، سياسات بنك السودان المركزي، الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاج، عرض النقود، البنوك والمؤسسات المالية، وضع المالية العامة، التجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، القروض والمنح الخارجية، والحسابات العامة لبنك السودان المركزي	سنوي	2011
8	التقرير السنوي للالتزامات السودان الخارجية	موقف ديون السودان الخارجية	سنوي	2011

وزارة الثروة الحيوانية والسمكية:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	المجلة الإحصائية	إحصاءات عن الثروة الحيوانية من حيث عدد الصادر، والمنتجات، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	سنوية	العدد 20، 2010
2	تقارير	معلومات وإحصاءات العامة تصدر من الإدارات المختلفة	شهرية، ربع سنوية، سنوية	2010
3	النشرة الاقتصادية	إحصاءات الصادر	شهرية	2011

وزارة المالية والاقتصاد الوطني:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	كتاب العرض الاقتصادي	هيكل البيانات الاقتصادية، سمات المدفوعات، الموازنة العامة، الأداء المالي للموازنة، النظام المصرفي	سنوي	2010
2	النشرة الإحصائية	معدلات النمو والتضخم	شهرية	2004
3	تقرير الموازنة العامة	تقديرات الإيرادات العامة، تقديرات المصروفات العامة، وتقديرات مشروعات التنمية	سنوي	2012
4	تقرير أرصدة تمويل التنمية راجع	مخصصات مشروعات التنمية	سنوي	2006
5	تقديرات أداء الاقتصاد الكلي	بيانات اقتصادية	ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية	2010
6	تقارير المسحوبات والمدفوعات (من القروض والمنح المالية)	تدفقات سداد المسحوبات والمدفوعات (من القروض والمنح)	ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية	2010
7	تقارير المشتريات والتعاقدات	الأصول المالية والاقتصادية (في البلد)، المشتريات الحكومية، الفائض القابل للاستهلاك (في البلد)	ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية	2010
8	تقارير المتابعة المالية	أداء الموازنة العامة	ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية	2011

وزارة العمل:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	مجلة الخدمة المدنية في السودان؟	مجلة دورية علمية بحثية تعنى بقضايا الخدمة المدنية	ربع سنوية	فبراير 2012

وزارة التعليم العام:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	التقرير السنوي	بيانات كمية، بيانات إحصائية، عدد الطلاب المخطط في كل الولاية (حسب البرامج المختلفة*)، عدد المدارس المسجلة بالولايات (حسب البرامج المختلفة)، عدد الطلاب المسجلين في المدارس بالولايات (حسب البرامج المختلفة)، عدد المعلمين في المدارس بالولايات (حسب البرامج المختلفة)، أداء الطلاب (حسب البرامج المختلفة)	سنوي	

(*): يشمل التعليم العام: الحكومي والأهلي، ويتكون من ثلاثة مراحل أساسية: مرحلة التعليم قبل المدرسي؛ مرحلة الأساس؛ ومرحلة الثانوي. المترجم.

وزارة الصناعة:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	الإحصاءات الصناعية القومية لعام 2003	القوى العاملة الصناعية، الهيكل الصناعي (المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة)، رأس المال المنفق، مدى الاستفادة من القدرات، الإنتاج، الخ	غير دورية	2005

وزارة الداخلية:

رقم	الإصدارات	بنود البيانات	وتيرة الإصدار	العدد الأخير
1	مجلة بحوث العلوم الجنائية والاجتماعية	بحوث اجتماعية وجنائية	ربع سنوية	
2	مجلة الشرطة	المعلومات والعلاقات العامة	شهرية	
3	مجلة العلوم الإنسانية	مقالات في العلوم الإنسانية	شهرية	
4	مجلة العلوم الطبية والصحية	بحوث في العلوم الطبية والصحية		
5	إصدارات حقوق الإنسان	قضايا حقوق الإنسان	ربع سنوية	
6	تعليمات القانون والنظام	تعليمات وقضايا إدارية	سنوية	
7	التقرير الإداري، والجنائي، والفني	التقارير القومية الإدارية والجنائية والفنية	شهرية، ربع سنوية، سنوية	
8	التقرير الجنائي السنوي	بيانات عن جميع أنواع الجرائم التي ارتكبت خلال العام الماضي		

8.3 مصادر البيانات الرئيسية:

تتحصل الوزارات والإدارات والمؤسسات، ومن ضمنها الجهاز المركزي للإحصاء، على البيانات من خلال التعدادات، المسوحات بالعينة، والسجلات الإدارية. علاوة على التقييمات النوعية/التشاركية التي يتعاون في إجرائها فريق استراتيجية تخفيف حدة الفقر مع الجهاز المركزي للإحصاء/الوزارات والإدارات والمؤسسات من أجل فهم كامل للمؤشرات الكمية للفقر. وهناك دراسات أخرى متخصصة تقوم بها هيئات أخرى لإستكمال البرامج الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات المعنية. والتعدادات الأساسية تشمل تعداد السكان والمساكن، التعداد الزراعي (بما في ذلك الثروة الحيوانية)، التعداد المدرسي، وتعداد الشركات والمؤسسات التجارية.

المسوحات بالعينة الرئيسية التي تم تنفيذها في السودان هي:

- مسحان شاملان للدخل والإنفاق/الاستهلاك الأسري (مسح موازنة الأسرة) في عامي (1967) و(1978)
وفر هذان المسحان، على التوالي، بيانات لتقدير أوزان الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة؛
- مسح الخصوبة في السودان (1979)
وفر بيانات عن الخصائص الديموغرافية، وعلى وجه التحديد الحالة الزوجية، الخصوبة، الوفيات، معرفة واستخدام وسائل منع الحمل، عدد ونوع الأطفال المفضل، بما في ذلك معلومات أساسية عن التعليم، ونمط العمل؛
- المسح الديموغرافي والصحي (1990/1989)
أنتج بيانات عن الخصائص الديموغرافية وقضايا الصحة. وكانت متغيراته مماثلة لتلك الخاصة بمسح الخصوبة في السودان العام 1979؛
- مسح الهجرة والقوى العاملة (1990) ومؤخراً مسح القوى العاملة (2011)
تضمنا بيانات عن التعليم، الهجرة الداخلية، الهجرة الدولية؛ وهيكل القوة العاملة (المهنة، النشاط الاقتصادي، الحالة العملية، الحجم، الخ)، العمالة والبطالة، عدد ساعات العمل، القوة العاملة العائدة من الخارج بما في ذلك معلومات أساسية عن العمر والنوع؛
- مسح الأطفال الذين خضعوا لجهاز تنظيم التنفس أثناء النوم (1993)³

■ **مسح الأمم المتحدة للأمن (1999)**
تم عبره جمع بيانات عن الحالة الزوجية والعمر عند الزواج، الولادات، تنظيم الأسرة، رعاية الأمومة، مضاعفات الولادة، مشاكل الصحة الإنجابية، وفيات الرضع والأطفال والأمهات، ممارسات تغذية الطفل، ختان الإناث، معرفة الأمراض التي تنتقل عن طريق الإتصال الجنسي؛ إضافةً الى معلومات أخرى عن العمر والنوع والمستوى التعليمي والالتحاق بالمدارس، وخصائص المسكن وملكية السلع المعمرة؛

■ **المسح العنقودي متعدد المؤشرات (2000)**
وَقَرَّ البيانات التالية عن: الأطفال الرضع، الأطفال دون سن الخامسة، وفيات الأمهات، التعليم، مياه الشرب والصرف الصحي، سوء التغذية لدى الأطفال، التحصين، انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، الصحة الإنجابية، خصائص المسكن، ملكية السلع المعمرة، الأراضي الزراعية، والثروة الحيوانية، وأيضا بيانات أساسية عن الأطفال (حقوق الطفل، تسجيل المواليد، عمالة الأطفال، ختان الإناث، وإعاقات الأطفال)؛

■ **مسح الخدمات الاجتماعية (2003)**
وَقَرَّ بيانات عن المدارس، المعلمين، موظفي الدعم الاجتماعي، المؤسسات الصحية، الأطباء وغيرهم من الكوادر الصحية، إمدادات المياه، مع معلومات أساسية عن النوع، العمر، ومكان الإقامة (حضر/ريف)؛

■ **المسح الصناعي الشامل (2003)**
غطي المنشآت الصناعية الكبيرة التي تستخدم أكثر من 10 عمال والمؤسسات الصناعية الصغيرة التي تستخدم أقل من 10 عمال، من حيث تركيبة العاملين، المدخلات من السلع والخدمات، المخرجات من المبيعات والتغير في المخزون، تعويضات العاملين، الضرائب غير المباشرة، تكوين رأس المال شاملاً المباني والمعدات وتصنيف الأنشطة الصناعية وفقا للتصنيف الصناعي المعياري الدولي- التعديل الثالث؛

■ **مسح صحة الأسرة (2006) و (2010)**
جمع بيانات شملت بنود: المياه والصرف الصحي، وفيات الرضع والأطفال والأمهات، تغطية التحصين، التعليم وحقوق الطفل (تسجيل المواليد، والزواج المبكر)، الصحة الإنجابية، العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، ختان الإناث، الأمراض المزمنة، المواد الغذائية غير الآمنة؛ وكذلك معلومات أساسية عن خصائص الأسرة و الأفراد (من خلال الإناث والأطفال المبحوثين)؛

■ **المسح السريع لنفقات الأسر (2007)**
جمع المسح معلومات عن السلع الاستهلاكية والخدمات والمواد غير القابلة للاستهلاك التي تستهلكها الأسر - من حيث الكمية والقيمة، إما بالشراء أو من الإنتاج العائلي الخاص، أو تلقته كهدايا. وكالعادة جُمعت بيانات عن الخصائص الأساسية للأسر مثل مكان الإقامة حضراً وريفاً، وتوزيع أرباب الأسر من حيث العمر والنوع. وهدفت البيانات إلى تحديث أوزان السلع والخدمات الاستهلاكية؛

■ المسح القومي للبيانات الأساسية للأسر (2009)

غطى المسح طائفة واسعة من المواضيع، تراوحت ما بين الهجرة إلى التعليم، القوى العاملة، المسكن، مصادر المعيشة وممتلكات الأسرة، التحويلات الاقتصادية إلى الأسرة، النقود والإستدانة والإدخار والصدمات، المشتريات والاستهلاك، والزراعة، والدخل، وغير ذلك. وفي الواقع، استهدف هذا المسح توفير معلومات أساسية عن مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وأيضاً توفير بيانات أولية لقياس الفقر. واستندت ورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر على المعلومات المستقاة من هذه المسح؛

■ مسح الاستفادة من الرعاية الصحية والنفقات الصحية للأسر في السودان (2009)

جمع بيانات عن النفقات الصحية والاستفادة من خدمات الرعاية الصحية. وأدرجت تكلفة علاج المواطنين السودانيين في الخارج ضمن بيانات الإنفاق على الصحة التي جُمعت. كما شمل المسح معلومات أساسية عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمعتقدات الثقافية للسكان محل الدراسة؛

■ مسح القوى العاملة (2011)

انتهى مؤخراً جمع بيانات المسح، ولا تزال استمارات الاستبيانات تنتظر المعالجة الإحصائية، حيث وفر بيانات عن حجم القوة العاملة بين السكان، والهجرة الداخلية ضمن البلد، الهجرة الوافدة، الهجرة للخارج (المغتربين) (باعتبار العام 2006 السنة المرجعية للمسح)، دخل الأسرة، خصائص المسكن؛ علاوة على معلومات أساسية أخرى عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للأسرة. وقد أجري الجهاز المركزي للإحصاء هذه المسوحات بمفرده أو بالتعاون مع الوزارات والإدارات والمؤسسات ذات الصلة. وهي بالتالي المسوحات الرئيسية التي نفذها النظام الإحصائي الوطني للسودان حتى 2011.

كما أشير إليه سابقاً، يواصل الجهاز المركزي للإحصاء إنتاج الإحصاءات الرسمية بإجراء مسوحات إضافية مثل مسوحات الأسعار، وتصنيف وتوثيق مصادر البيانات التي توفرت من المسوحات والتعدادات السابقة، ومن الإحصاءات الإدارية التي تعدّها الوزارات والإدارات والمؤسسات، ومن تقارير الشركات، هذا إضافة إلى البيانات التي وفرتها المسوحات التي أجراها بنك السودان المركزي عن البنوك التجارية. وتشمل الإحصاءات التفويضية الرسمية: إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، إحصاءات التجارة الخارجية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، نتائج تعداد السكان والمساكن، الكتاب الإحصائي السنوي، وكتيب السودان في أرقام.

و يأتي بعض مدخلات إنتاج هذه الإحصاءات التفويضية الرسمية من البيانات التي يتم جمعها من السجلات الإدارية، والتي تُعدّ وتحفظ في العادة في دفاتر السجلات أو في استمارات كاملة للبيانات من خلال إجراءات إدارية تنظيمية. ومن أمثلة هذه السجلات: استمارات بيانات الهجرة من نماذج الوصول/المغادرة، في الموانئ، سجلات السكان، سجلات الشركات والتي يحتفظ بها مسجل عام الشركات، سجلات الضرائب، سجل تردد المرضى على المستشفيات، السجلات الحيوية كالمواليد، الوفيات، الزواج، والطلاق، الشهادات الجمركية، إعلانات العمل والوظائف الشاغرة التي تحفظ في

مكاتب التسجيل، وما إلى ذلك. بيد أن كثير من هذه السجلات تبدو ناقصة على الدوام، وتدار بشكل غير جيد مما أدى إلى انخفاض جودة الإحصاءات.

ويُسهّم نهج التقييمات النوعية/التشاركية في جمع المعلومات من خلال المناقشات مع مجموعات التركيز (المجموعات التي لم يتم اختيارها باحتمالية معلومة) مع استخدام استبيانات غير منظمة⁴. ويمكن للمعلومات التي تُوفّرها هذه المقاربات النوعية مساعدة المستخدمين على فهم وتفسير أفضل للتقديرات الكمية المستقاة من المسوحات بالعينات الاحتمالية. غير أن هناك مصدراً آخرًا لجمع وتصنيف الإحصاءات يتوفّر من خلال المسوحات المتخصصة التي تنفذها في العادة الأجهزة البحثية، وبعض المؤسسات المتخصصة، بغية إستكمال المعلومات من المسوحات والتعدادات الأكثر تفصيلاً. وأخيراً، ومهما يكن من أمر، تتضافر كافة هذه المصادر والمناهج لبناء نظام معلومات وطني للسودان.

4. النظام الإحصائي الوطني: الرؤيا، الرسالة، والقيم الأساسية:

1.4 الرؤيا:

نظام إحصائي وطني، من بين الأفضل في العالم، تصطف نظمه الفرعية في منظومة إحصائية تتصف بالتكامل والجودة وفاعلية التنسيق والأداء.

2.4 الرسالة:

تطوير نظام إحصائي وطني، يوفّر بنية تحتية أساسية ومورد عام لازم لبناء نظام وطني متكامل ومستدام للمعلومات داعم لإدارة التنمية بالنتائج وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في السودان.

3.4 المهام الأساسية للنظام الإحصائي الوطني:

من أجل تحقيق رسالة النظام الإحصائي الوطني، تصبح عوامل النجاح المفتاحية للنظام الإحصائي الوطني، هي التالية:

1.3.4 إنتاج ونشر الإحصاءات الاجتماعية:

يشمّ نطاق الإحصاءات الاجتماعية: إحصاءات ومؤشرات عن السكان والديموغرافيا، الهجرة والإحصاءات الحيوية، إحصاءات النوع، إحصاءات العمل والعمالة، الإحصاءات الثقافية، إحصاءات التعليم، الإحصاءات الصحية، المعلومات الجغرافية، وإحصاءات الفقر؛

2.3.4 إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية:

تشمل الإحصاءات الاقتصادية: إحصاءات الحسابات القومية المتمثلة في الإحصاءات التجميعية للاقتصاد الكلي، إحصاءات المالية العامة، المعاملات الخارجية، إحصاءات الأسعار، إحصاءات

⁴ يطلق عليها أيضا القوائم الإخبارية. المترجم.

التجارة الخارجية، الإحصاءات الصناعية، إحصاءات البناء والتشييد، إحصاءات التجارة الداخلية والتوزيع السلي، إحصاءات الأعمال التجارية، والإحصاءات الزراعية بما في ذلك الثروة الحيوانية والسكية.

3.3.4 إنتاج ونشر الإحصاءات الأخرى:

تغطي هذه الطائفة من الإحصاءات، الإحصاءات البيئية، معدلات تدهور الأراضي/التعرية، إحصائيات التصحر، إحصائيات المياه والصرف الصحي، وبيانات الأرصاد الجوية، إحصاءات الكوارث الطبيعية، إحصاءات استهلاك الوقود وحطب الوقود، إحصاءات إنتاج وإستخدام الطاقة، إحصاءات البنات التحتية بما فيها محطات توليد الكهرباء والاتصالات، السياحة والشباب والرياضة وما إلى ذلك؛

4.3.4 توفير الخدمات الإحصائية الفنية:

تشمل هذه الخدمات: المشورة والإستشارات الفنية بشأن، منهجيات المسوحات وطرق أخذ العينات، تجهيز البيانات، تنفيذ عمليات المسح عن طريق الأجهزة الأخرى من خارج النظام الإحصائي الوطني، إعداد جداول تحليلية خاصة لمستخدمي البيانات، وإعادة تهيئة نظام الإحصاءات الإدارية ضمن النظام الإحصائي الوطني بأكمله.

4.4 القيم والمبادئ الأساسية:

الى جانب الالتزام بمنظومة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، على جميع ذوي الارتباط ضمن النظام الإحصائي الوطني، تبني وزرع وإتباع القيم والمبادئ التالية:

• نظام سهل الاستخدام:

بما أن مستخدمي البيانات هم المبرر وراء إشتغال النظام الإحصائي الوطني في إنتاج الإحصاءات، لذلك يجب على النظام الإحصائي الوطني أن يكون متوافقاً ومرناً مع متطلبات المستخدمين - مستجيباً لإحتياجاتهم وأولوياتهم.

• النزاهة:

أن يبقي النظام الإحصائي الوطني موضوعياً وغير مسيس في تحليل وتفسير البيانات المنتجة، وكذا محايداً في نشر الإحصاءات. ولهذا السبب، فإن النظام الإحصائي الوطني سيعمل وفق تقويم زمني دقيق وحديث لإصدار الإحصاءات.

• تحفيز المزودين:

أن يعمل النظام الإحصائي الوطني وفق برنامج تحفيزي لمزودي الإحصاءات لضمان تعاونهم، علاوة على تصميم برامج بطريقة يمكن بها تفادي اصابة المزودين بعبء الاستجابة بالطلب المستمر عليهم.

• الجودة:

لكي يكون النظام الإحصائي الوطني محترماً، ويمكن التعويل عليه، ليقدم خدمات عالية الجودة، يجب أن تجتاز منتجاته الإحصائية اختبارات المعايير المعلنة ضمن "إطار معايير تقييم جودة البيانات":

من النوعية، التوقيت المناسب، الإتساق، الشمول، التماسك، الموثوقية، وقوة الصلة بالموضوع. ولذلك، ويهدف التحسين المستمر في نوعية المنتجات والخدمات، سوف يتبنى النظام الإحصائي الوطني مبادئ وممارسات إدارة الجودة الشاملة.

• الكفاءة:

طالما أن الكفاءة هي ضامن النجاح، يجب على النظام الإحصائي الوطني تعزيز الكفاءة من خلال تشجيع: روح العمل الجماعي، التواصل الإنساني بالتشبيك، التعاون، الحماس، الابتكار، والمردودية العالية للتكلفة، ضمن النظام الإحصائي الوطني.

• الاستدامة:

يجب على النظام الإحصائي الوطني التركيز على تحقيق استدامة خدماته من خلال ضمان الاستقرار للموظفين والتمويل للعمليات والأنشطة المناط بها.

• الاحترافية:

لابد من ارتفاع مستوى الكفاءة المهنية في إنتاج المنتجات الإحصائية باستخدام الوسائل والإجراءات، والممارسات المقبولة دولياً، الأمر الذي يحافظ على ثقة ذوي الارتباط في الإحصاءات الرسمية.

• السريّة:

من أجل كسب ثقة مزوّدي البيانات، ينبغي التعامل بشكل سري مع البيانات الفردية المقدّمة من المجيبين على الاستبيانات والاستطلاعات، سواء كانوا من الكيانات الطبيعية أو الاعتبارية، وذلك في جميع مراحل عمليات الجمع والتصنيف والعرض، وأن تستخدم هذه البيانات حصرياً للأغراض الإحصائية على النحو المنصوص عليه في قانون الإحصاء.

• الإطار القانوني:

يعمل النظام الإحصائي الوطني، في كل الأوقات، على احترام القواعد والنظم والإجراءات التي تقوم عليها عمليات إنتاج الإحصاءات، وينبغي أن يضمن تطبيق أحكام قانون الإحصاء على نحو علني، وبما يتفق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

• التنسيق الفعّال:

هو القيمة الحاسمة التي يجب على النظام الإحصائي الوطني أن يتمسك بها في سياق إدارة عمليات إنتاج وإدارة ونشر الإحصاءات، من أجل تحقيق تآزر النظام وكفاءته.

• المساءلة والشفافية:

يجب على النظام الإحصائي الوطني أن يسعى جاهداً لتعزيز مبادئ الإفصاح وقبول المساءلة أمام الرأي العام من خلال توفير البيانات الموثوقة وذات الصلة، وضمان الشفافية في عمليات إنتاج البيانات ونشرها.

• قياسية العمليات:

ينبغي أن تتبّع عملية إنتاج الإحصاءات المعايير المتفق عليها دولياً، مثل "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" و"العهد الإفريقي للإحصاء" على سبيل المثال؛ كما ينبغي أن يستند اختيار

مصادر البيانات من المسوحات، التعدادات، والسجلات الإدارية على معايير الجودة، والتوقيت المناسب، ومردودية التكلفة.

5. الإطار الاستراتيجي:

أساسيات تطوير الإطار الاستراتيجي:

خُصّ التحليل الدقيق للوضع الراهن للنظام الإحصائي الوطني إلى عدة نتائج، من بينها أن النظام يواجه عدداً من التحديات التي ينبغي التصدي لها، لتحقيق رؤيته وإنجاز مهمته. وبعض من هذه التحديات:

- التنسيق إما غائب أو غير فعّال عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله، وداخل النظم الفرعية، وعلى صعيد العمليات بين الأجهزة الاتحادية والولايات؛
- أوجه القصور المؤسسية والتنظيمية على صعيد الإدارات الإحصائية بالجهاز المركزي للإحصاء، والوزارات والإدارات والمؤسسات، والولايات؛
- نقص البنى التحتية في النظام الإحصائي الوطني بأكمله؛
- تطوير إنتاج/مجمّل عملية إنتاج البيانات ومعالجتها غير متسقة وتتم بشكل غير منتظم، مما يؤدي إلى ضعف إمداد البيانات مع تدني نوعيتها وعدم وجود سلاسل بيانات موثوق بها وفي الوقت المناسب؛
- الإفتقار إلى الموارد اللازمة لتسيير البرامج الإحصائية حتى بعد إعدادها؛
- ضعف التقدير العام بأهمية الإحصاءات؛
- ضعف القدرات الإحصائية المطلوبة لتسيير البرامج الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني؛
- غياب أو قلّة تحليل البيانات، ومع ما يترتب عن ذلك في انخفاض مستوى استخدام البيانات من قِبَل مستخدمي البيانات الرئيسية؛
- ضعف ممارسات نشر البيانات داخل النظام الإحصائي الوطني، بما في ذلك عدم وجود قواعد البيانات التشغيلية؛
- وعدم كفاية الإطار القانوني لدعم أعمال النظام الإحصائي الوطني بأكمله، إضافةً إلى قصور تنفيذ الأحكام الأساسية المتعلقة بالجهاز المركزي للإحصاء في قانون الإحصاء لسنة 2004.

إذن، وبشكل عام، النظام الإحصائي الوطني بحاجة إلى إزالة هذه التحديات، وذلك عبر تبني بعض المبادرات الاستراتيجية في إطار عدد من الأهداف الاستراتيجية العامة. ففي حين أن الأهداف الاستراتيجية المعينة - الموضوع هنا - تحتضن التوجهات المركزية ومجالات الأداء إلا أنه يجب على النظام الإحصائي الوطني السعي نحوها من أجل تحقيق رؤيته وإنجاز مهمته.

الأهداف الاستراتيجية العامة للنظام الإحصائي الوطني في السودان هي التالية:

- إدخال النظم الإحصائية الفرعية في الإتجاه العام للنظام الإحصائي الوطني وذلك لتحقيق زيادة كفاءة استخدام الموارد؛
- تحسين قاعدة المعلومات الإحصائية من حيث المحتوى والنوعية على حد سواء؛
- بناء قدرات مستدامة لإدارة البيانات، وإنتاجها واستخدامها؛
- رفع مستوى تقدير أهمية الإحصاءات بين عموم الناس؛

- توفير التوجيه وتنمية المهارات وتقديم المساعدات الأخرى التي قد تكون مطلوبة من قِبَل مقدمي الخدمات، ومستخدمي ومنتجات الإحصاءات؛
- تشجيع التعاون والتعاقد والتنسيق وروح الترشيح بين مستخدمي ومنتجات الإحصاءات على مستوى الوزارات والإدارات والمؤسسات الإتحادية، والولايات على حد سواء، وذلك لمنع الإزدواجية في الجهود؛
- وتعزيز ودعم الإدارة المرتكزة على النتائج، وصياغة السياسات وصنع القرارات المبنية على الأدلة (البيانات) طالما يمكن إستدعائها من قواعد البيانات التشغيلية.

بعد ذلك وُضعت عشر غايات استراتيجية، مُستمدّة من التحديات المحدّدة التي تواجه النظام الإحصائي الوطني، والتي من شأنها تسهيل تحقيق رؤية النظام الإحصائي الوطني، وما الذي ينبغي القيام به على مختلف المستويات اللازمة لتحقيق الأثر المطلوب على النظام الإحصائي الوطني. وهذه الغايات تغطي مجالات: المناصرة؛ التطوير التنظيمي والمؤسسي؛ تنمية القوى البشرية وإدارتها؛ تطوير البنيات التحتية؛ تطوير تكنولوجيا المعلومات؛ برامج المسوحات والتعدادات؛ تعزيز نظام الإحصاءات الإدارية؛ سياسات وخطط نشر البيانات (بما في ذلك الوصول إلى البيانات)؛ والتدقيق والمراجعة الإحصائية. وتتلخص هذه الغايات الاستراتيجية ومضامينها كما يلي:

1. تعزيز المناصرة الإحصائية، لرفع تقدير عموم الناس لأهمية الإحصاءات، وذلك لتحقيق زيادة الطلب على الإحصاءات وزيادة إستخدامها في آنٍ واحد، وتحسين الإستثمار في إنتاج وإمدادات البيانات.
2. التطوير التنظيمي والمؤسسي، لتحسين التنظيم، والأداء، والتنسيق، ووضوح الرؤيا.
3. تنمية القوى البشرية وإدارتها، من حيث تنوع التخصصات، والعدد، والمهارات اللازمة، لإنتاج وتزويد وإستخدام الإحصاءات على حد سواء، وبكفاءة وفعالية.
4. تطوير البنيات المادية والإحصائية، لإنتاج الإحصاءات ونشرها بكفاءة وفعالية، إضافةً إلى تقديم الخدمات.
5. تسخير تكنولوجيا المعلومات، لتطوير الإحصاءات، من خلال سياسات وخطط ملائمة لهيكلية تكنولوجيا المعلومات، والأجهزة والبرمجيات والتدريب.
6. تطوير تقنية ادارة البيانات، للقيام بمهام إنتاج وتخزين ونشر البيانات عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله بإستخدام البرامج الإحصائية الملائمة (للمسوحات والتعدادات).
7. تحسين التعاون والتنسيق في نظام الإحصاءات الإدارية عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله.
8. خطة وسياسات نشر البيانات، لضمان وصول منتجات البيانات إلى جميع فئات المستخدمين في صيغ سهلة الإستعمال.
9. تنسيق التعدادات والمسوحات.
10. التدقيق والمراجعة الإحصائية، لضمان الامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ومن ثمّ تطوير إدارة الإحصاءات الرسمية.

1.5 الغاية الاستراتيجية 1: تعزيز المناصرة الإحصائية

النتيجة المتوقعة: سيكون هناك تقدير كبير للإحصاءات يؤدي إلى تحسّن الطلب على الإحصاءات وإستخدامها إضافةً الى توفّر استثمارات كبيرة لإنتاج الإحصاءات على نحوٍ مستدام. والمحصّلة

المرغوبة الأخرى هي توسُّع التعامل بالمعلومات الرقمية في المجتمع، وذلك بسبب تعليم الإحصاء بالمدارس، مما يوفر شعوراً مشتركاً بين الناس، لإستخدام البيانات في دعم إتخاذ القرارات الحياتية البسيطة، والفهم المعقول للمصطلحات الإحصائية المستخدمة على نطاق واسع مثل، الوسط الحسابي، الوسيط، النسب المئوية، المعدلات والنسب. والأثر الكلي لكل ذلك هو خلق مجتمع قائم على المعرفة بالمعلومات.

الاستراتيجيات:

الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق النتيجة المذكورة ما يلي:

- عرض قضية أهمية الإحصاءات في التنمية كجزء ضروري من بيئة مؤاتية لتحسين نتائج التنمية أي أن هناك حاجة إلى الإحصاءات لدعم عمليات الحكومة، وتعزيز المساءلة، والشفافية، والحكم الرشيد والديمقراطية، والإدارة من أجل تحقيق النتائج، وتيسير صنع سياسات وقرارات أفضل، وبالتالي تخصيص أكثر فاعلية للموارد المتاحة لبرامج التنمية وخفض الفقر؛
- التدليل على أهمية إستخدام البيانات الإحصائية في اتخاذ القرارات على المستوى القطاعي من خلال إظهار كيف يمكن لوضعي السياسات إستخدام البيانات لتحسين تطوير السياسات وفي إدارة العمل اليومي؛
- التأكيد على دور الإحصاءات في دعم استثمارات القطاع الخاص وفي تعزيز وتطوير أسواق تتصف بالفعالية والكفاءة؛
- عرض قضية الأنشطة الإحصائية الخاصة؛
- تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل تطوير الإحصاءات وتشجيع الإستثمارات المنسقة في مجال تطوير القدرات الإحصائية؛
- إدخال علم الإحصاء في البرامج التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة من التعليم الأساس الى الثانوي؛
- وضع برنامج للمناصرة للإحصائية في السودان.

العمليات المفتاحية:

1. إعداد وحشد برامج التوعية الإحصائية من أجل خلق مجتمع قائم على المعرفة والإحصاءات؛
 2. إدخال تعليم الإحصاء على مستوى المدارس كسياسة حكومية قومية؛
 3. وضع مبادئ توجيهية للجهاز المركزي للإحصاء لبناء صلات بناءة مع وسائل الإعلام؛
 4. تسهيل تبادل المعلومات الإحصائية على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية؛
 5. خلق وعي حول الدور الحاسم للإحصاءات في العمليات الحكومية بإستهداف الوزراء، وكلاء الوزارات، المديرين العموميين والمديرين، في ورش عمل خاصة بقضايا التوعية؛
 6. إعادة توجيه وسائل الإعلام في السودان وبناء قدراتها بهدف:
- نشر الوعي بجميع الأنشطة الإحصائية التي يقوم بها النظام الإحصائي الوطني، والقيِّم التي يتبناها، في أوساط المجتمع؛
 - إبراز قيمة وإهمية إستخدام القطاع الخاص، ومديري القطاعات، وسلطات الولايات، للإحصاءات في مهامهم المختلفة؛
 - عرض قضية ضرورة تعبئة الإستثمارات الوطنية والدولية من أجل تطوير الإحصاءات بطريقة منسقة؛
 - إستخدام البيانات لدعم التقارير الإخبارية، ونشر الإحصاءات في المجتمع الأوسع.

2.5 الغاية الاستراتيجية 2: التطوير المؤسسي والتنظيمي:

النتيجة المتوقعة: بالتطوير التنظيمي والمؤسسي، سيعمل النظام الإحصائي الوطني بكفاءة، ويُلبي كل الإحتياجات الوطنية والإحصائية الدولية من الإحصاءات، حال ما يتم مراجعة الإطار القانوني بحيث يشمل النظام الإحصائي الوطني بأكمله، وإعادة الهيكلة المؤسسية للجهاز المركزي للإحصاء وعلى مستوى الوزارات والإدارات والمؤسسات، والولايات، وضمان إنسيابية ترتيبات التنسيق، واستكشاف إمكانية تقديم خدمة إحصائية مشتركة للنظام الإحصائي الوطني.

وتحديدا سيتم التركيز على الآتي:

- بدلا من وجود قانون للإحصاء معني بالجهاز المركزي للإحصاء فحسب، هناك ضرورة إلى وجود إطار تشريعي شامل يوجه عمليات إنتاج ونشر وإستخدام الإحصاءات الرسمية، ويحدد مهام وصلاحيات مختلف الأطراف الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني. ومتضمنا كذلك على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي ينبغي أن تتصف بالحياد، والموضوعية، والإستقلالية، والشفافية، والنزاهة، والسرية، وإستخدام المنهجية السليمة والمعايير المحددة في العمليات الإحصائية؛ مع النص على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال لهذه المبادئ الراسخة في القانون؛
- تعزيز الكفاءة المهنية.
- المرودية العالية لتكلفة الإنتاج الإحصائي من خلال الشراكة في الموارد البشرية والمهارات والبنى التحتية المادية منها، والإحصائية، ومن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات؛
- تحسين آفاق التطور الوظيفي للعاملين في مجال الإحصاءات كافة؛
- توفير أفضل فرص للتدريب والتطور المهني للعاملين في مجال الإحصاءات؛
- ترقية نوعية البيانات لا سيما الإحصاءات الإدارية، من خلال ترتيبات التدقيق الفني الدوري للبيانات؛
- تحسين التعاون عبر النظام الإحصائي الوطني فيما يتعلق بتصنيف البيانات الإدارية، وعمليات المسح وبرامج التعدادات.

الاستراتيجيات:

- مراجعة شاملة لقانون الإحصاء لسنة 2004 لتغطية جميع العمليات الإحصائية ضمن النظام الإحصائي الوطني التي تحدد مسؤوليات وحقوق وواجبات كافة مكونات النظام الإحصائي الوطني- الوزارات والإدارات والمؤسسات، والولايات، ومزودي البيانات، ومؤسسات البحوث والتدريب وغيرها من المراكز ذات الصلة، على أن يُسمّى "قانون الإحصاءات"؛
- توفير وإنشاء خدمة مشتركة إحصائية قانونية لتسهيل التنسيق الفني والعمليات في النظام الإحصائي الوطني بأكمله فيما يتعلق بتوليد البيانات، وتدقيق البيانات وتبادلها بين مكونات النظام الإحصائي الوطني، ووضع مادة - في حدود القانون - تكفل للجهاز المركزي للإحصاء إدارتها فنيا؛
- موامة القوانين الحالية التي توجه توليد البيانات من المؤسسات الأخرى وجعلها في إنسيابية وتوافق مع قانون الإحصاءات للنظام الإحصائي الوطني؛
- إنشاء وحدات، أقسام، شُعب، وإدارات إحصائية ملائمة في مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات، وفي المواقع المناسبة داخل المؤسسات.

العمليات المفتاحية:

1. مراجعة وتنقيح قانون الإحصاء لسنة 2004 ليشمل إنشاء النظام الإحصائي الوطني والأطر التفويضية الرسمية الخاصة به، والتأكد من أن القانون الجديد يلغي القوانين الأخرى المتعلقة بالإحصاءات؛
2. إعادة هيكلة الجهاز المركزي للإحصاء لتنظيم وظائفه خصوصا ما يتعلق بالتشغيل السليم للنظام الإحصائي الوطني، وذلك بإنشاء الإدارات التالية: الإدارة العامة للتنسيق، الإدارة العامة للعمل الميداني، والبحوث، والمعايير والمنهجية؛ والإدارة العامة لتحسين نظام الإحصاءات الإدارية في النظام الإحصائي الوطني، فضلا عن إدارة التعاون والعلاقات الدولية؛
3. إعادة هيكلة الوزارات والإدارات والمؤسسات من أجل إنشاء أجهزة مستقلة للإحصاءات، على نحو متسق في جميع المجالات؛
4. وضع ترتيبات التنسيق الداخلي في كل من الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات؛
5. إنشاء سلة تمويل الإحصاءات عبر الدعم المقدم من الحكومة، والجهات المانحة الدولية، والجهات المانحة الوطنية، والقطاع الخاص؛
6. إنشاء لجان دائمة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالمسائل الفنية وبرامج التنسيق من أجل تحديث عمليات إنتاج البيانات الملائمة؛
7. وضع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء الخدمة الإحصائية المشتركة، بحيث يتم إدارتها فنيا بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء وإداريا بواسطة السلطات القطاعية المعنية من وكلاء الوزارات ومديري الإدارات والمؤسسات. والأفضل لهذا النوع من الترتيبات، أن يسترشد باتفاق تعاقدي بين السلطات في الوزارات والإدارات والمؤسسات والجهاز المركزي للإحصاء.

3.5 الغاية الاستراتيجية 3: تنمية الموارد البشرية وإدارتها:

النتيجة المتوقعة: توافر الموارد البشرية اللازمة للنظام الإحصائي الوطني وبمستويات مقبولة من حيث التركيب والتنوع، والكافية من حيث العدد والمهارات (منهم خبراء من الطراز الرفيع، وعاملين مؤهلين جيدا مزودين بالمعرفة اللازمة)، ويتصفون بدافعية عالية للإنتاج الإجمالي للبيانات، وتوفير الإحصاءات وإستخدامها بكفاءة وعلى نحو فعال. وكذلك وجود مستخدمين للإحصاءات، تمّ تمكينهم من أساليب التعامل مع البيانات، والوصول إلى البيانات عبر التقارير الإحصائية وقواعد البيانات الموجودة، وإستخدامها في مهام التخطيط والرصد والتقييم وصياغة السياسات.

الاستراتيجيات:

- وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين مثل نظم التوظيف، الترقيات/التدرج الوظيفي، التعيينات والنقل، حدود الصلاحيات، التدريب، الإجازات وشروط الخدمة؛
- تطوير وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة لإدارة الموارد البشرية في النظام الإحصائي الوطني؛
- إعداد وصف وظيفي لكل الوظائف حسب الدرجة والراتب والمسار الوظيفي المقابل لكل وظيفة؛
- وضع نظام الترقيات الداخلية ومكافآت الجدارة؛
- إعداد مقترح تفاوضي لزيادة الرواتب والبدلات للعاملين في المجال الإحصائي، لعناية الحكومة؛

- تدريب منتجي البيانات، المدربين، المديرين، ناشري البيانات، موظفي تكنولوجيا المعلومات وقيادات النظام الإحصائي الوطني بهدف تحسين مهاراتهم الإدارية والتنظيمية؛
- تدريب وإعادة توجيه مستخدمي البيانات الأساسيين، والوزارات والإدارات والمؤسسات، من خلال حلقات العمل والتدريب بمساعدة الحاسوب، والدورات التدريبية، والتعلم أثناء العمل؛
- تعزيز الروابط مع مؤسسات/مراكز التدريب بما في ذلك مراكز البحوث في السودان، والعمل معها لتوسيع ومواءمة برامج التدريب الإحصائي لتلبي إحتياجات النظام الإحصائي الوطني فيما يتعلق بإنتاج البيانات، الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، بما في ذلك القضايا الإحصائية الناشئة من الممارسة؛
- دعم الجمعية السودانية للإحصاء، رابطة متقاعدي الجهاز المركزي للإحصاء والجمعيات الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بتحديث معرفة أعضائها بالتطورات الحاصلة في مجال الإحصاءات، وأيضا في إصدار المجالات، وغيره مما يعزز مهارات أعضائها.

عمليات مفتاحية:

1. وضع وتنفيذ إطار لإدارة الموارد البشرية؛
2. إنشاء فريق عمل يعمل مع مستشار لأجل:
 - وضع وصف وظيفي لكل الوظائف حسب الدرجة والراتب والمسار الوظيفي المقابل لكل وظيفة؛
 - وضع نظام الترقيات الداخلية ومكافآت الجدارة؛
3. وضع وتنفيذ برامج تدريب لتحسين القدرات الإدارية لجميع فئات الكوادر الإحصائية تشمل، النظم الإدارية العامة؛ دورات تعريفية، دورات تنشيطية قصيرة، دورات للعاملين ذوي المؤهلات فوق الجامعية، التحليل وكتابة التقارير، ودورات قصيرة في إدارة المسوحات بما في ذلك طرق أخذ العينات. ويمكن أيضا أن يكون التدريب من خلال الرحلات الدراسية، والإلتحاق المؤقت بالمؤسسات، وحضور الندوات وورش العمل المهنية؛
4. إدراج التدريب على أطر السياسات والتنمية في المناهج الدراسية في معاهد ومراكز التدريب. وتطوير التعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء ومعاهد التدريب في تنفيذ المناهج الدراسية ذات الصلة بعمل النظام الإحصائي الوطني والمهارات المطلوبة.
5. تصميم وتنفيذ برنامج عمل مشترك بين النظام الإحصائي الوطني والمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ووحدة الفقر في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، لتمكين المستخدمين الأساسيين من كيفية التعامل مع البيانات، والوصول إلى البيانات، وإستخدام وتفسير البيانات من التقارير الإحصائية وقواعد البيانات الموجودة وتحليل السياسات والتخطيط؛
6. دعم الجمعية السودانية للإحصاء في إصدار مجلة علمية محكمة، وتنظيم ورش عمل للتعليم المستمر للأعضاء؛
7. التنسيق مع واضعي السياسات في تحديد جدول أعمال البحوث ذات الأولوية الداعمة لصياغة السياسات الحكومية، وترتيب التعاون مع الشركاء الآخرين في هذا الصدد.

4.5 الغاية الاستراتيجية 4: تطوير البنيات التحتية:

النتيجة المتوقعة: التحدي في هذا الشأن أن، الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات، تفتقر إلى البنيات التحتية المادية والإحصائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. عليه، بتوفير هذه البنيات التحتية، يمكن الوصول إلى مستويات أفضل من الكفاءة

والفعالية في إنتاج ونشر الإحصاءات. والحال، أن هناك قليل من الوزارات والإدارات والمؤسسات لديها ثمة كفاية من بعض البنيات التحتية. فكلما تحسّنت بيئة العمل كلما تحسّن الأداء.

أهم الاستراتيجيات:

- تحسين في البنيات الأساسية المادية في النظام الإحصائي الوطني بأكمله؛
- تطوير وتجهيز البنيات التحتية الإحصائية في النظام الإحصائي الوطني بأكمله؛
- تجديد/إحلال تجهيزات تكنولوجيا المعلومات، وتطوير سياسات وخطط الإحلال في النظام الإحصائي الوطني بأكمله.

عمليات مفتاحية:

1. البنية التحتية المادية:

- وتشمل: المباني، والمكاتب، مجموعات المعدات المكتبية (آلات النسخ الإلكتروني، المساحات الضوئية أجهزة الفاكس، الأثاث، السجاد، مكيفات الهواء والمراوح، أرفف/خزائن الملفات، ساعات الحائط، الثلاجات، والستائر، الخ) علما بأن:
- الجهاز المركزي للإحصاء لديه نقص كبير للغاية في المباني والمكاتب، سواء في المقر الرئيسي بالخرطوم - مع مكاتب رئيسية منتشرة عبر أربعة مواقع في الخرطوم - أو مكاتبه الفرعية بالولايات. بناءً على ذلك، يجب تشييد مقر جديد لرئاسة الجهاز المركزي للإحصاء تتوفر فيه كل المواصفات والمعايير الفنية والتنظيمية الحديثة المطلوبة. وكذلك تشييد مكاتب ملائمة دائمة بالولايات بدلا عن المكاتب المستأجرة الآن (فهناك 6 مكاتب فرعية فقط تعمل في مبانيها الخاصة من أصل 17 ولاية). وحتى تلك الولايات التي لديها مبانٍ خاصة بها فهي غير كافية لاستيعاب العاملين والتجهيزات، لذا يلزم إعادة تشكيلها وتجديدها وتحديثها. كما ينبغي أيضا تجهيز المباني المشيدة بشكل ملائم.
- مجموعات المعدات المكتبية المذكورة أعلاه كلها قديمة ويجب استبدالها كلها.
- بيئة العمل في معظم الوزارات والإدارات والمؤسسات متدنية، باستثناء واحدة أو اثنتين (بنك السودان المركزي ووزارة الصناعة)؛ وبالتالي ينبغي على الوزارات والإدارات والمؤسسات الأخرى أن تخصص مساحات كافية للمكاتب الإحصائية في مقراتها الرئيسية، وتجهزها بشكل كافٍ.

2. البنية التحتية الإحصائية:

- وتشمل: سجلات الاعمال والتجارة، الإطار الجغرافي لمناطق العدّ، مرجع التعاريف والمفاهيم والمنهجيات، كتيبات التصنيف، موجّهات المسوحات الخاصة، مرشد العمل الميداني لجامعي البيانات والمشرفين، البيانات الموصفه (Metadata) للإحصاءات المنتجة وما إلى ذلك. علاوة على تطوير وتنفيذ برنامج لإعداد السجلات الإحصائية أو تحديثها أو الحصول عليها وإدارتها؛
- المركبات ومعدات المسح، وهذه لا بدّ من توفيرها بعددٍ كافٍ من أجل دعم أعمال المسوحات؛
- تطوير إطار العينة الوطنية الرئيسية وصونه لتنفيذ برنامج لمسوحات الأسرة يركز على تطوير نظام المسح القومي المتكامل للأسر المعيشية؛

- الحفاظ على نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط الإحصائية. والإستمرار في رقمنة مناطق العدّ والحدود الجغرافية للولايات/المحليات، ووضع المعايير وأطر العمل من البروتوكولات الخاصة بجمع وتبادل البيانات عبر نظم المعلومات الجغرافية من قِبَل مختلف منتجي البيانات. وفي نهاية الأمر، إعداد نظام استرجاع بيانات نظم المعلومات الجغرافية الوطنية يتيح للمستخدمين الوصول إلى كل المستويات المتاحة من المعلومات الجغرافية؛
- إنشاء إدارة للعمل الميداني، كمرفق ميسّر لعمل النظام الإحصائي الوطني، لها مكاتب فرعية بالولايات ومكاتب ميدانية بالمحليات، ومزوّدة بتسهيلات كافية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و فرق عمل ميدانية أساسية مدربة تدريباً جيداً؛
- وإلى جانب إستكمال سجل الأعمال التجارية؛ ينبغي العمل على تطوير الروابط مع السجلات الفرعية كسجلات ضريبة القيمة المضافة، وسجلات الجمارك، وسجلات الشركات، وسجلات العمل/العمالة، وجعل سجل الأعمال التجارية في متناول المستخدمين داخل النظام الإحصائي الوطني وخارجه؛

3. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- وتشمل: الحواسيب الشخصية والمحمولة، الطابعات، معدات الشبكات، ملحقات تكنولوجيا المعلومات، الشبكة المحلية والشبكة الواسعة، خدمات الإنترنت، وحزم البرمجيات الإحصائية، الخ.
- إذ الجهاز المركزي للإحصاء وكل الوزارات والإدارات والمؤسسات المنضوية في المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات - عدا بنك السودان ووزارة الصناعة - تعمل في الواقع بحواسيب وطابعات قديمة، فيتعين تنفيذ عطاءات مشتريات لتوفير الإحتياجات من الحواسيب الشخصية والمحمولة، الطابعات، معدات الشبكات، ملحقات تكنولوجيا المعلومات، الشبكة المحلية والشبكة الواسعة، وخدمات الإنترنت، وحزم البرمجيات الإحصائية، بالتنوع والعددية الكافية.

5.5 الغاية الاستراتيجية 5: تسخير تكنولوجيا المعلومات لعملية الإنتاج الإحصائي:

النتيجة المتوقعة: ستعمل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات على تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنتاج البيانات. وفي العادة تغطي استراتيجية تكنولوجيا المعلومات مجالات هيكلية تكنولوجيا المعلومات، والبرامج وحزم البرمجيات الإحصائية، وسياسات وخطط التدريب، والتي ستساعد على الإستفادة من تسهيلات تكنولوجيا المعلومات. كما تصف الخطوات اللازمة لتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات في صناعة تطوير البيانات، وتحدد الحد الأدنى من المعايير التي ينبغي توفرها في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات - المطلوبة لكل قطاع من قطاعات إنتاج البيانات.

الاستراتيجيات:

- تطوير المعايير والبنية التحتية اللازمة لدعم زيادة فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم بيانات ذات نوعية عالية، وفي خفض التكاليف الإدارية؛
- تسهيل حصول الأطراف الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني على حزم تكنولوجيا واسعة تُيسّر الوصول إلى البيانات/المعلومات من خلال شبكة الإنترنت أو الخط المباشر؛
- تطوير قنوات داخلية لتحسين تبادل البيانات/المعلومات داخل الوزارات والإدارات والمؤسسات
- تصميم وتطوير موقع حصري على شبكة الإنترنت لتبادل البيانات/المعلومات والمعارف.

عمليات مفتاحية:

1. إنشاء وتنفيذ المعايير والبنية التحتية اللازمة لدعم زيادة فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نوعية البيانات المنتجة وخفض الصرف الإداري؛
2. تركيب وإعداد شبكة الإنترنت، وشبكات تبادل المعلومات داخليا (اكسترا نت)، لربط النظام الإحصائي بأكمله لتسهيل الإتصال والتنسيق وتبادل المعلومات عبر النظام الإحصائي الوطني؛
3. ترقية وتيسير سبل الوصول إلى وتبادل البيانات لزيادة فائدتها؛
4. إنشاء وصون الموقع الإلكتروني للنظام الإحصائي الوطني لتسهيل الإتصال وتبادل المعلومات.

6.5 الغاية الاستراتيجية 6: تطوير إدارة البيانات:

النتيجة المتوقعة: من خلال تطوير البيانات وإدارتها، تصير عملية إنتاج البيانات عالية مردودية التكلفة؛ كما أن استخدام الطرق السليمة يُنتج بيانات ذات نوعية عالية ويعمل على تناغم البرامج الإحصائية وتحديد أولويات البيانات على المستويات المختلفة من الإحتياجات، وهي: الوطني والقطاعي والولائي، بما في ذلك متطلبات الإحصاءات التفويضية الرسمية.

أهم الاستراتيجيات:

- تحديد فجوات البيانات في جميع مجالات إنتاج البيانات - الزراعية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية؛
- تقوية نظم البيانات الحالية، وهي نظام الإحصاءات الإدارية - المعروف أيضا باسم نظم المعلومات الإدارية، ونظام المسوحات بالعينة والتعدادات؛
- استكشاف أساليب جديدة للمسوحات؛
- التأكد من تصنيف البيانات عند المستوى الولائي والمجالات الهامة الأخرى مثل النوع والنشاط الاقتصادي والمجموعات السكانية الفرعية وما إلى ذلك؛
- اعتماد نهج المشاركة في الحصول على التقديرات النوعية المفيدة في تفسير البيانات؛
- تحسين تحليل البيانات واستخدام فنيات نظم المعلومات الجغرافية لعرض البيانات المكانية.
- تقوية آليات تنسيق عمليات إنتاج البيانات بواسطة المؤسسات المشتركة والتنسيق الفني على وضع وتنفيذ المعايير والمنهجيات عبر النظام الإحصائي الوطني.

عمليات مفتاحية:

1. إجراء تقييم للإحتياجات من البيانات وجرد البيانات الحالية لتحديد الفجوات فيها في كافة القطاعات والمجالات مثل الإحصاءات الزراعية، الإحصاءات الصناعية، إحصاءات القطاع غير الرسمي، والتطبيق الكامل لنظام الحسابات القومية 93، إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوية، إحصاءات تجارة التجزئة، إحصاءات البناء والتشييد الخ؛
2. تقوية نظم إدارة المعلومات الحالية (نظم إدارة المعلومات التعليمية ونظم إدارة المعلومات الصحية)، وتطوير مجالات جديدة للإحصاءات الإدارية، والسجل المدني، والإحصاءات الحيوية؛

3. تطوير النظم والعمليات لإضفاء الطابع المؤسسي على إنتاج واستخدام الإحصاءات على المستوى الولائي؛
4. تطوير برامج دمج الإحصاءات؛
5. اعتماد استخدام المناهج القائمة على المشاركة للحصول على البيانات النوعية لفائدتها، ليس فقط كمصدر للمعلومات في حد ذاته، بل أيضا لإستكمال المعلومات الكمية وتفسيرها بصورة سليمة؛
6. استكشاف إمكانيات الجمع بين المصادر وتزامن البرامج من أجل تقليل تكاليف جمع البيانات؛
7. تحديد متطلبات البرامج الإحصائية الوطنية والقطاعية بما في ذلك الإحصاءات التفويضية الرسمية اللازمة لإدارة الاقتصاد، وصياغة السياسات، والرصد والتقييم؛
8. إنشاء قواعد البيانات القطاعية والولائية لتخزين جميع النواتج الإحصائية، والتأكد من أن البيانات يمكن الوصول إليها بسهولة عبر إستخدام نظام إسترجاع المعلومات؛
9. إنشاء قاعدة بيانات وطنية يتم مزامنتها وربطها مع قواعد البيانات القطاعية، فضلا عن قواعد البيانات الولائية؛
10. تأسيس مستودع لحفظ مجموعات البيانات الجزئية/الدقيقة المختلفة ليسهل الوصول إليها من قبل الجهات المعنية.

7.5 الغاية الاستراتيجية 7: تحسين التعاون والتنسيق في نظام الإحصاءات الإدارية عبر النظام الإحصائي الوطني:

الخلفية والنتيجة المتوقعة: ورقة الاستراتيجية المرورية لتخفيف حدة الفقر، ورصد التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، يستمدان مؤشراتهما، ليس فقط من المسوحات والتعدادات، بل أيضا من البيانات الإدارية التي تنتجها الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات، وأيضاً كجزء من أنشطتها الاعتيادية.

يعتبر رصد المدخلات والمخرجات عنصراً حاسماً في أطر التنمية الوطنية، لذلك تؤدي البيانات الإدارية دوراً محورياً في خدمة هذه الحاجة. وفي الواقع، هي المصدر الوحيد للبيانات عن مدخلات ومخرجات مختلف التدخلات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر البيانات الإدارية بعض من النتائج وإلى حد ما بعض مؤشرات الأثر (مدى تأثير البرامج)، وتكمل المعلومات التي توفرها المسوحات الأسرية والتعدادات. ومهما يكن الأمر، لا يزال إنتاج واستخدام البيانات الإدارية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الإحصائي الوطني. فعلى الرغم من أنه يجري حالياً إنتاج كثير من البيانات الإدارية إلا أن نوعيتها تحتاج لكثير من العمل.

وسيتم تصحيح جميع هذه الأوضاع عندما يحدث التحسين الفعلي في التعاون والتنسيق في نظام الإحصاءات الإدارية عبر النظام الإحصائي الوطني.

آليات تنسيق تطوير وإنتاج البيانات الإدارية:

في الوقت الحاضر لا توجد آلية تنسيقية سواء لإنتاج الإحصاءات/المؤشرات بواسطة الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات أو تقديمها إلى جهاز مركزي، يحتاج - بدوره - إلى استخدام المنتجات الإحصائية لأغراض الرصد والتقييم. عليه، لا بد من إنشاء آليات التنسيق في هذين المستويين من الإنتاج والاستخدام.

أما بالنسبة للمنتجات الإحصائية الواردة من المسوحات والتعدادات، وهي في العادة جهود إحصائية ضخمة، فيتم إنتاجها دائماً بالأساس بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع الوزارات والإدارات والمؤسسات ذات الصلة، اعتماداً على نتائج هذه التعدادات والمسوحات. ومع ذلك قد توجد ثمة مشكلات بسيطة قد تواجه إنتاج مخرجات هذه المسوحات والتعدادات، بيد أنه يمكن معالجتها عبر تنسيق تدفق البيانات إلى نقطة الاستخدام مع الترتيبات المؤسسية المناسبة. لذلك، ولإزالة الإفتقار إلى التنسيق في هذه العمليات، والاجراءات التالية هي ما ينبغي القيام به:

أ- إنشاء جهاز لإدارة النظام الوطني للرصد والتقييم، فبوجود وكالة من هذا النوع، لديها ارتباط وثيق مع واضعي السياسات، يمكن تنسيق تدفق البيانات من الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات. ولخصوصية هذا النوع من المؤسسات، ينبغي اختيار موقعها، في وزارة تتعامل مع عمليات السياسات والخطط الإنمائية، مثل وزارة المالية أو وزارة مختصة بالتخطيط والتنمية. وهذه الوكالة ستقوم أيضاً بتنسيق وحدات الرصد والتقييم في الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات.

ب- إنتاج المؤشرات من نظام الإحصاءات الإدارية ما زال يحتاج إلى تنسيق يضمن وصولها إلى نقاط استخدام البيانات.

وللإشراف النشط على عملية تحسين تدابير إنتاج الإحصاءات الإدارية، فإن إدارة عامة لشئون تنسيق إنتاج البيانات الإدارية، يجب أن تُنشأ في الجهاز المركزي للإحصاء، ليكون لها الإشراف الفعّال على الوزارات والإدارات والمؤسسات في إنتاج المؤشرات المطلوبة من السجلات الإدارية.

بيد أن فروع النظام الوطني للرصد والتقييم، في، الوزارات والإدارات والمؤسسات والتي ينبغي أن تُنشأ أيضاً في المواقع المناسبة لها، ستعمل مع الإدارة العامة لنظام الإحصاءات الإدارية في تنسيق وثيق لربط الإنتاج مع تدفق البيانات لإستخدامها عند الحاجة الفعلية لها. وستعمل هذه الإدارة العامة أيضاً على تعزيز قدرة الجهاز المركزي للإحصاء على الحصول على البيانات للعديد من إصداراته الرسمية (الحسابات القومية، الكتاب الإحصائي السنوي، وكتيب السودان في أرقام الخ). والنتيجة المتوقعة من كل ذلك، هي تحسين نظام الإحصاءات الإدارية التي تخدم احتياجات رصد وتقييم أطر التنمية.

الاستراتيجيات:

- إنشاء نظام وطني للرصد والتقييم يكون بعض من مهامه تعزيز شبكة تبادل المعلومات وبالتالي زيادة وضوح وفائدة مهمة الرصد والتقييم عبر الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات؛

- بإنشاء إدارة عامة بالجهاز المركزي للإحصاء مسؤولة عن تقوية قدرات تصنيف الإحصاءات الإدارية في الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات، فإن مهمة إزالة أو تقليل الإختلافات في آليات تقديم التقارير من مختلف القطاعات الوزارات والإدارات والمؤسسات يمكن لهذه الإدارة إنجازها ببسر، وبالتالي تحسين عملية جمع البيانات؛
- تحسين إتساق وإكتمال البيانات التي تم جمعها حتى عندما يجري تجميع البيانات اعتمادا على عائدات من وكالات أخرى؛
- بناء الوعي بأهمية المعلومات التي يتم جمعها بشكل روتيني، وإنشاء نظام لتوليد إحصاءات منها؛
- تحديد أنواع البيانات التي توجد حاليا في مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات والشكل الذي يتم الاحتفاظ بها؛
- توحيد قياسية معايير أدوات جمع البيانات، وتوفير التدريب المنظم لمسجلي/جامعي البيانات، ودعم إجراءات التنسيق/الإشراف المستمر بالتعاون مع الوزارات والإدارات والمؤسسات المعنية؛

عمليات مفتاحية:

1. وضع آليات لتنسيق البيانات الإدارية عبر الحكومة الإتحادية والحكومات الولائية؛
2. كجزء من إطار عمل النظام الوطني للرصد والتقييم - تعزيز شبكة تبادل المعلومات من أجل زيادة وضوح وفائدة مهمة الرصد والتقييم عبر مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات.
3. دعم تطوير البيانات الإدارية كمصدر موثوق به من خلال توحيد قياسية معايير أدوات جمع البيانات، والتدريب والإشراف المنتظم على مسجلي/جامعي، والتنسيق المستمر بين كل الوزارات والإدارات والمؤسسات.
4. وضع مذكرات تفاهم بين الوزارات والإدارات والمؤسسات والجهاز المركزي للإحصاء والنظام الوطني للرصد والتقييم لتسهيل عمليات إنتاج وتبادل البيانات.

8.5 الغاية الاستراتيجية 8: سياسة وخطط نشر البيانات:

النتيجة المتوقعة: المراد هنا أن يوجد نظام فعّال للنشر، كون منتجات البيانات تصل إلى جميع فئات المستخدمين وفي شكل قابل للإستخدام وعبر تقارير محببة للقارئ. وسوف يتم دعم مثل هذه الوضع المرغوب بسياسات وخطط ملائمة لنشر المعلومات الإحصائية. وينبغي أن تركز هذه السياسات على قضايا المعلومات المضمّنة في التقارير ورسوم الحصول على التقارير وعلى إمكانية الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون سياسة الوصول إلى التقارير متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وتحديداً، أن يتم النشر لفئات المستخدمين كافة. والإحصاءات كـ "سلعة عامة" يعني أن تصل بسهولة إلى متناول الجمهور وعبر أساليب ووسائل إعلام مختلفة، مثل المطبوعات،

التقارير الموجزة، التقارير الصحفية، المؤتمرات الصحفية، ومن خلال مواقع الإنترنت، والأقراص المدمجة، ورسائل البريد الإلكتروني والنشر من خلال الشبكة العالمية للمعلومات، ومن خلال ورش العمل التي تجمع المستخدمين والمنتجين معا. كما ينبغي أيضا وضع خطة لإصدار البيانات واستراتيجية للنشر تقوم بشكل رئيسي على الإستخدام الفعّال لوسائل الإعلام.

الاستراتيجيات:

- وضع السياسات والخطط اللازمة لنشر المعلومات الإحصائية؛
- الإستخدام الفعّال لوسائل الإعلام المتنوعة والجمع بينها، وبما يتفق مع نوع المستخدمين؛
- إنشاء مركز رئيسي، حديث ومحوسب، للمعلومات الإحصائية، يتلقى المعلومات من جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات. وبدوره يعمل على توفير البيانات وقواعد البيانات للنظام الإحصائي الوطني بأكمله. وهكذا ستكون المعلومات متاحة للإستخدام بواسطة أعضاء النظام الإحصائي الوطني. وفي كل الأحوال، سيتم تشجيع ربط القطاعات التي بها مراكز معلومات أو بدونها بمركز المعلومات الرئيسي للنظام الإحصائي الوطني.

عمليات مفتاحية:

1. وضع سياسة/استراتيجية لنشر البيانات تضمن حصول المستخدمين على البيانات بالشكل الذي يحتاجونه، وذلك من خلال تحسين تحليل البيانات واستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتقديم في البيانات مكانية؛
2. وضع سياسات لنشر المعلومات الإحصائية تغطي القضايا المتعلقة بأسعار التقارير الإحصائية وإمكانية الوصول إليها؛
3. إعداد خطة لنشر المعلومات الإحصائية باستخدام وسائل الإعلام المناسبة، بما في ذلك المطبوعات، التقارير الموجزة، التقارير المؤتمرات الصحفية، ومواقع الإنترنت، والأقراص المدمجة، ورسائل البريد الإلكتروني، وورش العمل للمستخدمين/المنتجين.
4. وضع أحكام لحماية البيانات وسريتها كجزء من الإطار القانوني الذي يتم عبره إنتاج البيانات وتخزينها؛
5. تخزين البيانات الجزئية غير المعرّفة بالفعل من التعدادات والمسوح وتسهيل استرجاعها بسهولة لأغراض البحوث؛
6. إنشاء وتجهيز مركز المصادر والمعلومات الإحصائية.

9.5 الغاية الاستراتيجية 9: تنسيق التعدادات والمسوحات:

الخلفية والنتيجة المتوقعة: العمليات المنبّعة لإجراء المسوحات والتعدادات، والطريقة التي يتم بها حفظ السجلات الإدارية، تُحدّد نوعية الإحصاءات المنتجة. وفي السودان، وفي كل الوزارات والإدارات والمؤسسات/الجهاز المركزي للإحصاء تقريبا، لا تزال قضايا الشمول والموثوقية تمثل

عقبة في استخدام البيانات. وعبر المسوحات والتعدادات كمصادر للبيانات، تبقى المشكلات في الدقة والإكتمال والإتساق وحسن التوقيت، مع غياب بيانات السلاسل الزمنية، هي الملامح الحالية للمخرجات الإحصائية. ومن الطبيعي أنها عوامل تؤدي إلى فقدان المستخدمين الثقة في المخرجات الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني.

فالجهاز المركزي للإحصاء، والوزارات والإدارات والمؤسسات، على السواء، لم تشارك على نحو كافٍ المستخدمين الأساسيين الإ بحسب المقتضى. ومع ذلك، فإن البيانات التي يتم إنتاجها لها أهميتها في التنمية وصياغة السياسات، وينبغي عليها دعم تحقيق نتائج التنمية. فكل المسوحات والتعدادات ينبغي عليها الإستجابة لمطالبات مستخدمي البيانات، ويشمل ذلك دعم تطوير ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ والبرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي، والأهداف الإنمائية للألفية؛ والخطة الاستراتيجية القومية الثانية (2012-2016)، إذا كان متابعة تقدمها وتقويم أدائها سيستند على مخرجات هذه المسوحات والتعدادات.

وبالتعاون الوثيق مع ذوي الإرتباط الأساسيين، تُصبح المسوحات فعّالة من حيث مردودية التكلفة والمخرجات، وموفية بمعايير الجودة، ومقياسا جيدا لتقييم التقدم نحو الأهداف.

الاستراتيجيات:

- وضع وتنفيذ برنامج مسوحات متزامنة على المدى الطويل، واصطفافها على نحو وثيق مع أطر وألويات التنمية الوطنية والدولية، لتوفير مجموعة المعلومات المطلوبة لتلبية إحتياجات ذوي الإرتباط كافة؛
- تقوية التعاون بين الأطراف الفاعلة الرئيسية بما يحفظ بوضوح حقوق وواجبات كل طرف من الأطراف الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني؛
- تعزيز قدرات تحليل الإحصاءات والتعاون مع الوزارات والإدارات والمؤسسات؛
- جمع بيانات عن جميع الأنشطة الاقتصادية في السودان كمتطلبات لحساب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛
- تحديث سجل الأعمال الإحصائية لإستخدامه كإطار أخذ العينات للمسوحات الاقتصادية؛
- جمع الإحصاءات الزراعية من خلال المسوحات الأسرية، مسوحات المنشآت الزراعية التجارية، والمصادر الإدارية الزراعية. وينبغي على المسوحات الزراعية تغطية المحاصيل والماشية (الثروة الحيوانية)؛
- قياس ورصد تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل البلاد وإلى خارجها، وحصر الأصول والتعويضات الخاصة بالشركات والكيانات الأجنبية؛

عمليات مفتاحية:

1. إجراء المسوحات المشتركة بين الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات.

2. وضع مذكرات تفاهم للقيام بمسوحات مشتركة تُحدّد فيها حقوق والتزامات كل طرف في الترتيبات المشتركة؛
3. التأكّد من أن المسوحات ذات مردودية عالية، وستُجرى في الوقت المناسب، ومتزامنة مع عملية المراجعة لجميع قضايا جدول أعمال التنمية الوطنية؛
4. وضع برنامج شامل وكلي للتعدادات يمكن من خلاله حصر وجمع كل البيانات المطلوبة بطريقة منسقة؛
5. وأخيراً، تعبئة الموارد لبرنامج التعدادات/المسوحات.

10.5 الغاية الاستراتيجية 10: التدقيق والمراجعة الإحصائية:

الخلفية والنتائج: أهم منتجي البيانات في النظام الإحصائي الوطني يُطبّقون المعايير، والتصنيفات، والمبادئ التوجيهية، والمنهجيات، المُوصى بها دولياً، مع تكييفها مع الخصوصيات الوطنية. ومجموعة المعايير والمبادئ التوجيهية هذه تشمل - من بين أخرى:

- أ- المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة للإحصاءات في العام 1994؛
- ب- العهد الإفريقي للإحصاء 2009؛
- ج- تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض لتسجيل الأسعار والنفقات؛
- د- التصنيف المعياري الدولي الصناعي- التعديل الثالث لتصنيف الأعمال التجارية؛
- هـ- دليل إحصاءات المالية العامة- 2001 (GFS) والصياغات البيانية لتصنيف الحسابات المتعلقة بتصنيف إحصاءات المالية العامة؛
- و- نظام الحسابات القومية 1993، 2008، ونظام تقدير الحسابات القومية؛
- ز- التصنيف المركزي للمنتجات المصنفة؛
- ح- النظام المتسق لتصنيف وترميز السلع التجارية؛
- ط- التعدادات الزراعية، وتعدادات السكان والمساكن، وتعداد المنشآت التجارية، تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتي تستفيد جميعها من المبادئ والتوصيات التوجيهية للأمم المتحدة لإجراء التعدادات؛ كما تستفيد المسوحات محددة الموضوع من المبادئ والتوصيات التوجيهية الدولية ذات الصلة؛
- ي- السودان أيضاً كأحدى البلدان المنضمة إلى النظام العام لصندوق النقد الدولي لنشر البيانات، يستفيد من هذا النظام الذي يهدف إلى تحسين نوعية البيانات، ويوفر إطاراً لتحديد الاحتياجات اللازمة لتحسين البيانات ووضع الأولويات، ويوجه البلد بشأن نشر إحصاءات إلى الجمهور تتصف بالشمول، وتكون في الوقت المناسب، ويمكن الوصول إليها.

الاستراتيجيات:

- إعداد موجّهات للتدقيق والمراجعة الإحصائية، ووضع آليات للمراجعة الإحصائية الدورية للوحدات الإحصائية بالوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات؛
- التأكّد من الالتزام بالمعايير والتصنيفات والمبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية؛

- الإيفاء بمتطلبات النظام العام لصندوق النقد الدولي لنشر البيانات بمجمله، والإنضمام لنظام معايير نشر البيانات محددة الموضوع من أجل إمداد المستثمرين ببيانات حديثة منتظمة ويسهل الحصول عليها في الوقت المناسب؛
- إجراء مراجعة الحسابات الإحصائية للمجموعات الإحصائية الرئيسية في فترات متفق عليها، لتعزيز التحسّن المستمر في الإحصاءات الرسمية من خلال التحقق من أن الإجراءات التنفيذية والضوابط تتم وفقا لما هو منصوص عليها في الوثائق، وتحديد مدى فعاليتها في مجال تقديم المنتجات والخدمات.

عمليات مفاتيحية:

- (1) إعداد موجهات التدقيق والمراجعة الإحصائية؛
- (2) إجراء مراجعة إحصائية للمجموعات الإحصائية الرئيسية كل سنتين لرصد مدى جودة البيانات المنتجة؛
- (3) إجراء تقييم منظم للتصنيفات ونظم ترميز البيانات.

6. إستراتيجية وخطة التنفيذ:

1.6 مقدمة:

إن تمام الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات في تحقيق الرؤيا، وإنجاز الرسالة، والوفاء بالقيم والمبادئ الأساسية، إضافة إلى تحقيق النتائج الرئيسية للنظام الإحصائي الوطني. ولذا فإن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات تدور - في مجملها- حول قضايا تطوير وتنفيذ ورصد وتقييم هذه الاستراتيجيات وإستدامتها بغية تقوية النظام الإحصائي الوطني. وهذه الاستراتيجيات تحتضن، وتتعامل مع، محتوى الخطة الاستراتيجية للجهاز المركزي للإحصاء، والخطط الاستراتيجية للوزارات والإدارات والمؤسسات، والخطط الاستراتيجية للولايات. ونجاح الاستراتيجية الإحصائية الوطنية، بالتالي، يتطلّب تنفيذًا صادقًا للخطط على جميع المستويات. فأفضل الخطط تفشل بسهولة بالتنفيذ السيئ. ونجاح خطة ما ليس دالةً للقدرة على تنفيذها فحسب، بل أيضا يتحدد بنوعية عملية التنفيذ. والحال، تنفيذ الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية والخطط الفرعية المكونة لها يتطلب، من بين أشياء أخرى، حشد العوامل المحركة الرئيسية لنجاح الاستراتيجية، بما في ذلك وضع إطار قانوني جديد، وخلق هيكل تنظيمي مؤازر للاستراتيجية، وخلق الوعي بأهمية الاستراتيجية وإدارة التغيير.

2.6 ذوو الارتباط الأساسيين، وتنفيذ الخطة والاستراتيجية:

(أ) حوكمة التنفيذ:

سيتم الإبقاء على الهيكل الإداري الحاكم لعملية تنفيذ الاستراتيجية الذي أعدّ خلال عملية التصميم مع تحسينات إضافية لتوجيه عملية التنفيذ والإشراف عليها بأكملها. وتشمل عناصر هذا الهيكل الإداري الحاكم: لجنة التسيير أي المجلس القومي للإحصاء؛ المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء؛ المنسق الوطني - مدعوماً بالفريق الوطني لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء؛ والفريق الفني الأساسي الذي من المقترح أن يتحوّر الى وحدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية. أما المكونات الأخرى

للبنية التنظيمية فهي لجان الإحصاء بالوزارات والمؤسسات؛ ولجان الإحصاء بالولايات؛ واللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاء التي تضم ممثلي المؤسسات المعنية؛ واللجنة الوطنية لمستخدمي/منتجي البيانات؛ وأخيرا هناك آلية أخرى للتنسيق على المستوى الإتحادي لعمليات الحكومة، يطلق عليها اللجنة الإستشارية الإحصائية للوزارات والمؤسسات الإتحادية للتعامل مع قضايا التنسيق بالوزارات والمؤسسات وعملياتها على مستوى حكومات الولايات.

(ب) وحدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية:

ستنشأ وحدة تنفيذ الخطة في الإدارة العامة للتنسيق بالجهاز المركزي للإحصاء، ولها رئيس وحدة يكون مسئولاً لدى المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء بواسطة مدير الإدارة العامة للتنسيق. وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن رصد تنفيذ المهام على المستوى الوطني والعمل من خلال لجان الإحصاء بالوزارات والمؤسسات/الولايات، واللجنة الإستشارية الإحصائية للوزارات والمؤسسات الإتحادية، والتأكد من توفر الموارد وإنسياب تقارير الأداء التي تقدمها مراكز التنفيذ بصفة دورية ويفضل شهريا.

تتولى وحدة تنفيذ الخطة تجميع وحصر تقارير التقدم في التنفيذ بما في ذلك تسليط الضوء على التحديات ووضعها امام الاجتماع ربع السنوي المشترك للجنة الاستشارية الوطنية للإحصاءات واللجنة الاستشارية الإحصائية للوزارات والمؤسسات الإتحادية برئاسة مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء بغية إصدار التوصيات اللازمة ليقوم المدير العام باتخاذ اجراءات محددة لتصحيح التنفيذ باعتباره مدير الاستراتيجية الوطنية للإحصاء .

يقوم المدير العام بإبلاغ اللجنة الوطنية لمستخدمي ومنتجي البيانات بالتطورات الماثلة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإحصاء للعلم الا انه يرفع تقارير متابعة تنفيذ الاستراتيجية كل ستة اشهر فيما يخص الموضوعات كافة الى لجنة التسيير الوطنية برئاسة وزير مجلس الوزراء للتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسياسات.

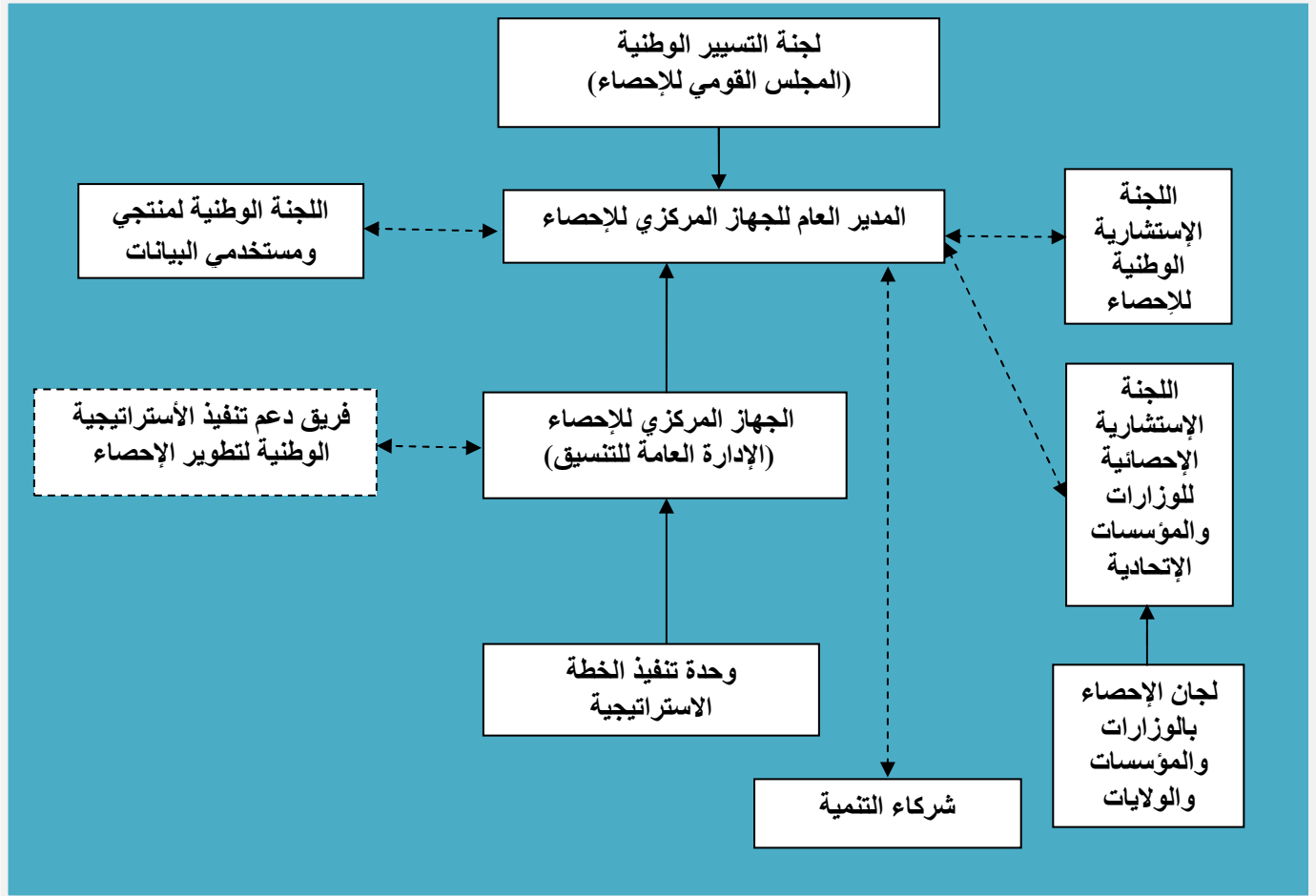
ويتواصل مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء مع مجتمع شركاء التنمية لضمان التنسيق المناسب لتيسير إجراءات التمويل والدعم الفني للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء/النظام الإحصائي الوطني ككل، وتقديم تقارير الأداء المرحلية عن تنفيذ الاستراتيجية.

تكون وحدة تنفيذ الخطة مسؤولة، عن أداء المهام المحددة التالية:

- تنسيق أنشطة التنفيذ بما في ذلك أنشطة المؤسسات المستفيدة؛
- إدارة الأنشطة مثل الشراء وفقا للقواعد والإجراءات المتعارف عليها لضمان إعداد التقارير عن الأنشطة وتقديمها في الوقت المناسب؛
- إدارة ومتابعة ومراجعة الأنشطة لضمان إعداد التقارير عن الأنشطة وتقديمها في الوقت المناسب؛
- تتولى اعمال السكرتارية العامة للجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات، واللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات، واللجنة الوطنية لمنتجي ومستخدمي البيانات، وتنسيق لقاءات مجتمع شركاء التنمية مع النظام الإحصائي الوطني، ولجنة التسيير، وجميع الهياكل والعمليات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

- إعداد برامج العمل والموازنات وخطط/عطاءات الشراء ... الخ؛
- وضع ترتيبات التنسيق لكل الدوائر الفنية بالجهاز المركزي للإحصاء لمعالجة القضايا الفنية المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات؛
- إعداد التقارير الدورية المنتظمة وغيرها من تقارير الرصد والمتابعة للبرامج المختلفة ورفعها للمدير العام، واللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات، وجميع الهياكل الأخرى ذات الصلة؛
- تنسيق المهام التي قد يضطلع بها المستشارون فيما يخص تنفيذ لاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات؛
- أي مهام أخرى قد يكلفها بها مدير الإدارة العامة للتنسيق/المدير العام.

الشكل (2): حوكمة النظام الإحصائي الوطني



(ج) إضافةً إلى الهياكل المنصوص عليها أعلاه، وعلى الرغم من الاجتماعات العديدة التي تمت، على منسق/مدير الإدارة العامة للتنسيق - كمنسق للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات/النظام الإحصائي الوطني مناقشة عناصر الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء مع الوزارات و المؤسسات والإدارات/الولايات كل على حدة، بحيث يضمن إمامهم إماماً كافياً بالقضايا المطروحة والمصادقة على العناصر الرئيسية. وفي هذا الصدد، تلتزم الوزارات و المؤسسات والإدارات/الولايات بإعداد وتقديم خطط عمل وموازنات سنوية مفصلة لتسهيل تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاءات والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاءات. ثم تُقدّم جميع خطط العمل والموازنات السنوية في إجتماع يضم ذوي الارتباط واللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات للمصادقة عليها.

وتتصدر المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة تسيير النظام الإحصائي الوطني (المجلس القومي للإحصاء) - المناط به الإشراف والرقابة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، فيما يلي:

- النظر في السياسات الإحصائية التي صاغتها اللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات والموافقة عليها؛
- تقديم المشورة إلى الوزارات والإدارات والمؤسسات وسلطاتها من الوزراء والوكلاء بشأن المسائل المتعلقة بدور وأهمية الإحصاءات في التنمية الوطنية خصوصا في مجال التمويل الإحصائي؛
- توفير التوجيه والإشراف الفعّال للنظام الإحصائي الوطني من خلال اللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات؛
- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات؛
- الموافقة على برامج العمل والموازنات المقابلة وخطط الشراء؛
- معالجة القضايا الحرجة التي قد تعوق تنفيذ النظام الإحصائي الوطني؛
- والإشراف والرقابة على نظام وشروط التوظيف والترقيات وإنضباط الموظفين، إضافة إلى مراجعة الشروط العامة للخدمة للعاملين في مجال الإحصاء.

(د) علاوة على خطط العمل، هناك أنشطة معينة، ينبغي أن تكون جزءا من خطة التنفيذ - كونها أنشطة جوهرية تحقق في ذات الوقت نتائج و"مكاسب سريعة". هذه الأنشطة، ووفقا لتصور منسق النظام الإحصائي الوطني/الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، سيتم تنفيذها إلى جنب خطة العمل السنوية المذكورة أعلاه. وفيما يلي بعضاً من هذه الأنشطة:

- إعداد التقارير الإدارية عن عملية تصميم الاستراتيجية؛
- طالما أن مذكرات التفاهم سيتم استخدامها كأداة لتسهيل التعاون بين الجهات المعنية، فإن إعداد وتنفيذ برامج تدريب على صياغة مذكرات التفاهم نشاط مهم ينبغي القيام به؛
- اختيار الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات المضمنة في المرحلة التالية من الاستراتيجية، والبدء في تنفيذ أنشطة أولية نحو إطلاق هذه العملية؛
- الإستمرار في العمل في مجال المناصرة للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات/الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاءات والولايات لتطوير الإحصاءات، وتعبئة التمويل للتنفيذ، والشروع في عملية إنشاء سلة تمويل الإحصاءات؛
- الاجتماعات المتناوبة فيما بين الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات، ومشاركة قيادات الجهاز المركزي للإحصاء/الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات في اجتماعات اللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات، اللجنة الإستشارية للإحصائية للوكالات الاتحادية ... الخ)؛
- الاجتماعات العادية لوكلاء الوزارات والإدارات والمؤسسات وأمناء حكومات الولايات برئاسة الجهاز المركزي للإحصاء، لمناقشة قضايا: الدعم الفني، والدعم المالي، للوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات التي تفتقر للموارد من خلال سلة التمويل المشتركة؛
- تركيب وإعداد شبكة الإنترنت/وتسهيلات الإنترنت للتواصل فيما بين الوزارات والإدارات والمؤسسات والجهاز المركزي للإحصاء؛
- متابعة إعداد ونشر النشرة الإعلامية للنظام الإحصائي الوطني؛
- ربط النظام الإحصائي الوطني بمؤسسات ومراكز التدريب، ووضع برنامج للتدريب على أساسيات تسيير عمل النظام وأساليب تطبيقها كتحليل البيانات، كتابة التقارير، تنظيم وإدارة

- المكاتب الإحصائية، محو الأمية المعلوماتية، إدارة المسوحات، المعايير، التصنيفات، المبادرات والمبادئ التوجيهية الدولية، أطر التنمية وصياغة السياسات؛
- توريد المعدات اللازمة، مثل الحواسيب، الطابعات، أجهزة العرض الإيضاحية، المركبات، والأدوات المكتبية ... الخ؛
- توحيد الأطر التفويضية الرسمية للوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات والإطار القانوني الشامل للنظام الإحصائي الوطني فيما يتعلق بإنتاج البيانات؛
- المراجعة الشاملة للإطار القانوني للنظام الإحصائي الوطني؛
- وضع مرجع للمعايير والتعاريف والمفاهيم ... الخ؛
- وضع دليل عمل عن طرق جمع البيانات، تصميم الاستبيان/الاستمارات، تصنيف وتحليل البيانات، لإستخدامه بواسطة الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات؛
- إنشاء قاعدة بيانات للمؤشرات الأساسية؛
- تقديم الإحصاءات التفويضية الرسمية للمستخدمين الأساسيين في الوقت المناسب - مثل مؤشرات الإدارة الاقتصادية، والإصدارات السنوية للوزارات والإدارات والمؤسسات ودمجها في الكتاب الإحصائي السنوي للسودان؛
- نشر مؤشرات قياس التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية، بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء، بما في ذلك تقديم الدعم اللازم للوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء.

وهذا النوع من الأنشطة، إضافةً إلى الخطط السنوية، حال تنفيذها، ستلبي التوقعات بتقديم أفضل الخدمات الإحصائية. والشروع في تنفيذ هذه الأنشطة "سريعة المكاسب" - وبعض منها يقع بالضرورة ضمن الخطة العامة - تبدو فكرةً جيدةً للغاية، باعتبار أثرها الفوري والملموس على عمليات إنتاج وإستخدام الإحصاءات ومجمل سير العمل في النظام الإحصائي الوطني.

3.6 الشراكة والتعاون بين الفاعليّات الرئيسية في النظام الإحصائي الوطني:

من أجل ضمان الدعم الفعّال لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، يتعيّن على فاعليّات النظام الإحصائي الوطني العمل معاً، والتوافق على حقوقهم وواجباتهم، أثناء مرحلة تنفيذ الاستراتيجية. ومثل هذه التوافقات يجب أن تتجسّد في مذكرات التفاهم التي تمثّل - بدورها - إتفاقيات إطارية بين الجهاز المركزي للإحصاء وكل من فاعليّات النظام الإحصائي الوطني.

4.6 تعزيز الملكية الوطنية لمفهوم النظام الإحصائي الوطني:

من أجل تعزيز مبدأ الملكية الوطنية من جانب الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات لمفهوم النظام الإحصائي الوطني⁵، يُتوقع من وكلاء الوزارات/أمناء الحكومات وغيرهم من القيادات التنفيذية الأخرى في الفاعليّات الأخرى، تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير

⁵ أي، علاوة على المخرجات والمحصّلات، كونها مالكة للجهود التي تتم ضمن النظام الإحصائي الوطني وملتزمة بها. المترجم.

الإحصاء بشكل فعّال ومستمر. مثلما يُتوقع الأمر نفسه من الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات فيما يتعلق بتعبئة الموارد اللازمة داخليا لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاءات والاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاءات. ولذا يتم التشديد على التنسيق الأفقي بين الوزارات والإدارات والمؤسسات وتعزيزه، والأشخاص المحوريين في هذه الأجهزة سيشاركون في اجتماعات اللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاءات واللجنة الإستشارية الإحصائية للوكالات الإتحادية. ولمزيد من تعزيز ملكية مكونات النظام الإحصائي الوطني للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، سيتم إجراء دورات تدريبية متخصصة في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، إضافةً إلى ترتيبات منح تراخيص النشاط للأطراف الفاعلة الرئيسية مدعوماً بنظام حوافز كمكافأة لأكثرها التزاماً وفعالية.

5.6 العمل مع شركاء التنمية:

- توفّر الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء لشركاء التنمية ما يلي:
- تبياناً بتطلعات الحكومة وأولوياتها الملحة بين المتطلبات الإحصائية المتنافسة؛
- إطاراً لمزيد من المساعدات الفنية الفعّالة؛
- إطاراً للتمويل والمساءلة،
- وأساساً للتنسيق.

ولذلك من المفيد لمنسق الجهاز المركزي للإحصاء/الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء التعاون والعمل مع شركاء التنمية والمؤسسات المانحة من أجل تنسيق دعمهم لمكونات النظام الإحصائي الوطني. وفي هذا السياق، يجب أن يشارك مختلف شركاء التنمية في مراجعات التقييم السنوية للخطة لتعريفهم بالإنجازات ومدى التقدم المحرز في النظام الإحصائي الوطني. وفي سياق ذلك، سيطلب منهم تقديم الدعم المالي والفني للأولويات الموضوعية في الخطة.

6.6 تطوير خطط العمل المشتركة لجمع ونشر البيانات:

- سيتم تطوير خطط العمل المشتركة لجمع ونشر البيانات، من خلال تضافر عدة جهود ومسؤوليات عملية مشتركة بين أعضاء النظام الإحصائي الوطني، والتي من المتصور أن تتم خلال فترات الخطط الاستراتيجية، أهمها:
- تعاون وزارتي الزراعة و الري والثروة الحيوانية والسلمكية و المراعى والجهاز المركزي للإحصاء، في إجراء التعدادات الزراعية القومية؛
 - تعاون وزارتي المالية والاقتصاد الوطني متمثلة في وحدة الفقر والرعاية والضمان الاجتماعي والجهاز المركزي للإحصاء، في إجراء مسوحات موازنة الأسرة؛
 - تعاون وزارتي المالية والاقتصاد الوطني، الرعاية والضمان الاجتماعي والصحة، والتعليم العام و تنمية الموارد البشرية والعمل والجهاز المركزي للإحصاء، في إجراء مسح استبيان مؤشر الرفاه الأساسي؛
 - تعاون وزارتي المالية والاقتصاد الوطني والصناعة والجهاز المركزي للإحصاء، في إجراء تعدادات المنشآت الاقتصادية؛

- تعاون وزارتي تنمية الموارد البشرية و العمل والمالية والاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء، في إجراء مسح القطاع غير المنظم؛
- تعاون وزارة الصناعة والجهاز المركزي للإحصاء، في إجراء المسح/التعداد الصناعي؛
- تعاون وزارتي الصحة والرعاية والضمان الاجتماعي والجهاز المركزي للإحصاء، في إجراء المسح الديموغرافي والصحي، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات؛
- تعاون وزارات تنمية الموارد البشرية و العمل و التعليم العام والصحة ... الخ والجهاز المركزي للإحصاء في إجراء تطوير المسح المتكامل للأسر تأسيساً على المسح الأسري العام، ليشمل نماذج القوى العاملة، محو الأمية/الإلمام بالقراءة والكتابة، عمالة الأطفال ... الخ؛
- تعاون وزارتي الداخلية والصحة والجهاز المركزي للإحصاء في تحسين السجل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- تعاون الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات المعنية في أنشطة التطوير والتحسين الكلي لنظام الإحصاءات الإدارية على مدى فترة الخطة؛ ،
- أما التحضير للتعداد السكاني القومي للعام 2018 فمسؤولية مشتركة بين جميع أعضاء النظام الإحصائي الوطني المتعاونة.

7.6 الرصد والتقرير والتقييم:

- يقوم نظام رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء على أسلوب الرصد الشهري والمراجعة ربع السنوية، تليها المراجعات السنوية. والرصد - بدوره - يستتبع:
- التأكد من أن الأهداف المعلنة يجري تحقيقها؛
 - تتبع انسياب المدخلات والأنشطة والمخرجات عبر الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات؛
 - تحديد ما إذا كان التنفيذ يجري على الطريق الصحيح؛
 - تنبيه الإدارة حول المشاكل المحتملة قبل أن يصير الوضع حرجاً؛
 - واقتراح الإجراءات التصحيحية لضمان أداء يتوافق مع الاستراتيجية، أو للتأكد من أن الاستراتيجية تتم مراجعتها في ضوء المستجدات الجديدة التي قد تطرأ من الممارسة الواقعية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عملية الرصد تصبح غير فعّالة ما لم تُتخذ إجراءات محددة كاستجابة لما تمّ قياسه أو الإبلاغ عنها. ولهذا السبب، أُعدّ إطار منطقي مناسب في الملحق رقم (3) يمكن استخدامه لتحقيق فعالية الرصد والتقييم.

وستُجرى مراجعة سنوية للخطة في مؤتمر يضم جميع الفعاليات المنفذة في الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات والأعضاء الآخرين في النظام الإحصائي الوطني بما في ذلك مستخدمي البيانات الأساسيين وشركاء التنمية، تُقدّم فيه، التقارير السنوية التي أعدتها المؤسسات/الفعاليات المعنية، وملخص الإنجازات والتحديات، والتوصيات بشأن مراجعة الخطة ووضعها موضع التنفيذ. وسيقدم مدير الجهاز المركزي للإحصاء تقرير التقييم للمجلس القومي للإحصاء، للعلم أو العمل إذا لزم الأمر.

وعموماً، ستستخدم المراجعات السنوية على نطاق واسع كآلية، لضمان التزام الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات بتنفيذ خططها الاستراتيجية، وإبلاغ ذوي الإرتباط بالتطورات الحاصلة، وإجراء التعديلات المطلوبة على الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في ضوء الظروف المتغيرة، وتحديد الأولويات المقبلة وتعديل خطط العمل وفقاً لذلك. ومؤشرات الرصد الأساسية على النحو الموضوع به في الإطار المنطقي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات (الملحق 3) ستكون هي الأساس للمراجعات الشهرية والفصلية والسنوية في المراحل المختلفة.

التقييم:

تمّ تصميم عملية التقييم بحيث ينفذ في منتصف ونهاية فترة خطة العمل - لتقييم:

- المعوقات الرئيسية؛
 - أكثر الأنشطة نجاحاً؛
 - ومدى تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات/الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصاءات/الاستراتيجيات الولائية لتطوير الإحصاءات.
- الفائدة من إجراء هذا التقييم هي فرصة للتعلم من الممارسة، التي يوفرها مثل هذا التقييم للوصول إلى أداء أفضل في المستقبل.

المراجعة في منتصف الفترة:

سيتم خلال السنة الثالثة من التنفيذ تقييم التقدم المحرز، وأهمية مخرجات الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، والآثار المترتبة عليها، والإتفاق على التغييرات - التي قد تكون ضرورية - في الاستراتيجية وبرامج العمل على حد سواء. ومن فوائد **المراجعة في منتصف الفترة** أيضاً، إعادة النظر في ملف الموارد، وتقديم المقترحات لإعادة تخصيص الموارد وفقاً للأداء وأولويات الإحتياجات. وينبغي إجراء مراجعة منتصف **الفترة** بواسطة فريق من المستشارين من الخارج لضمان إستقلالية مهمة التقييم. ومع ذلك، يمكن توفير مثل الفريق الإستشاري عبر المؤسسات الوطنية المنخرطة في إستخدام البيانات أو تدريس الإحصاء أو التطوير الاستراتيجي مع الخبرة المطلوبة.

التقييم النهائي:

عند نهاية الخطة، سيتم إجراء التقييم النهائي لها، والذي من الأفضل أن يتم بواسطة فريق من المستشارين. حيث سيتم استنباط الدروس المستفادة من وقائع النجاح أو الإخفاق، وتحديد مستويات المنجزات بعناية. وكلها ستكون عوامل داخلية في تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء التالية.

7. خطة التمويل والموازنة:

1.7 الموازنة:

كما أُشير سابقاً، الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء هي استراتيجية على مدى 5 سنوات (2012-2016)، تهدف أساساً إلى تعزيز النظام الإحصائي الوطني بأكمله. وبصرف النظر عن ذلك، هناك استراتيجيات لتطوير الإحصاءات على مستويات، الوزارات والإدارات والمؤسسات، والولايات، على السواء. وبالتالي ستوضع موازنة توفر متطلبات تقوية النظام إحصائي الوطني على نحوٍ شامل، إضافةً إلى تحسين التدابير التنفيذية للإحصاءات بالوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات.

من أجل تقوية النظام الإحصائي الوطني، وكما هو معلوم سلفاً، هناك عشر غايات استراتيجية يجب تحقيقها. عليه، وضعت التكلفة التقديرية لتنفيذ خطة العمل الخاصة بكل هدف على حدا. ثمَّ قُدرت الموازنة الإجمالية لجميع الغايات بحوالي **88,090,621** جنيه سوداني تشتمل على الموازنة الفرعية لكل غاية من الغايات العشر وتبعاً للنسب المئوية للموازنة الإجمالية.

أما موازنات البنود الأخرى، فهي موازنات الولايات حسب كل ولاية على حدا، وموازنات الوزارات والإدارات والمؤسسات حسب كل منها على حدا. وقد وردت بالتفصيل كما هو مرفق فيما بعد.

وبناءً عليه، فالموازنة هي حاصل جمع تكلفة تقوية النظام الإحصائي الوطني إلى تكلفة تطوير الإحصاءات في الولايات إلى تكلفة تطوير الإحصاءات في الوزارات والإدارات والمؤسسات، والموزعة على مدى فترة الخطة.

2.7 تمويل الخطة:

من المخطط أن يتم توفير الموازنة الإجمالية عبر المساهمات الحكومية على المستويين الإتحادي والولائي، وجزءاً آخر سيأتي من تجميع الدعم من الجهات المانحة الدولية (الثنائية ومتعددة الأطراف). ومهمة المكون الحكومي تغطية الرواتب، والمصروفات الإدارية والبدلات، إضافةً إلى النفقات الرأسمالية لتغطية جزء من تكاليف الاستراتيجية. ويتوقع أن تغطي الجهات المانحة/شركاء التنمية الرصيد المتبقي من التكلفة الرأسمالية، إضافةً إلى تغطية التكاليف الأخرى عبر الدعم الفني.

وسيتم تشجيع الحكومة على المساهمة بقدر كبير في الموازنة الإستثمارية إلى مستوى يصل إلى حوالي 30٪، مع العمل على زيادة هذا المعدل تدريجياً خلال فترة الخطة. وسيجري على مدى فترة التنفيذ، إستكشاف طرائق أخرى لتعبئة الأموال من المصادر الوطنية. علاوة على تعبئة القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، والشركات متعددة الجنسيات، لتقديم ما في وسعهم من مساهمات لتطوير الإحصاءات في البلاد.

الموازنة التقديرية للنظام الإحصائي الوطني حسب الغايات والنظم الفرعية

(التقديرات بالجنيه السوداني – الدولار يساوي 2.88 جنيه سوداني)

الجملة	2016	2015	2014	2013	2012	الغايات/السنة
2,715,000	553,800	553,800	553,800	553,800	499,800	الغاية 1
1,893,860	266,500	301,500	366,500	456,500	502,860	الغاية 2
7,059,440	1,448,090	1,428,290	1490,390	1,485,690	1,206,980	الغاية 3
57,393,646	2,065,000	12,015,000	12315,000	14,452,700	16,545,946	الغاية 4
272,460	0	0	48,300	48,300	175,860	الغاية 5
13,002,305	2,340,429	2,677,389	2,677,389	2,468,749	2,838,349	الغاية 6
3,206,250	573,500	498,500	573,500	498,500	1,062,250	الغاية 7
1,392,660	143,300	153,300	268,300	374,460	453,300	الغاية 8
825,000	165,000	165,000	165,000	165,000	165,000	الغاية 9
330,000	70,300	48,300	70,300	70,300	70,800	الغاية 10
88,090,621	7,625,919	17,841,079	18,528,479	20,573,999	23,521,145	الجملة

الملاحق

الملحق رقم (1)

البرنامج الوطني للإحصاء

التعدادات والمسوحات (2012-2016)

رقم	التعدادات والمسوحات	مرحلة الإعداد	مرحلة العمل الميداني	مرحلة معالجة البيانات	مرحلة النشر
1.	التعداد الزراعي والحيواني الشامل	1 سبتمبر 2012 - 31 أكتوبر 2013	1 نوفمبر 2013 - 31 نوفمبر 2013	1 ديسمبر 2013 - 30 يونيو 2014	1 يوليو - 31 أغسطس 2014
2.	مسح موازنة الأسرة	1 يناير 2013 - 30 مارس 2013	1 أبريل 2013 - 31 مارس 2014	1 أبريل 2014 - 31 أغسطس 2014	1 سبتمبر 2014 - 1 أكتوبر 2014
3.	استبيان مؤشر الرفاه الأساسي	1 سبتمبر 2014 - 31 أكتوبر 2014	1 نوفمبر 2014 - 31 ديسمبر 2014	1 يناير 2015 - 31 مارس 2015	1 أبريل 2015 - 30 أبريل 2015
4.	تعداد المنشآت الاقتصادية	1 أكتوبر 2014 - 31 مارس 2015	1 أبريل 2015 - 31 يوليو 2015	1 أغسطس 2015 - 31 يناير 2016	1 فبراير 2016 - 30 مايو 2016
5.	مسح القطاع غير المنظم	1 نوفمبر 2014 - 28 فبراير 2015	1 مارس 2015 - 31 مايو 2015	1 يونيو 2015 - 30 سبتمبر 2015	1 أكتوبر 2015 - 31 أكتوبر 2015
6.	المسح الصناعي	1 يناير 2016 - 30 أبريل 2016	1 مايو 2016 - 31 يوليو 2016	1 أغسطس 2016 - 30 نوفمبر 2016	1 ديسمبر 2016 - 31 ديسمبر 2016
7.	تطوير نظام المسح المتكامل للأسرة	يناير 2015 إعداد العينة الرئيسية	فبراير 2015 اعداد برنامج المسوحات (2017-2021)	مارس/أبريل 2015 تصميم الاستبيان الأساسي لمسح الأسرة	أغسطس 2015 اختبار استطلاعي لنظام المسح المتكامل للأسرة
8.	تعداد السكان والمسكن السادس	1 يناير 2016 - 31 ديسمبر 2016 ←			

تابع الملحق رقم (1)
البرنامج الوطني للإحصاء
التعدادات والمسوحات (2012- 2016)

التكلفة الإجمالية التقديرية (جنيه سوداني)	التعداد/المسح	رقم
76,442,715.0	التعداد الزراعي والحيواني الشامل	.1
2,185,291.9	مسح موازنة الأسرة	.2
3,455,162.0	استبيان مؤشر الرفاه الأساسي	.3
3,618,372.5	تعداد المنشآت الاقتصادية	.4
6,874,946.1	مسح القطاع غير المنظم	.5
2,703,033.0	المسح الصناعي	.6
41,330,049.0	تعداد السكان والمساكن السادس	.7
1,148,834.0	تطوير نظام المسح المتكامل للأسرة	.8

تابع الملحق رقم (1)
البرنامج الوطني للإحصاء
التكلفة الإجمالية التقديرية حسب مراحل التعدادات والمسوحات
(2016 – 2012)

2016	2015	2014	2013	2012	التعداد/المسح
1- التعداد الزراعي والحيواني الشامل					
-	-	-	10,994,275	12,107,336	1. التحضير
-	-	-	44,668,478	-	2. العمل الميداني
-	-	6,942,971	47,555	-	3. معالجة البيانات
-	1,682,100	-	-	-	4. نشر البيانات
2- مسح موازنة الأسرة					
-	-	-	326,235	-	1. التحضير
-	-	602,976	1,808,927	-	2. العمل الميداني
-	-	631,029	-	-	3. معالجة البيانات
-	-	85,995	-	-	4. نشر البيانات
3- استبيان مؤشر الرفاه الأساسي					
-	-	367,840	-	-	1. التحضير
-	-	1,288,878	-	-	2. العمل الميداني
-	341,770	-	-	-	3. معالجة البيانات
-	186,804	-	-	-	4. نشر البيانات

4- تعداد المنشآت الاقتصادية					
1.	التحضير	-	-	1,392,842	1.392.842
2.	العمل الميداني	-	-	-	2.561.076
3.	معالجة البيانات	-	-	-	997.132
4.	نشر البيانات	-	-	-	199,426
5- مسح القطاع غير المنظم					
1.	التحضير	-	-	714,746.5	714.746
2.	العمل الميداني	-	-	-	1,530,145
3.	معالجة البيانات	-	-	-	472,318
4.	نشر البيانات	-	-	-	186,417
6- المسح الصناعي					
1.	التحضير	-	-	-	522,898
2.	العمل الميداني	-	-	-	1,524,095
3.	معالجة البيانات	-	-	-	472,318
4.	نشر البيانات	-	-	-	183,722
7-	تطوير نظام المسح المتكامل للأسرة	-	-	-	1,148,834
8-	تعداد السكان والمساكن	-	-	-	41,330,049
إجمالي التكلفة		12,107,336	57,845,470	12,027,277.5	11,214,184
					44,564,136

الملحق (2)

التحديات والاستراتيجيات والأنشطة ذات الأولوية

للمؤسسات والولايات

1/ بنك السودان المركزي:

التحديات الرئيسية	الاستراتيجيات	الأنشطة ذات الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> ● قصور الإطار القانوني. ● الضعف المؤسسي للمنظمات يؤثر على قدرتها على تلبية الطلب على البيانات. ● ضعف البنيات التحتية الداعمة لتدفق أو تبادل البيانات. ● غياب التعاون بين مزودي البيانات، إضافة إلى عدم قدرتهم على تلبية الطلب على البيانات. ● صعوبة توفير بنية تحتية ملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب العقوبات المفروضة على البلاد. ● افتقار وسائل الإعلام إلى القدرة على التعامل مع إحصائيات البنك وتفسيرها. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحسين نوعية الإحصاءات. ■ تطوير النظام المصرفي الإحصائي وصونه. ■ رفع مستوى الوعي الإحصائي في البلاد. ■ تقوية التنسيق بين مزودي الإحصاءات ومستخدميها. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ مراجعة القوانين الداعمة للعمل الإحصائي في البنك. ■ تعبئة الدعم اللازم لهذه الاستراتيجية من قبل الإدارة العليا للبنك. ■ تطوير البيانات فيما يتعلق بجودة البيانات (الإتساق)، وإعداد سلاسل زمنية للبيانات، وتحسين الموقع الإلكتروني، وإنشاء قاعدة بيانات. ■ إصدار نظام مراقبة للنشر. ■ تصميم آلية دائمة للتنسيق بين الإدارة الفنية والإدارات المختلفة للبنك للتأكد من احتياجات المستخدمين للنظام الإحصائي تحت إشراف الإدارة العليا. ■ إنشاء فرق عمل ولجان من مؤسسات أخرى منتجة للمعلومات بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● وضع موازنة للإحصاءات في وزارة العمل ● العمل من خلال الجهاز المركزي للإحصاء للحصول على الدعم المالي والدعم الفني من الجهات المانحة. ● تحديد الإحتياجات التدريبية للقوى العاملة. ● إعداد برنامج تدريبي للتدريب الداخلي والخارجي. ● توفير أحدث الأجهزة والبرمجيات لجمع البيانات وتحليلها ونشرها. ● إنشاء شبكة للبيانات. ● ترقية وتحديث المرافق (أفضل أماكن الإقامة والبيئة ملائمة، توفير المعدات، ... الخ). ● تحديث قانون العمل فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات بما يتفق مع قانون النظام الإحصائي الوطني. ● إقامة ورش العمل والندوات والحلقات الدراسية للترويج لفهم أفضل لإحصاءات العمل. ● إصدار نشرات دورية عن إحصاءات العمل. ● تطوير التقارير الإحصائية. ● تعزيز التنسيق والتعاون بين منتجي البيانات والمشاركة في ذلك لضمان عدم وجود التناقضات والازدواجية. ● التعاون مع المؤسسات ذات الصلة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقوية العلاقات مع المؤسسات الوطنية كالجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، والمؤسسات الإقليمية والدولية. ● تعزيز قدرات الموارد البشرية الإحصائية. ● تطوير البنيات الأساسية المادية. ● تحديث قانون العمل فيما يتعلق بإنتاج البيانات. ● خلق وعي عام حول أهمية إحصاءات العمل. ● تقوية التنسيق في مجال إنتاج إحصاءات العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> ● نقص التمويل. ● نقص الموارد البشرية. ● ضعف البنيات التحتية. ● مراجعة قانون العمل لتأثيره على العمل الإحصائي. ● انخفاض مستوى الوعي بأهمية إحصاءات العمل. ● ضعف التنسيق في مجال جمع الإحصاءات.

3/ وزارة الداخلية:

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ■ تحديث القوانين والتشريعات التي تحكم العمل الإحصائي مع وضع قواعد لإدارة وتنسيق النظام ومراجعة وضع الوحدة الإحصائية في الهيكل التنظيمي العام. ■ تعيين دفعة جديدة من الإحصائيين وتحسين المهارات والقدرات الإحصائية للموظفين الحاليين. ■ الحفاظ على استقرار الموظفين، وفتح آفاق لمستقبل مهني أفضل للموظفين الإحصائيين، إضافة إلى ربط الحوافز بالأداء. ■ إعداد برامج تدريب للعاملين في الوحدة الإحصائية داخليا وخارجيا. ■ تطوير الوحدة الإحصائية مع توفير الوسائل الملائمة لتحسين البنيات التحتية وبيئة العمل. ■ توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. ■ وضع نظام للعمل الميداني المتطلب لإجراء المسوحات الإحصائية وإدارتها. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحديث وتطوير التشريعات التي تحكم النظام الإحصائي. ■ تطوير القوى البشرية في الوزارة. ■ تطوير البنيات التحتية للنظام الإحصائي للوزارة. ■ تطوير البيانات وتشجيع البحث العلمي. ■ رفع الوعي الإحصائي. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عدم وجود إطار تشريعي يقوم عليه العمل الإحصائي في وزارة الداخلية. ■ مستوى منخفض من القدرات الفنية والمهنية ونقص في المؤهلات المطلوبة للعمل الإحصائي. ■ عدم وجود وظيفة إحصائية في بعض قطاعات الوزارة؛ والإفتقار إلى إستخدام المعايير الإحصائية الدولية؛ إضافة إلى الإفتقار إلى تحليل البيانات المتاحة. ■ انخفاض مستوى الوعي الإحصائي.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ■ تطوير تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات في الوزارة. ■ تحديد المسوحات الإحصائية والبرامج ذات الصلة وتنفيذها مع ذوي الارتباط الآخرين. ■ إعداد ونشر التقارير الإحصائية وفقا للمعايير الدولية. ■ وضع سياسات وخطط نشر الإحصاءات. ■ توثيق المنهجيات المعتمّدة في المسوحات والبرامج الإحصائية. ■ تضمين المناهج الدراسية في مراكز تدريب الشرطة مبادئ علم الإحصاء. ■ استخدام وسائل الإعلام للترويج لأهمية الإحصاءات. ■ نشر الرسائل الإعلامية. ■ تطوير المواقع الالكترونية. ■ المشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية والمهام المعنية بتطوير الإحصاءات. 		<ul style="list-style-type: none"> ■ الإفتقار إلى مبدأ الشراكة بين إدارات الشرطة من جهة والمؤسسات ذات الصلة من جهة أخرى. ■ غياب التدريب المستمر للكوادر الإحصائية لمواكبة التطور في مجال الإحصاءات.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● مراجعة الهياكل التنظيمية الحالية على جميع المستويات وترشيدها. ● إكمال سياسات إصلاح نظام المعلومات الصحية وإقرارها. ● إجراء تقييم الإحتياجات التدريبية للموظفين على المستويين الوطني والولائي. ● دعم الوزارة الإتحادية والوزارات الولائية بالمعينات اللوجستية (النقل والإمداد) وتوفير بيئة العمل الضرورية. ● توظيف المزيد من الموظفين لسد النقص الوظيفي. ● زيادة معدل الفوائد العائدة من إستخدام مرافق القطاع العام. ● وضع القوانين الملائمة المتوافقة مع قانون النظام الإحصائي الوطني. ● تعزيز نظام المعلومات الصحية على صعيد المرافق الصحية. ● الإتفاق على الحد الأدنى المطلوب من البيانات والمؤشرات الأساسية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء الهياكل اللازمة لتأسيس وإعادة تهيئة نظام المعلومات الصحية. ● تطوير أنظمة إدارة البيانات ومنتجات المعلومات. ● التكامل والرقمنة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الملائمة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات السابقة المتعلقة بنظام المعلومات الصحية. ● نظام المعلومات الصحية مشّتت عبر برامج مستقلة معنية بأمراض محددة تعمل وفق نظم معلومات فرعية موازية متفرقة خاصة بها. ● ضعف تطوير البيانات من حيث الشمول والنوعية، وإستخدام منهجيات ضعيفة، ونقص التغطية، وغياب التنسيق لعملية إنتاج البيانات. ● ضعف التمويل لتشغيل نظام المعلومات الصحية. ● ضعف تنمية القوى البشرية وإدارتها (عدم كفاية الموظفين، سوء حالة الخدمات، نقص التدريب، التفاوت في الهيكل الوظيفي، وتدني قدرات مؤسسات التدريب .. الخ).

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● مراجعة نظام تدفق البيانات ووضع مبادئ توجيهية لذلك. ● مراجعة عملية إنتاج البيانات بما في ذلك أدوات جمع البيانات الخ. ● وضع معايير ومبادئ توجيهية بشأن إعداد تقارير البيانات، وتخزينها وأمنها، ومعالجتها وتحليلها. ● إطلاق مشروع حوسبة كامل العمليات الإحصائية. ● وضع آلية للتنسيق بين عمليات إنتاج ونشر البيانات وإستجابات المستخدمين. ● توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات المكتبية اللازمة، وشبكة الانترنت. ● إنشاء نظام استرجاع للبيانات وقاعدة للبيانات. ● ربط نظام المعلومات الصحية مع أنظمة المعلومات الأخرى. ● إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المتابعة والتقييم لسجلات الإحصاءات الحيوية. ● إنشاء نظام المعلومات خاص بصحة المجتمع مع إضفاء الطابع المؤسسي عليه. 		<ul style="list-style-type: none"> ● قصور الترتيبات المؤسسية والتنظيمية (عدم وجود هيكل أو عدم كفايته في المستوى الأدنى). ● ضعف البنيات التحتية الفقيرة (المباني، تكنولوجيا المعلومات الإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). ● ضعف إدارة البيانات وإجراءات نشرها بما في ذلك الإستخدام المنخفض لمنتجات البيانات.

5/ وزارة المالية والاقتصاد الوطنى:

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● تطوير آلية التنسيق. ● تفويض سلطات الوكيل للإدارة العامة للإحصاء المنشأة حديثاً. ● تعيين إحصائي مؤهل لرئاسة الإدارة العامة للإحصاء بالوزارة. ● إنشاء روابط إلكترونية بين الوحدات الإحصائية والإدارة العامة للإحصاء. ● تطبيق المعايير الإحصائية الدولية. ● استخدام "إطار تقييم جودة البيانات" لضمان جودة نوعيتها. ● استخدام منهجيات سليمة. ● إعداد جدول زمني لإصدار للبيانات يتيح أفضل نشر ممكن لها. ● جرد الأصول وحوسبة السجلات. ● تطوير التدفق الإلكتروني للبيانات. ● تحسين وتحديث الموقع الإلكتروني للوزارة. ● التدريب خلال العمل على المعايير والمنهجيات الدولية. ● وضع استراتيجية استبقاء الإحصائيين المعاشيين بالخدمة. ● إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي موسّع يشتمل على مقررات إلزامية، ورش عمل، وندوات الخ. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إنشاء إدارة عامة للإحصاء، وحدات إحصائية في جميع الإدارات العامة الأخرى مع وضع آلية للتنسيق بينها. ● تطوير وتحسين البيانات. ● إنشاء سجل إلكتروني للممتلكات العامة. ● تقوية التنسيق بين وحدات الإحصاء في الوزارة. ● رفع القدرات المهنية للإحصائيين العاملين بالوزارة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدم كفاية تطوير البيانات نجم عنه إنخفاض نوعية البيانات، نقص تغطية بنود البيانات، وضعف نشرها. ● عدم وجود نظام إحصائي مختص في الوزارة. ● ضعف قاعدة الموارد البشرية المطلوبة للعمل الإحصائي من حيث: عدم كفاية الموظفين، نقص برامج التدريب ذات الصلة لا سيما في مجالات المعايير الدولية، والمنهجيات الخ. ● ضعف الوعي الإحصائي. ● نقص التمويل اللازم للعمل الإحصائي. ● عدم كفاية البنيات التحتية.

6/ وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي:

التحديات الرئيسية	الاستراتيجيات	الأنشطة ذات الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> ● الإفتقار إلى الدعم المالي والمؤسسي اللازم لتطوير نظام المعلومات بالوزارة. ● نقص القوى البشرية الإحصائية سواء من حيث العدد أو المهارات. ● ضعف دعم البنيات التحتية من حيث البنيات المادية، والإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ● غياب الهياكل التنظيمية لإنتاج وتصنيف الإحصاءات في الإدارة العامة، وحتى على مستويات الوزارات والإدارات والمؤسسات. ● الإفتقار إلى تدفق المعلومات داخل الوزارة وضعف التواصل مع الولايات. ● ضعف التنسيق داخل الوزارة ومع المؤسسات الأخرى. ● إنخفاض الوعي بأهمية نهج "الإحصاءات من أجل التنمية". 	<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز السياسات الرسمية الإلزامية من أجل توفير التمويل الحكومي على المستويين القطاعي والمركزي، إضافة إلى حشد الدعم المالي من الخارج. ● توفير القوى البشرية الإحصائية الكافية وتزويدها بالمهارات المطلوبة. ● وضع خطط لتوفير ما يكفي من البنيات المادية والإحصائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع الهياكل الإحصائية. ● إنشاء الهياكل الإحصائية الملائمة على مستوى كل من الإدارة العامة والوزارة. ● تحسين عملية تدفق المعلومات وتكاملها ضمن الوزارة بهدف أفضل نشر لها. ● تقديم الدعم اللوجستي (النقل والإمداد) ووسائل الاتصالات لأنظمة المسوحات. ● تطوير آليات التنسيق الملائمة داخل المؤسسات وفيما بينها. ● الشروع في حملات المناصرة للإحصاء وسط العاملين بالوزارة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إدراج مادة في قانون النظام الإحصائي الوطني تشترط على السلطات بقطاع الثروة الحيوانية والسمكية توفير التمويل من خطط التنمية القطاعية لتطوير النظام الإحصائي. ● استخدام "مذكرة التفاهم" كأداة للحصول على أموال إضافية من "صندوق سلة الإحصاءات" المنشأ من خلال الدعم الجماعي للشركاء في التنمية. ● توظيف المزيد من الموظفين الإحصائيين لتكملة النقص في الموظفين الموجودين. ● إعداد برنامج تدريبي لترقية المهارات الإحصائية. ● تحسين شروط الخدمة لتحفيز استبقاء الإحصائيين المعاشيين بالخدمة. ● إعداد عطاءات مشتريات للبنيات التحتية المطلوبة: المادية؛ الإحصائية؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ● توزيع بند المشتريات بشكل مناسب. ● إنشاء الهياكل الإحصائية في كل الإدارات العامة وتوفير الموظفين وبرامج العمل الخاصة بهم.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز هيكل مركز المعلومات بما يلزم من الموظفين المؤهلين وتنسيق أعمال الهيكل/الموظفين بالإدارات العامة والإشراف عليهم. ● وضع نظام تدفق البيانات من الهيكل الإحصائية بالإدارة العامة إلى مركز المعلومات بالوزارة. ● تطوير قواعد البيانات في الإدارات العامة وفي مركز المعلومات والربط بينها. ● إنشاء شبكة لربط جميع نقاط البيانات بالوزارة. ● تطوير سياسة وخطط الوزارة الخاصة بتحسين نشر الإحصاءات. ● إعداد عطاءات مشتريات من السيارات، ومعدات المسح، وإجهزة الإتصالات. ● الشراء على مراحل، وتوزيع المشتريات من السيارات وأطقم المعدات وفقا للحاجة. ● بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، إنشاء لجنة تمثّل فيها الوحدات الإحصائية للوزارة بالولايات، تجتمع بشكل دوري لمناقشة برامج الوزارة. ● إعداد برنامج للمناصرة الإحصائية وإشراك الجهاز المركزي للإحصاء في تنفيذه. 		

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● إعداد موازنة سنوية مفصلة للعمل الإحصائي. ● اقتراح هيكل تنظيمي للعمل الإحصائي. ● تحديد الموظفين المطلوبين للعمل الإحصائي. ● اقتراح الوصف الوظيفي للموظفين المطلوبين. ● تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم. ● دعم بناء القدرات المؤسسية. ● توفير المعدات والبرمجيات والبرامج اللازمة لإنتاج البيانات. ● طلب الدعم الفني من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، في المجال الإحصائي. ● تنفيذ جولات دراسية إلى دول أخرى، ● تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإنتاج الإحصاءات الدقيقة. ● إجراء تقدير للبيانات المطلوبة. ● تصميم وتنفيذ الأنشطة الإحصائية لإنتاج البيانات اللازمة. ● إنشاء آلية لتنسيق إنتاج البيانات في الوزارة، ● إنشاء آلية للتنسيق بين الوزارة وذوي الارتباط الآخرين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تفعيل العلاقات المحلية والثنائية بما في ذلك توفير موازنة لتطوير الإحصاءات ضمن الوزارة. ● تعبئة الموارد لدعم إنتاج البيانات والنظام الإحصائي. ● مناصرة دوائر صياغة السياسات وصنع القرار العليا للعمل الإحصائي. ● إنشاء هيكل تنظيمي للعمل الإحصائي. ● تقوية وتحسين البنية التحتية لإنتاج البيانات. ● إنشاء شبكة معلومات وعلاقات مع بلدان أخرى عبر الجهاز المركزي للإحصاء. ● تعزيز التعاون والتنسيق داخل الوزارة وبين الوزارة ومختلف القطاعات الأخرى، والجهاز المركزي للإحصاء. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الإفتقار إلى التمويل اللازم للعمل الإحصائي. ● عدم كفاءة الهيكل التنظيمي. ● مشكلة إنتاج معلومات حديثة ودقيقة في الوقت المناسب وفقا لاحتياجات المستخدمين. ● الإفتقار إلى التنسيق.

8/ الجهاز المركزي للإحصاء:

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● إعداد مذكرة تفاهم تُقدّم إلى الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية تؤسس رابطاً وثيقاً بين الإحصاءات الجيدة والتنمية الوطنية والتقدم. ● التأكد من وضع موازنة لكل وكالة من المؤسسات الإحصائية المدرجة في النظام الإحصائي الوطني. ● تخطيط لعقد اجتماعات مائدة مستديرة تضم وكلاء الوزارات والجهات المانحة بشأن تمويل الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية. ● إقامة مؤتمر للشركاء يعقد دورياً كل ثلاثة أشهر/نصف سنوي لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الإحصائية وتوفير الموارد اللازمة. ● إطلاق مبادرة لإنشاء الصندوق الوطني للإحصاء يسهم فيه ذوي الارتباط من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية... الخ. ● إعداد قائمة جرد للبيانات التحتية المطلوبة المادية منها، والإحصائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع برنامج واقعي لمشتريات الكفاية منها، من أجل تحقيق التطوير والتحديث والترقية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الشروع في إجراءات السياسات العامة التي تعترف بالإحصاءات كسلعة عامة يتوجب تمويلها بواسطة الحكومات. ● حشد وتنسيق الدعم من شركاء التنمية. ● إطلاق مبادرة استراتيجية لإنشاء صندوق التمويل الوطني للإحصاء. ● إجراء تحسينات جذرية في البنى التحتية المادية والإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خلال العامين الأولين من الخطة الاستراتيجية (2012-2016). ● بناء وتحديث البيانات الإحصائية وتصميم برامج مُعدّة بعناية ومنفّذة على نحو دقيق. ● تفحص الثغرات في البيانات، ومستوى جودتها، ومحدودية نطاق نشرها، ووضع خطط لمعالجة كل هذه الثغرات، مما يساهم في إعادة تهيئة عمليات إنتاجها. 	<ul style="list-style-type: none"> ● شح التمويل المتاح لتنفيذ العمل الإحصائي في السودان. ● ضعف البنية التحتية للجهاز المركزي للإحصاء فيما يتعلق بالبنى المادية، الإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ● بطء تطوير البيانات من خلال المسوحات والتعدادات التي غالباً ما تُجرى بصورة غير منتظمة. كما أن عدم وجود قواعد بيانات، مع عدم كفاية نشر البيانات؛ مما اعجز الجهاز عن تطبيق الأطر الإحصائية الدولية بالكفاءة المطلوبة، مثل تطبيق نظام الحسابات القومية 2008. حيث لا يزال تصنيف الحسابات القومية يعتمد بشكل كبير على نظام الحسابات القومية 68.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● وضع وتنفيذ ممنهج لبرنامج الأنشطة الإحصائية. ● العناية في طرق التجويد عند كل مرحلة من مراحل انتاج البيانات لضبط المنهجية وتطوير الانتاج. ● الإسراع في استكمال الأطر وتوفير الدعم الفني لها صلةً، جودةً، نشرًا وتوقيتاً. ● صياغة سياسة وخطط نشر الإحصاءات والتأكيد على دوام تنفيذها. ● تطوير قواعد البيانات للبيانات المنتجة، وتحسين عرضها على الموقع الإلكتروني. ● إعداد مذكرة تفاهم حول الوضع المؤسسي الامثل للجهاز المركزي للإحصاء، والمستوى الوظيفي النسبي في الحكومة لرئاسة الجهاز / النظام الإحصائي. ● إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للإحصاء من خلال إنشاء إدارتين عامتين إضافيتين هما الإدارة العامة للتنسيق؛ والإدارة العامة لتنظيم العمل الميداني، والمنهجيات، والمعايير والبحوث، على التوالي؛ إضافةً إلى إدارة للعلاقات الدولية. ● وضع آليات للتنسيق الداخلي ضمن الجهاز المركزي للإحصاء بما في ذلك تنسيق الاجتماعات والجدول الزمنية لإصدار التقارير. 	<ul style="list-style-type: none"> ● ضمان سهولة حصول المستخدمين الأساسيين على البيانات. ● إعادة النظر في موقع الجهاز المركزي للإحصاء في هيكل الحكومة، والتوصية بذلك عبر مذكرة مراجعة الوضع المؤسسي للجهاز. ● مراجعة الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للإحصاء. ● إنشاء هيئات وآليات التنسيق. ● تطوير برنامج التنسيق الفني عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله. ● تفحص قضايا تنمية وإدارة القوى البشرية وتطوير برامج لتحسين النظام الإحصائي. ● وضع خطة لتحليل البيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> ● عدم كفاية الهيكل التنظيمي والترتيبات المؤسسية مع غياب بعض الإدارات العامة الأساسية مثل الإدارة العامة للتنسيق؛ والإدارة العامة لتنظيم العمل الميداني، والمنهجيات، والمعايير والبحوث. ● التنسيق غير فعال سواء داخل الجهاز المركزي للإحصاء والنظام الإحصائي الوطني عموماً. ● عدم كفاية ادارة وتنمية الموارد البشرية عدداً وتأهيلاً ومهارةً. ● شح في تحليل البيانات مما اضعف من المعلومات الاحصائية اللازمة التي يحتاجها المستخدمون

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● عقد اجتماعات مشتركة بين المؤسسات التي تشملها الإدارة العامة للتنسيق. ● إعداد برنامج مراقبة النظام الإحصائي الوطني ومدى تنفيذه مهامه. ● وضع مرجع لمعايير النظام الإحصائي الوطني، والتدريب على استخدامها ومتابعة تنفيذها. ● وضع سياسات لتنظيم الترقية الوظيفية، الإجازات، الأجور، مسار المستقبل المهني، مع خطة تنفيذها. ● إعداد برنامج للتدريب وإعادة التدريب وتنفيذه. ● توظيف كوادر جديدة لسد النقص في القوى البشرية الإحصائية. ● وضع نظام لحوافز الأداء المهني الجيد. ● تدريب بعض محلي البيانات داخل الجهاز المركزي للإحصاء. ● بناء علاقات مع المؤسسات البحثية وذلك بناءً على مذكرات تفاهم بشأن تأسيس البحوث المشتركة لتحليل البيانات. ● إعداد واستهداف مختلف الفئات الحكومية والمدنية برنامجاً للمناصرة الإحصائية والعمل على تنفيذه. ● إطلاق مشروع المراجعة الشاملة لقانون الإحصاء لسنة 2004 يشارك فيه جميع ذوي الارتباط. وعقد ورشة عمل كأحدى وسائل ترويج مشروع القانون الجديد. والحرص على متابعة مراحل التصديق عليه في البرلمان. 	<ul style="list-style-type: none"> ● إطلاق مبادرة استراتيجية للمناصرة القوية للإحصاء داخل الحكومة وفي أوساط المجتمع. ● الشروع في مراجعة شاملة لقانون الإحصاء لسنة 2004 لضمان قيام النظام الإحصائي الوطني السوداني يتضمن أحكاماً واضحة تنظم عمل الأطراف الفاعلة في المنظومة. 	<p>الوطنيون.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التوعية قاصرة عن شرح أهمية دور الإحصاء من أجل التنمية. ● قانون الإحصاء لسنة 2004 يحتاج إلى مراجعة شاملة ليصبح وثيقة صلة بكامل النظام الإحصائي الوطني.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في عملية مراجعة في قانون الإحصاء لسنة 2004 و تسهيلها بقصد التوافق الوطني على قانون للإحصاء يغطي النظام الإحصائي الوطني بأكمله. • إدراج علم الإحصاء في المناهج المدرسية للولاية. • إعداد برنامج المناصرة وإطلاقه في شراكة مع وسائل الإعلام وتوجيهه إلى صانعي القرار والسكان على حد سواء. • إنشاء هياكل إحصائية في الوزارات والإدارات والمؤسسات في الولاية. • إنشاء مكتب مركزي للإحصاء في الولاية لتنسيق جميع الأعمال الإحصائية بالوزارات والإدارات والمؤسسات في الولاية. • بناء الحد المهني الضروري من القوى البشرية الإحصائية في هياكل الوزارات والإدارات والمؤسسات وفي المكتب المركزي للإحصاء في الولاية: - توظيف المرشحين المؤهلين. - وضع برنامج تدريبي يتضمن دورات تدريبية داخلية وخارجية وتنفيذها. - تحسين شروط خدمة القوى البشرية الإحصائية. - إعداد وصف وظيفي لكل موظف إحصائي. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضمان أن جميع الأعمال الإحصائية تركز على قانون الإحصاء، وتتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والعهد الإفريقي للإحصاء. • تعزيز الوعي الإحصائي داخل مجتمع ولاية كسلا. • ضمان إنشاء هياكل تنظيمية في كل الوزارات والإدارات والمؤسسات في الولاية. • تقوية البنيات الإحصائية الحالية. • تنمية الموارد البشرية وإدارة القوى البشرية. • حشد التمويل عن طريق سلطات الولاية، والحكومة المركزية، ومن خلال سلة تمويل النظام الإحصائي الوطني. 	<ul style="list-style-type: none"> • لا يركز العمل الإحصائي في الولاية على إطار قانوني. • انخفاض الوعي الإحصائي العام بالولاية. • عدم وجود هيكل تنظيمي للإحصاءات أو ضعفه في الوزارات والإدارات والمؤسسات بالولاية. • نقص القوى البشرية الإحصائية في الولاية من حيث العدد والمهارات. • الإفتقار إلى التمويل اللازم لتطوير الإحصاءات في الولاية. • تدني نوعية البيانات في الولاية إضافة إلى القصور في نشرها. • عدم فعالية و/أو غياب التنسيق بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها في الولاية.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● تضمين مادة في قانون النظام الإحصائي الوطني تختص بإنشاء موازنة للإحصاءات في جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات. ● الحصول على مزيد من التمويل من خلال سلة تمويل النظام الإحصائي الوطني عبر مذكرات التفاهم بين الولاية والجهاز المركزي للإحصاء. ● إعداد وتنفيذ برنامج إحصائي للولاية بناءً على تقدير الاحتياجات من البيانات الإحصائية. ● تحسين عملية إنتاج البيانات فيما يتعلق بالمنهجية، الجودة، ونشر وحفظ البيانات. ● إنشاء قواعد بيانات في كل الوزارات والإدارات والمؤسسات بالولاية مع روابط مناسبة بينها. ● إنشاء الموقع الإلكتروني للإحصائي للولاية. ● تقوية اللجنة الإحصائية لألحكومية من أجل التعاون والتنسيق الفعّال. ● المشاركة بنشاط في اللجنة الإستشارية الوطنية للإحصاء. ● التأكد من ترتيبات التنسيق الداخلي ضمن الأنظمة الإحصائية في الوزارات والإدارات والمؤسسات بالولاية. ● أن تكون الولاية جزءاً من عملية إعداد مسرد المعايير الإحصائية في السودان. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الشروع في تطوير البيانات في جميع القطاعات بالولاية. ● إنشاء آليات للتنسيق داخل النظام الإحصائي للولاية وعبر النظام الإحصائي الوطني. 	

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> ● ضمان توفر موازنة لتنفيذ البرامج الإحصائية في الولاية. ● التنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء من أجل جلب الدعم المالي والفني من الجهات المانحة. ● تأييد نهج النظر للإحصاءات كسلعة عامة. ● تأسيس مكتب رئيسي للإحصاء في الولاية لتنسيق العمل الإحصائي بين الوزارات والإدارات والمؤسسات في الولاية. ● وضع ترتيبات التنسيق بين المكتب الفرعي للإحصاء في الولاية والوزارات الاتحادية من خلال رئاسة الجهاز المركزي للإحصاء. ● تصميم برنامج تدريبي قابل للتنفيذ خلال فترة الخطة الاستراتيجية القومية (2012-2016). ● توظيف مزيد من المهنيين الإحصائيين للوصول إلى مستوى كافٍ من المهنية. ● إعداد واقتراح شروط الخدمة الملائمة للموظفين. ● تأسيس هيكل تنظيمي ملائم للعمل الإحصائي في كل من الوزارات والإدارات والمؤسسات في الولاية يتولى تنسيقه مكتب الإحصاء الرئيسي بالولاية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز توافر التمويل للعمل الإحصائي في الولاية. ● إنشاء آلية تنسيق بين الأنشطة الإحصائية في الولاية. ● تنمية وإدارة القوى البشرية الإحصائية. ● وضع هيكل تنظيمي للخدمات الإحصائية. ● تحسين البنيات التحتية، المادية، والإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة للنظام الإحصائي. ● إعداد برنامج للأنشطة الإحصائية لفترة الخطة الاستراتيجية القومية (2012 - 2016). 	<ul style="list-style-type: none"> ● الافتقار إلى التمويل اللازم لتنفيذ برنامج إنتاج البيانات. ● ضعف أو غياب التنسيق بين المؤسسات في الأنشطة الإحصائية ذات الصلة. ● نقص القوى البشرية المدربة للعمل الإحصائي في الولاية. ● عدم وجود أو ضعف الهياكل التنظيمية للأنشطة الإحصائية في الولاية. ● عدم كفاية البنيات التحتية، المادية، والإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأنشطة ذات الأولوية	الاستراتيجيات	التحديات الرئيسية
<ul style="list-style-type: none"> • توفير المكاتب الكافية الملائمة والمعدات والأجهزة المكتبية الضرورية للوحدات الإحصائية بالوزارات والإدارات والمؤسسات في الولاية. • وضع أطر المسوحات (قائمة أطر) للعمليات الإحصائية. • توفير عدد كافٍ من الطابعات الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر وحزم البرمجيات الإحصائية المطلوبة ... الخ. • تركيب وإعداد الشبكات (الداخلية والواسعة) لربط شبكة الإنترنت بمختلف الوحدات الإحصائية. • تنفيذ البرنامج الإحصائي مع ضمان تغطية عمليات المسح وتحسين حفظ السجلات الإدارية. • تنفيذ برنامج تطوير البيانات. • إقامة ورش عمل للتوعية بأهمية الحاجة إلى الإحصاءات عبر وسائل الإعلام المختلفة. • إعداد نشرة إعلامية إحصائية جاذبة في الولاية. 	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد برنامج متكامل لتطوير البيانات يقوم على قاعدة بيانات شاملة، ويضمن إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية. • الترويج لأهمية مبدأ الإحصاءات من أجل التنمية. 	

التحديات الرئيسية	الاستراتيجيات	الأنشطة ذات الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> • عدم كفاية البنى التحتية، المادية، والإحصائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • ضعف وتيرة تطوير النظم الإحصائية. • عدم وجود وحدات للإحصاء في مختلف القطاعات في الولاية. • غياب التنسيق. • الإفتقار إلى التمويل اللازم للعمل الإحصائي. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز وتحسين البنى التحتية الإحصائية القائمة. • بناء نظم إحصائية قوية. • إنشاء هيكل إحصائي في كل قطاع من القطاعات المختلفة. • إنشاء آلية تنسيق بين مستخدمي البيانات ومنتجها. • وضع موازنة للعمل الإحصائي في خطط التنمية. • إنشاء شراكة مع مختلف أصحاب المصلحة. • تعبئة الموارد من المانحين. 	<ul style="list-style-type: none"> • ترميم وتجديد المباني القائمة. • توريد المعدات المكتبية اللازمة. • توفير أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات وتجهيزها للعمل. • تأسيس وتوفير تكنولوجيا المعلومات وغيرها من النظم الإحصائية. • تحسين المعايير والمنهجيات الإحصائية. • إنشاء وحدات الإحصاء في كل قطاع من القطاعات المختلفة. • توظيف الموظفين الفنيين. • تدريب الموظفين وبناء قدراتهم الإحصائية. • تعزيز التعاون والتعاقد بين مختلف القطاعات. • تأييد الدعوة إلى تخصيص موازنة للعمل الإحصائي توفرها الحكومة. • إعداد مقترحات مشاريع إحصائية.

الملحق (3)

الإطار المنطقي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء

مفترضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<ul style="list-style-type: none"> - الإلتزام الراسخ بتطوير الإحصاءات في السودان، وتنفيذ سياسات الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء دون عوائق (مع توفير الموارد الكافية). 	<ul style="list-style-type: none"> - تمّ تطوير برنامج متكامل للنظام الإحصائي الوطني. - تداول المصطلحات الإحصائية. - وجود نظم إحصائية موحّدة المعايير والمنهجيات بالوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات ضمن النظام الإحصائي الوطني، وتعمل عبر جدول أعمال وتسهيلات مشتركة. 	<ul style="list-style-type: none"> - مدى إدخال جميع النظم الفرعية (القطاعية والولائية) وبشكل جيد في الإتجاه العام للنظام الإحصائي الوطني بحلول العام 2016. - الإحصاءات المنتجة أخضعت لمعايير الجودة والقابلية للمقارنة عبر النظام الإحصائي الوطني بحلول العام 2016. 	الرؤيا
			<p>نظام إحصائي وطني، من بين الأفضل في العالم، تصطف نظمه الفرعية في منظومة إحصائية تتصف بالتكامل والجودة وفاعلية التنسيق والأداء.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إلتزام الجهاز المركزي للإحصاء، وجميع الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات بتنفيذ خططها الاستراتيجية. - بناء القدرات الإحصائية بشكل مستمر. 	<ul style="list-style-type: none"> - صدور وثيقة النظام الوطني المتكامل للمعلومات. - استخدام الإحصاءات في كافة مراحل تخطيط ورصد وتقييم برامج التنمية. - توافر أدلة على ممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد. - استخدام تقارير المسوحات. 	<ul style="list-style-type: none"> - مدى التقدم المحرز في تأسيس النظام الوطني المتكامل للمعلومات. - مدى تقدير أهمية استخدام الإحصاءات كأدلة داعمة لصياغة سياسات حكومية وتنموية مبنية على المعرفة. - الإحصاءات التي يتم استخدامها بشكل متزايد لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. 	الرسالة
			<p>تطوير نظام إحصائي وطني، يوفر بنية تحتية أساسية ومورد عام لازم لبناء نظام وطني متكامل ومستدام للمعلومات داعم لإدارة التنمية بالنتائج وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في السودان.</p>

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<ul style="list-style-type: none"> - توفير الموارد الكافية لتطوير الإحصاءات. - قبول الوزارات والإدارات والمؤسسات والولايات الدور التنسيقي المحوري للجهاز المركزي للإحصاء. - استعداد التنفيذيين الحكوميين لإستخدام الإحصاءات في صياغة السياسات العامة. - إعداد مقترحات الموازنات بصورة منتظمة. 		<ul style="list-style-type: none"> - قانون الإحصاء (النظام الإحصائي الوطني) سيصدر بحلول 2012 - 2013. 	

الغاية الاستراتيجية 1

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<p>- السلطات الحكومية والجامعات تؤمن بالإحصاءات كأداة حاسمة للتنمية.</p> <p>- توفر الموارد من أجل المناصرة الإحصائية.</p>	<p>- توفر برامج التوعية الإحصائية.</p> <p>- توفر منهج علم الإحصاء بمدارس الأساس والمدارس الثانوية. كما يتم تدريس علم الإحصاء كمتطلب مسبق لجميع المقررات الدراسية.</p> <p>- إصدار مواد إعلامية دورية موجزة عن وضع تطوير الإحصاءات في السودان.</p> <p>- إنعقاد ورش العمل الإحصائية للصحافيين (عدد الحلقات وعدد المشاركين).</p> <p>- مناصرة وسائل الإعلام لأهمية الإحصاءات من خلال الأناشيد، وعرض قضية أهمية الإحصاءات في الصحف والإذاعة والتلفزيون.</p> <p>- استخدام الإحصاءات في التقارير الصحفية.</p> <p>- نشر البيانات الرسمية من خلال مختلف وسائل الإعلام.</p> <p>- ترويج وسائل الاعلام لتوفير الدعم من الجمهور للبرامج الإحصائية والدعم المالي الحكومي للمؤسسات الإحصائية.</p> <p>- إنعقاد ورش عمل تستهدف الوزراء/ وكلاء الوزارات/ المدراء العموميين/ المدراء، البرلمان، والسلطة القضائية (أعمال وتوصيات ورش العمل متوفرة).</p>	<p>- برامج التوعية الإحصائية التي تمّ تطويرها.</p> <p>- السياسات الحكومية المتعلقة بتدريس علم الإحصاء بالمدارس وجميع التخصصات الجامعية التي تمّ تطبيقها.</p> <p>- مدى وجود صلات بين وسائل الاعلام والأجهزة الإحصائية.</p> <p>- مدى توافر الوعي الإحصائي بين القيادات التنفيذية الحكومية العليا.</p>	<p>تعزيز المناصرة الإحصائية</p>

الغاية الاستراتيجية 2

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<p>- الدعم الحكومي لتقوية التجهيزات الإحصائية تنظيميا ومؤسسيا.</p> <p>- استعداد الحكومة للموافقة على عملية الخدمات الإحصائية المشتركة.</p> <p>- توفر التمويل لتشغيل الهيئات الجديدة وتجهيزها.</p>	<p>- صدور قانون الإحصاء.</p> <p>- وحدات الإحصاء بالوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات العاملة وتُصدر تقاريرها الدورية بانتظام.</p> <p>- توفر مذكرات مجلس الوزراء حول الخدمات الإحصائية المشتركة.</p> <p>- تنسيق جيد للمسوحات والتعدادات، والتقارير حول ذلك متاحة.</p>	<p>- قانون النظام الإحصائي الوطني سيصدر بحلول العام 2013/2012 وسيضع الجهاز المركزي للإحصاء ووحدات الإحصاء بالوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات في مركز الحكومة.</p> <p>- مدى إتساق القوانين الحالية الأخرى المنظمة لإنتاج البيانات مع قانون النظام الإحصائي الوطني.</p> <p>- مدى التقدم المحرز إزاء إعادة هيكلة الجهاز المركزي للإحصاء تمت بحيث يشمل إدارة العامة للتنسيق؛ وإدارة العامة للعمل الميداني، والبحوث، والمعايير والمنهجية؛ وتحسن نظام الإحصاءات الإدارية.</p> <p>- التجهيزات الإحصائية الإحصائية المستقلة عالية الجودة التي أدخلت - وبنسقٍ موحد - في جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات.</p> <p>- سلة التمويل من الحكومة والجهات المانحة التي أنشئت من أجل تطوير الإحصاءات.</p> <p>- آليات التنسيق التي أنشئت داخل الوزارات والمؤسسات/الولايات/ والجهاز المركزي للإحصاء؛ والتنسيق عبر النظام الإحصائي الوطني على حد سواء.</p>	<p>التطوير التنظيمي والمؤسسي</p>

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
		<p>- مذكرة التفاهم التي أعدت حول إنشاء الخدمات الإحصائية المشتركة، التي يديرها من الناحية الفنية الجهاز المركزي للإحصاء، وإداريا الوحدات الإحصائية، وتمت الموافقة عليها.</p> <p>- المسوحات والتعدادات التي نُفِذت في إطار برنامج منسق وتعاون وثيق بين الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات والجهاز المركزي للإحصاء ابتداءً من العام 2012.</p> <p>- مسرد المعايير، والمفاهيم والتصنيفات، والتعاريف، والمنهجيات الإحصائية الذي تمّ إعداده بحلول 2013/2012. ويستخدم في جميع المسوحات والتعدادات خلال الفترة 2013 - 2016.</p>	

الغاية الاستراتيجية 3

مفترضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<ul style="list-style-type: none"> - توفر الموارد. - استعداد الحكومة لتحسين شروط الخدمة للعاملين في مجال الإحصاء. - استعداد مؤسسات التدريب لمراجعة مناهج الإحصاءات. - توفر التمويل لجميع البرامج المبتكرة. - الشركاء عازمون على العمل معا. - استعداد مستخدمي البيانات على التعلم. - توفر التمويل. - توفر التمويل. - استعداد منظمات ومعاهد البحوث للتعاون. 	<ul style="list-style-type: none"> - تقارير التطورات الجديدة متوفرة. - برنامج التدريب المنفذ (عدد وفئات الموظفين الذين تم تدريبهم). - المناهج التي تتضمن المجالات ذات الصلة بتطوير الإحصاءات التفويضية الرسمية متاحة. - البرنامج المشترك للتدريب يتم تنفيذه. - زيادة مستخدمي البيانات بنسبة 25% تقريبا. - تحديث مركز التدريب الإحصائي (تحسن بيئة العمل، برنامج تدريب يتم تنفيذه بكفاءة، وتزايد عدد المتدربين). - توفر المجالات العلمية السنوية المنشورة. - برنامج التعاون البحثي منفذ بين الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات والجهاز المركزي للإحصاء والباحثين. 	<ul style="list-style-type: none"> - إطار تنمية الموارد البشرية التي تم وضعها وبدأ بتنفيذها بحلول 2013/2012. - الوصف الوظيفي المناظر للهيكل الوظيفي والراتبي الذي أعد من قبل فريق العمل المكلف بذلك. - نظام الترقيات الداخلية الذي أعد وبدأ في تطبيقه بحلول العام 2014. - تطوير برامج التدريب التي تم تطويرها من أجل تحسين قدرات جميع فئات الموظفين الإحصائيين المتقدمة وجاهزة للتنفيذ في العام 2012 وما بعده. - برامج التدريب على عمليات السياسات والأطر الإنمائية التي أدمجت في المناهج. - الجهاز المركزي للإحصاء لديه صلات وتعاون وثيق مع مؤسسات التدريب فيما يتعلق بتنفيذ المناهج ذات الصلة بعمل النظام الإحصائي الوطني. - المستخدمين الأساسيين الذين درّبوا على معالجة البيانات وتفسيرها بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء ومؤسسات التدريب. 	<p>تنمية القوى البشرية وإدارتها</p>

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
- توفر التمويل لإجراء البحوث ذات الصلة بالإحصاءات.	- التقارير البحثية متاحة للجميع وَمُستفاد منها من قِبَل واضعي السياسات العامة.	- مستوى تجديد مركز الإحصاء بالجهاز المركزي للإحصاء وربطه بالجامعات. - مدى الدعم المقدم للجمعية السودانية للإحصاء من الجهاز المركزي للإحصاء لنشر المجلات والمساهمة في تنفيذ برامج التعليم الإحصائي المستمر. - برنامج أبحاث الذي تمَّ إعداده لدعم صياغة سياسات حكومية مبنية على المعلومات.	

الغاية الاستراتيجية 4

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<p>- توفّر التمويل لمشروع البناء والتشييد.</p> <p>- عزم الحكومة (المركزية والولائية) على إنجاز المشروع.</p>	<p>- مقر المجمع التقني برئاسة الجهاز المركزي للإحصاء جاهز ومُستخدَم فعلا.</p> <p>- (11) مكتب فرعي إضافي، جاهز ومُستخدَم فعلا.</p> <p>- (6) مكاتب فرعية تمّ تحسينها وتجديدها.</p>	<p>خطة البناء والتشييد التي تمّ إنجازها: - مقر المجمع التقني برئاسة الجهاز المركزي للإحصاء بحلول العام 2015.</p> <p>- المكاتب الفرعية الجديدة للجهاز المركزي للإحصاء في (11) ولاية - على مراحل.</p> <p>- التحسينات الكبيرة في المباني القائمة الآن في (6) ولايات (إعادة تشكيلها وتجديدها).</p>	<p>(أ) تطوير البنيات المادية</p>
<p>- توفّر التمويل لشراء الأجهزة والمعدات اللازمة.</p>	<p>- الأجهزة والمعدات تمّ شراؤها عبر لجان العطاءات.</p>	<p>- خطة/عطاءات مشتريات الأجهزة والمعدات المطلوبة التي تمّ تنفيذها حسب المواصفات (الكمية والنوعية المطلوبة) وتمّ التصدّق عليها، وتشمل: ماكينات النسخ الإلكتروني، الماسحات الضوئية، أجهزة الفاكس، الأثاث، السجّاد، مكيفات الهواء، المراوح، أرفف/خزائن الملفات، عوازل الصوت الحائطية، الثلجات، والستائر.</p>	<p>(ب) تجديد وتحديث الأجهزة والمعدات في الجهاز المركزي للإحصاء/الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات</p>

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
- استعداد السلطات في الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات لخلق بيئة عمل مؤاتية بالوحدات الإحصائية.	- المكاتب الجديدة متوفرة ومزودة بالتجهيزات الإحصائية في الوزارات/الإدارات والمؤسسات/الولايات.	- المكاتب الواسعة بدرجة كافية التي تمّ تخصيصها للإنظمة الإحصائية بالولايات والإدارات والمؤسسات/الولايات.	(ج) تخصيص مساحات كافية لمكاتب الإحصاء ضمن رئاسات الوزارات وإدارات والمؤسسات/الولايات.
- توفر التمويل.	- كل البنيات التحتية المخططة جاهزة ومستخدمة لإسناد المسوحات. - الوثائق الصحيحة متوفرة. - قائمة فرق العمل الإحصائية معدة. - قواعد البيانات تعمل بكفاءة.	(أ) البنيات التحتية الإحصائية التالية التي تمّ تطويرها والمحافظة عليها أو شراؤها: - السجل التجاري. - إطار مناطق العدّ للتعدادات والمسوحات. - مسرد التعاريف والمفاهيم والمنهجيات والتصنيفات ومرشد العمل الميداني. - موجّهات المسوحات الخاصة. - مرشد عملية لتوجيه عمليات جمع البيانات والإشراف عليها. - البيانات التكوينية (ميتا داتا).	(د) البنيات التحتية الإحصائية

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
- توفر التمويل.	- قائمة جاهزة بعدد وأنواع المركبات التي تمّ شراؤها مع قائمة توزيعها؛ وكذلك قائمة بأعداد وأنواع معدات المسح المتاحة، وفي الخدمة (ابتداءً من 2013 فصاعداً إلى 2016).	(ب) تقديرات وخطة شراء المركبات ووسائل النقل الأخرى والمعدات المطلوبة التي أُعدت لتسيير أعمال المسوحات وجاهزة للتنفيذ في 2013/2012.	(د) البنيات التحتية الإحصائية
- توفر التمويل والخبرة المهنية.	- نظام المسح القومي المتكامل للأسر المعيشية والإطار الرئيسي للعينة القومية، وبدأ تطبيقهما في المسوحات للفترة 2017-2021.	(ج) مدى تطوير نظام مسح قومي متكامل للأسر المعيشية وإطار الرئيسي للعينة القومية بحلول 2015-2016.	
- توفر التمويل والخبرة المهنية.	- تمّت رقمنة مناطق العدّ. وتطوير معايير أطر العمل (البروتوكولات) الخاصة بجمع وتبادل البيانات عبر نظم المعلومات الجغرافية وإستخدامها. - صدور تقارير سلامة إستخدام نظام استرجاع بيانات نظم المعلومات الجغرافية الوطنية والبدء في إستخدامها.	(د) - نظم المعلومات الجغرافية المستخدمة لرقمنة مناطق العدّ؛ - معايير أطر العمل (البروتوكولات) الخاصة بجمع وتبادل البيانات عبر نظم المعلومات الجغرافية التي وُضعت. - نظام استرجاع بيانات نظم المعلومات الجغرافية الوطنية الذي أنشأ.	

مفترضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
- العزم على إنشاءها وإتاحتها للإستخدام لكل الإدارات الأخرى.	- صدور تقارير الإدارة العامة للعمل الميداني، والبحوث، والمعايير والمنهجية في الجهاز المركزي للإحصاء ابتداءً من 2013.	- الإدارة العامة للعمل الميداني، والبحوث، والمعايير والمنهجية في الجهاز المركزي للإحصاء أنشئت بحلول 2013/2012.	
- توفر التمويل والخبرة المهنية.	- توفر وثائق سجلات البيانات المرتبطة شبكيا.	- سجلات البيانات الإدارية التي تم ربطها بالسجلات الأخرى.	
- توفر التمويل.	- تقرير أعداد وتفاصيل توزيع جميع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المشتركة والموجودة بالفعل.	- خطة/عطاءات المشتريات التي تم تنفيذها لشراء الإحتياجات من الحواسيب (أجهزة الكمبيوتر) الشخصية والمحمولة، الطابعات، معدات الشبكات، ملحقات تكنولوجيا المعلومات، الشبكة المحلية والشبكة الواسعة، وخدمات الإنترنت، وحزم البرمجيات الإحصائية.	(هـ) تطوير البنيات التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الغاية الاستراتيجية 5

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<p>- توفر التمويل لتركيب وإعداد أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات ويتم صونها بكفاءة.</p> <p>- توافر التمويل والخبرة المهنية اللازمين لتشغيل تلك الأجهزة والمعدات.</p>	<p>- تقارير المعايير والبنى التحتية متوفرة.</p> <p>- تم تعزيز التنسيق منذ العام 2012.</p> <p>- تقارير تبادل البيانات التي تستخدم هذه التسهيلات متوفرة.</p> <p>- الموقع الإلكتروني منشأ ويعمل بانتظام.</p>	<p>- المعايير التي طوّرت والخطوات التي نُفّدت إزاء تجهيز البنى التحتية اللازمة لدعم زيادة فعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنتاج البيانات وتحسين نوعيتها.</p> <p>- شبكة الإنترنت والشبكات الحصرية التي تمّ تركيبها وإعدادها للعمل بالوزارات والإدارات والمؤسسات/الجهاز المركزي للإحصاء ضمن النظام الإحصائي الوطني بأكمله.</p> <p>- مدى جاهزية الموقع الإلكتروني للنظام الإحصائي الوطني وصونه لتسهيل تبادل البيانات والاتصالات.</p>	<p>تسخير تكنولوجيا المعلومات لتطوير عملية الإنتاج الإحصائي</p>

الغاية الاستراتيجية 6

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
	<ul style="list-style-type: none"> - تقرير تفاصيل فجوات البيانات متوفر. - الجمع والتأليف بين تقارير تقييم الإحتياجات من البيانات وتقارير توافر البيانات. 	<ul style="list-style-type: none"> الإجراءات التي تمّ تنفيذها لتقييم الإحتياجات من البيانات. - البيانات المتوفرة التي تمّ حصرها وتصنيفها. - تحديد فجوات البيانات التي تمّ تحديدها بناءً على تقييم الإحتياجات. 	<p style="text-align: center;">تطوير البيانات وإدارتها</p>
<ul style="list-style-type: none"> - توفر التمويل لتنفيذ البرنامج. - توفر الموظفين والخبرة المهنية. 	<ul style="list-style-type: none"> - يوجد برنامج من المسوحات الإحصائية/فجوات البيانات، وقيد الإستخدم ابتداءً من العام 2012. - توفر البيانات المكتملة من المسوحات بعد ستة أشهر من إجرائها. 	<ul style="list-style-type: none"> - مدى تطوير برنامج الإحصائي لسد الفجوات في البيانات وقابل للتطبيق لمدة 5 سنوات. 	
<ul style="list-style-type: none"> - توفر التمويل والموظفين المؤهلين. - توفر التمويل والموظفين. 	<ul style="list-style-type: none"> - استخدام نظم إدارة المعلومات التعليمية ونظم إدارة المعلومات الصحية المقواة؛ وتصدر التقارير عنها. - السجلات الإدارية الأخرى يجري إستخدامها فعلا. - مذكرات التفاهم بشأن التعاون متوفرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - نظم إدارة المعلومات التي تمّ تقويتها (نظم التعليمية ونظم إدارة المعلومات الصحية). - المجالات الأخرى من السجلات الإدارية التي تمّ تطويرها. 	

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<ul style="list-style-type: none"> - توفّر التمويل والموظفين. - توفّر التمويل. - توفّر التمويل. 	<ul style="list-style-type: none"> - النظم الإحصائية على المستوى الولائي تعمل بانتظام - وتقارير الأداء بشأنها تصدر بانتظام. - تقارير الأداء تصدر بانتظام. - عدد الأشخاص الذين تمّ تدريبهم. 	<ul style="list-style-type: none"> - أنظمة وتقنيات إضفاء الطابع المؤسسي على إنتاج البيانات وإستخدامها على المستوى الولائي التي طبّقت بحلول العام 2013/2012. - برامج دمج الإحصاءات التي طوّرت بحلول العام 2013/2012. - برامج التدريب التي نُفّذت. 	تطوير البيانات وإدارتها
<ul style="list-style-type: none"> - توفّر التمويل والرغبة في التعاون والتأزر. 	<ul style="list-style-type: none"> - مذكرات التفاهم بشأن التعاون مُعدّة. - وجود تقرير عن التدابير التشاركية. 	<ul style="list-style-type: none"> - البرامج المشتركة التي تمّ تطويرها لتبني نهج يقوم على المشاركة لإستكمال البيانات الكمية (نظام المراقبة والتقييم، والجهاز المركزي للإحصاء، والوزارات والإدارات والمؤسسات). 	
	<ul style="list-style-type: none"> - مذكرات التفاهم بشأن التعاون مُعدّة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تقاليد التعاون في المسوحات والتعدادات التي تمّ إرسالها بين الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات. 	

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
	- إصدار بيانات جيدة من حيث النوعية والتوقيت المناسب.	- مصادر البيانات التي تمّ الجمع بينها من أجل تحسين إنتاج الإحصاءات وبالتالي تقليل التكلفة.	تطوير البيانات وإدارتها
	- مذكرات التفاهم بشأن التعاون حول تقديم البيانات عن طريق والوزارات والإدارات والمؤسسات. - إصدار بيانات أفضل من حيث التوقيت المناسب والنوعية.	- الإحصاءات التفويضية (الرسمية) التي أنتجها الجهاز المركزي للإحصاء (الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مؤشر أسعار المنتجين، إحصاءات التجارة الخارجية، إحصاءات المالية العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، كتيب السودان في أرقام ... الخ).	
- توفّر التمويل والخبرة الفنية.	- تقارير قواعد البيانات المستخدمة فعلا.	- قواعد البيانات القطاعية والولائية وقواعد البيانات الوطنية التي أنشئت، وأيضا قواعد البيانات التي تمّ الربط بينها شبكيا.	
- توفّر التمويل والخبرة المهنية.	- تقرير تشغيل وإستخدام مستودع البيانات.	- مستودعات البيانات التي تمّ أنشئت لتخزين مختلف أنواع البيانات الجزئية/الدقيقة ليسهل وصول المؤسسات البحثية إليها وبأكبر قدر من قواعد السرية.	

الغاية الاستراتيجية 7

مفترضات مهمة	وسائل التحقق	موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
- استعداد الشركاء وتوفر الموارد.	- نظام الإحصاءات الإدارية فعال وتصدر التقارير الدورية حول أدائه.	- آليات تنسيق السجلات الإدارية/البيانات بالأجهزة الحكومية التي وُضعت (إجراءات حفظ السجلات بطريقة منمّمة، وجمع الإحصاءات من السجلات وتصنيفها، المُطبّقة).	تحسين التعاون والتنسيق في نظام الإحصاءات الإدارية عبر النظام الإحصائي الوطني بأكمله.
- استعداد جميع الأطراف للعمل معا.	- تقرير التعاون بين النظام الوطني للرصد والتقييم والجهاز المركزي للإحصاء حول استخدام البيانات. - صلة قوية بين الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات ووحدات الرصد والتقييم.	- إطار النظام الوطني للرصد والتقييم منشأ. - الإدارة العامة لتحسين نظام السجلات الإدارية منشأ في الجهاز المركزي للإحصاء. - مدى وجود رابط بين وظائف الرصد والتقييم وإنتاج البيانات. - البيانات التي يتم استخدامها من قبل وحدات الرصد والتقييم؛ ومدى توفر البيانات أو تبادلها عبر الشبكة الإلكترونية.	
- قبول جميع الأطراف العمل المستمر معا.	- نظام معايير قياسية جاهز ويعمل بكفاءة.	- النماذج الموحدة/السجلات/ استمارات الاستبيانات التي تمّ تصميمها وفقا للمواصفات القياسية. - مدى إنتظام برامج التدريب لمسجلي البيانات. - مدى الإشراف على مسجلي البيانات. - مدى قوة التنسيق بين الوزارات والإدارات والمؤسسات/ الولايات ومصادر السجلات والجهاز المركزي للإحصاء.	
- توفر التمويل والتنسيق بين كافة الأطراف.	- وجود تقارير التعاون وإتفاقيات العمل (مذكرات التفاهم).	- مذكرات التفاهم التي أعدت بشأن التعاون والتنسيق بين الوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات والجهاز المركزي للإحصاء والنظام الوطني للرصد والتقييم.	

الغاية الاستراتيجية 8

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
- الإلتزام بالتنفيذ.	- تقرير وسجل المنتجات الإحصائية المنشورة متوفران. - التقارير الفصلية/السنوية متوفرة. - التقويم الزمني لإصدار البيانات جاهز. - قواعد البيانات تعمل بكفاءة.	- مدى التقدم المحرز في إنشاء وحدة النشر الإحصائي بالجهاز المركزي للإحصاء، أو تقوية الحالية (إن وجدت).	خطة وسياسات نشر البيانات
		- مدى نشر جميع المنتجات الإحصائية المتاحة عبر وسائط الأقراص المدمجة، والموقع الإلكتروني، والطبعات الورقية. - مدى نشر البيانات من خلال المؤتمرات/النشرات الصحفية، وورش العمل من العام 2012 حتي 2016. - مدى تنفيذ التقويم الزمني لإصدار كل التقارير التي ينتجها النظام الإحصائي الوطني سنويا في يناير.	

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
		<p>- مدى إصدار البيانات وفقا للموجهات العامة لصندوق النقد الدولي حول نشر البيانات، والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية إبتداء من العام 2012.</p> <p>- مدى إنتظام إصدار مطبّق المعلومات الإحصائية موثقة المصادر بحلول العام 2013.</p> <p>- مدى إتاحة التقارير السنوية للبيانات التفصيلية للباحثين عبر مستودع البيانات.</p> <p>- قواعد البيانات القياسية والمتوافقة المتضمنة البيانات واردة من مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات/ الولايات التي تمّ إنشائها بنهاية العام 2013.</p> <p>- ورش العمل التي تمّ عقدها [كل سنتين] لتدريب المستخدمين الحاليين والمحتملين للإحصاءات، على أساليب الوصول إلى الإحصاءات، والتعامل معها، وتحليلها بطريقة صحيحة.</p>	<p>خطة وسياسات نشر البيانات</p>

الغاية الاستراتيجية 9

ملخص الغايات والنتائج المتوقعة	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	وسائل التحقق	افتراضات مهمة
تنسيق التعدادات والمسوحات	<ul style="list-style-type: none"> - المسوحات والتعدادات التي تمّ تنفيذها بالإشتراك بين الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات والإدارات والمؤسسات/الولايات اعتبارا من العام 2012. - مذكرات التفاهم التي أعدت بشأن دعم التعاون المشترك. - المشاركة في تنفيذ المسوحات/التعدادات تجعلها ذات مردودية عالية. - برامج التدريب على المسوحات/التعدادات المستجيبة للمراجعات لأطر تطوير الإحصاءات التي تمّ تنفيذها. - برامج التعدادات المستجيبة للاحتياجات من البيانات التي تمّ إعدادها. - الأموال التي عيّنت من أجل تنفيذ برنامج المسوحات/التعدادات. 	<ul style="list-style-type: none"> - قائمة بالمسوحات والتعدادات المنفذة. - مذكرات التفاهم موقّعة عليها من جميع الأطراف المعنية. - وفورات في تكاليف المسوحات/التعدادات. - الجدول الزمني للمسوحات متزامن مع الحاجة إلى البيانات الميدانية. - توافر بيانات التعدادات ذات الصلة وثيقة بالطلب على البيانات. - قائمة المسوحات والتعدادات المنفذة. 	<ul style="list-style-type: none"> - جميع الأطراف على استعداد للعمل معا. - جميع الأطراف لها الرغبة في العمل معا. - تعاون جميع الأطراف في إجراء التدريب على المسوحات. - المصادقة على البرنامج من قبل جميع الأطراف. - نجاح تعبئة الأموال.

الغاية الاستراتيجية 10

افتراضات مهمة	وسائل التحقق	مؤشرات يمكن التحقق منها موضوعيا	ملخص الغايات والنتائج المتوقعة
<p>- الإلتزام بالتنفيذ.</p> <p>- إستخدام المنهجية الصحيحة.</p> <p>- إتخاذ الإجراءات بشأن النتائج.</p>	<p>- وثيقة موجهات التدقيق والمراجعة الإحصائية متوفرة.</p> <p>- تقرير عن مستوى الجودة التي حققتها كل مجموعة متوفر.</p> <p>- تقارير التقييم متوفرة.</p>	<p>- موجهات التدقيق والمراجعة الإحصائية التي تمّ وضعها بحلول العام 2012.</p> <p>- إجراءات التدقيق والمراجعة الإحصائية التي تمّ تطبيقها على المجموعات الإحصائية الرئيسية (المسوحات، التعدادات، والسجلات الإدارية) - كل سنتين (2012-2015)؛ إضافة إلى المطبّقة على مسوحات البيانات الأساسية والمعايير.</p> <p>- نظم تقييم التصنيف والتشفير التي يتم إستخدامها بانتظام.</p>	<p>التدقيق والمراجعة الإحصائية</p>

الملحق رقم (4)

قرار مجلس الوزراء

اجازة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاء (2012- 2016)

21 مارس 2013م



الجهاز المركزي للإحصاء
شارع عبدالمنعم محمد
الخرطوم - السودان

تلفون: 00249183777131
فاكس: 00249183771860
ص ب: 700 - الخرطوم
بريد الكتروني: dg@cbs.gov.sd
الموقع الالكتروني: www.cds.gov.sd